

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مملكة البحرين

ملف العدد:

التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي
والرؤى المستقبلية

الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس
التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية

هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس
التعاون الخليجي أن يوفر فرص عمل لمواطنيه؟

التنمية الاقتصادية الخليجية: توصيات بناءً على أزمة
الدَّين اليونانية

سيادة الدول في الفضاء العالمي الجديد:
بين غيابها تقليدياً، ووهنها رقمياً

الدكتور خالد محمد الرويحي

مغامرة من أجل النفوذ:

قراءة للتدخل الروسي في سوريا

الدكتور مثنى العبيدي

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون
الخليجي أداة لتعزيز الدور الإقليمي والدولي

السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر

قراءة في الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس
التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي

خالد بن إبراهيم الفضالة

عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة تفكير مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمى والدولى؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 778 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بملكية البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأن الخليجي والعربي باللغتين العربية والإنجليزية.

رئيس التحرير

سعادة السيد خالد بن إبراهيم الفضاله

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

نائب رئيس التحرير

د. خالد محمد الرويحي

المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

د. الصادق بخيت الفكي عبدالله الفقيه

أ. د. باقر سلمان النجار

د. خالد أحمد بوراشد

هيئة التحرير

د. عمر أحمد العبيدي

د. أشرف محمد كشك

مدير التحرير

أحمد عبدالعزيز الجار

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر

الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للدورية

المحتويات

4	التعريف بالدورية
	الافتتاحية:
9	أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي: بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية بقلم خالد بن إبراهيم الفضاله
	القسم الأول:
	الدراسات
17	سيادة الدول في الفضاء العالمي الجديد: بين غيابها تقليدياً، ووهنها رقمياً الدكتور خالد محمد الرويحي
33	مغامرة من أجل النفوذ: قراءة للتدخل الروسي في سوريا الدكتور مثنى العبيدي
	القسم الثاني:
	ملف العدد: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلية
49	تقديم الملف:
51	الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية. تومس جرينز وباري ك. جودوين
63	هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفر فرص عمل لمواطنيه؟ الدكتور يارمو كوتيلين
77	التنمية الاقتصادية الخليجيّة: توصيات بناءً على أزمة الدّين اليونانيّة. الدكتور عمر العبيدلي

القسم الثالث:

القضايا الإقليمية: الحوارات الاستراتيجية

93

تقديم الملف:

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي.

95

السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر

قراءة في الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي.

107

خالد بن إبراهيم الفضاله

القسم الرابع:

عروض الكتب والندوات والمؤتمرات والوثائق:

121

تقديم الملف:

123

أولاً: عروض الكتب:

القوة، تكنولوجيا المعلومات، ونظرية العلاقات الدولية.

123

مروة العبيدلي

التصورات العربية للتهديدات ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.

127

محمد جاسم علي بوحسن

131

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

منتدى حوار المنامة - الدورة الحادية عشرة، (30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م).

131

هيئة تحرير الدورية

ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثاني، (1 - 2 نوفمبر 2015م).

147

هيئة تحرير الدورية

ثالثاً: الوثائق

- الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى في القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
في مدينة الرياض، (10 نوفمبر 2015م). 161
- الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع
لمجلس النواب والشورى بمركز عيسى الثقافي، (11 أكتوبر 2015م). 165
- البيان الصحفي للدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري، (15 سبتمبر 2015م). 169
- البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون
والولايات المتحدة الأمريكية، (الدوحة، دولة قطر في 3 أغسطس 2015م). 177
- البيان المشترك في ختام جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي باراك أوباما،
(واشنطن 4 سبتمبر 2015). 181
- قواعد وإجراءات النشر في الدورية 187

التعريف بالدورية

1. دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين.
2. تعنى الدورية بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".
3. من أبواب الدورية الثابتة:
 - أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 - ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 - ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.
 - ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضم من 3 - 5 تقارير.
 - ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السليبيات والإيجابيات ومواطن التميز وأوجه القصور. وينبغي ألا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعية، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).
 - ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

- أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.
 - ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.
 - ت. تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدوريات لأكثر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
 - ث. القضايا الاستراتيجية المختصة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.
5. تهدف الدوريات إلى:

- أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
- ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
- ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصناع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدوريات.

6. تحرص الدوريات على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي:

بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية

بقلم: خالد بن إبراهيم الفضالة

أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي: بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية¹

خالد بن إبراهيم الفضالة²

إنه لمن دواعي سروري المشاركة في أعمال هذا المنتدى الدولي الهام، الذي وضع نفسه على خارطة الفعاليات العالمية المؤثرة. وانتهاز هذه الفرصة لأقدم كل الشكر والتقدير لمنظمي المنتدى، وأخص بالذكر الأخ إبراهيم فاسي الفهري، رئيس معهد أماديوس، على دعوتي للمشاركة في أعمال المنتدى، والذي ينعقد في ظل تحولات استراتيجية بالغة الأهمية تمر بها منطقتنا، والتي وإن اختلفت في تفاصيلها وسيناريوهات وأطرافها إلا أنه يجمعها عنوان واحد وهو حالة "التأزيم المزمنة" والتي تمثل تحدياً لكافة القضايا، ومنها بالطبع قضية أمن الطاقة.

ويسعدني أن أشارك في هذا المنتدى بورقة مختصرة تحت عنوان:

أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي: بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية

والتي سوف تضم ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

أولاً: عوامل تنامي الاهتمام الإقليمي والعالمي بقضية أمن الطاقة.

ثانياً: أسس الرؤية الخليجية للحفاظ على أمن الطاقة العالمي.

ثالثاً: التحديات التي تواجه أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بعد عام 2011م.

أولاً: عوامل تنامي الاهتمام الإقليمي والعالمي بقضية أمن الطاقة

ينبغي بدايةً التأكيد على أن الطاقة تعدّ أهم العوامل التي أسهمت في تطوير الحضارة الإنسانية، كما أنّ تطوّر الدول وقدرتها على تنفيذ خططها التنموية يعتمد على الطاقة. من ناحية ثانية فإنّ أيّ تهديد لإمدادات الطاقة يعني تهديد الاقتصاد العالمي على نحو خطير؛ حيث كانت الطاقة ولا تزال أحد أهمّ المحركات

1 ورقة عمل مقدّمة في منتدى (ميداي)، طنجة - المملكة المغربية، 11-14 نوفمبر 2015م
2 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة - رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

الرئيسية لاقتصادات الدول، وعلى الرغم من أن هناك العديد من مصادر الطاقة، إلا أن مصادر الطاقة الأحفورية المتمثلة في "النفط والغاز"، لا تزال لها موقع الصدارة في أسواق الطاقة العالمية.

وانطلاقاً مما سبق فقد أصبحت قضية أمن الطاقة إحدى أهم القضايا الرئيسية التي تثير الجدل والنقاش، ليس فقط على الصعيد الإقليمي بل على الصعيد الدولي؛ بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للطاقة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء؛ وذلك انطلاقاً من عدة عوامل منها ازدياد اعتماد الدول الأوروبية على النفط والغاز، فضلاً عن زيادة استهلاك الدول الناشئة للطاقة، مثل الهند والصين، بالإضافة إلى التوقعات التي تشير إلى مسألة نزوب الوقود الأحفوري، والجدل بشأن التحوّل المناخي، وتزايد اهتمام الدول بالطاقة النووية للأغراض غير السلمية، كما تشمل العوامل الأخرى التهديدات المسلحة لإمدادات الطاقة، سواء من خلال هجمات إرهابية أو عبر القرصنة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول المصدرة للطاقة، ناهيك عن محاولات بعض هذه الدول استخدام أو إساءة استخدام إمدادات الطاقة كسلاح سياسي.

ومن ثم فإنّ ما تشهده المنطقة العربية من تطوّرات، منذ عام 2011م وحتى الآن، والتي رتبت نتائج أمنية بالغة الخطورة، منها محاولات الجماعات دون الدول السيطرة على آبار النفط أو أحياناً تدميرها، قد أعاد قضية أمن الطاقة إلى دائرة الاهتمام مجدّداً، أخذاً في الاعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على 40% من الإنتاج العالمي للنفط و 60% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، ولا نبالغ القول إنّ قضية أمن الطاقة كانت محدّداً أساسياً لمضمون ومسار العلاقات الدولية عبر عقود؛ حيث تسعى كل من الدول المنتجة والمستهلكة للحفاظ على هذا المورد الحيوي، بما يحقّق الاستقرار وتوازن القوى؛ لأنّ سيطرة طرف ما على منابع النفط لا يعني فقط تهديد المصالح الاقتصادية للدول الكبرى، ولكن الإخلال بميزان القوى الإقليمي.

ويمكن الإشارة إلى أمثلة أخرى توضّح كيف يمكن أن تسهم الطاقة في صياغة العلاقات الدولية، سواء التعاونية منها أو التصادية.

والمثال الأول يتعلق بموضوع إيقاف روسيا المؤقت لإمدادات الغاز الطبيعي لأوروبا عبر أوكرانيا عام 2006؛ ممّا حدا بالاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءين، الأول: إدراج قضية الطاقة ضمن قضايا السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والثاني: صياغة المفوضية الأوروبية للمفهوم الأوروبي لأمن الطاقة والذي يتكوّن من أربع ركائز وهي: إدارة الطلب، وتنويع مصادر الطاقة، وتنظيم سوق الطاقة الداخلي، والتحكّم في العرض الداخلي.

أمّا المثال الثاني فيتعلّق بالاكشافات النفطية في شرق البحر المتوسط، والتي أثارت صراعات بين الدول التي تقع على شاطئ هذا البحر. وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أنّ التوترات في تلك المنطقة ووجود العديد من القوّات البحرية بها يجعلان من السهولة حدوث مواجهات بحرية بين أطرافها، والتي لن تقتصر نتائجها على أطراف النزاع فحسب، بل على العديد من مصالح الدول الغربية التي ستصبح أطرافاً في تلك المواجهات المتوقعة.

ثانياً: أسس الرؤية الخليجية للحفاظ على أمن الطاقة العالمي

يؤدي قطاع الطاقة دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية عموماً ودول مجلس التعاون على نحو خاص؛ بالنظر إلى ما يمثله ذلك القطاع من إسهام في الدخل القومي لتلك الدول؛ حيث تعتمد الدول العربية على النفط لتلبية أكثر من 97% من الطلب المحلي على الطاقة، وانطلاقاً من ذلك فإنّ منظور دول مجلس التعاون لأمن الطاقة ينهض على ثلاثة أسس، وهي:

(أ) إنّ النفط سلعة استراتيجية لا يجوز العبث بها، وبالتالي لدول المجلس مصلحة أكيدة في استمرار تدفق النفط للدول المستهلكة، وقد اتضح ذلك خلال الأزمات المختلفة التي شهدتها الأسواق العالمية نتيجة أزمات المنطقة؛ حيث لعبت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون دوراً مهماً في تأمين احتياجات الأسواق العالمية من الطاقة.

(ب) ترى دول المجلس أنّ أمن الطاقة هو مسؤولية جماعية بالنسبة للمستهلكين والمنتجين معاً؛ لأنّ الطاقة تعدّ سلعة كغيرها من السلع تخضع لعوامل العرض والطلب؛ وبالتالي فإنّ فكرة تحقيق كل دولة لأمن الطاقة بشكل فردي أمر غير ممكن في ظل التداخل الشديد بين اقتصادات دول العالم، فضلاً عن أنّ نقل تلك السلعة يمرّ من خلال أنابيب العديد من الدول. فهناك حاجة ماسة لوجود تعاون وثيق بين الدول لضمان مرور هذه السلعة الاستراتيجية دون معوّقات. وتجدر الإشارة إلى تشكيل دول المجلس قوة بحرية أطلق عليها اسم "مجموعة الأمن البحري" 81 لحماية الأمن البحري لدول مجلس التعاون، ومنها الحماية من تهديدات أمن الطاقة.

(ج) على الرغم من أنّ أمن الطاقة له جوانب عديدة، فإنّ جُلّ تركيز دول المجلس كان على ما يسمى "بأمن الإمدادات"، أي توفير الطلب العالمي على الطاقة دون انقطاع، وبأسعار في متناول الجميع، وهو ما يطلق عليه "السعر العادل"، بما يعني أنّ كافة الأطراف الدولية مطالبة بالحفاظ على توازن أسواق النفط العالمية.

ثالثاً: التحدّيات التي تواجه أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بعد عام 2011م

التحدّي الأول يتعلق بالعوامل الطبيعية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط بشكل غير مسبوق، وهو الأمر الذي كان له تداعيات سلبية على اقتصادات دول مجلس التعاون التي بدأت في تنفيذ برامج لترشيد الإنفاق الحكومي، وإعادة ترتيب الأولويات بشأن الخطط التنموية. وقدّر صندوق النقد الدولي قيمة خسائر دول مجلس التعاون جرّاء انخفاض أسعار النفط بنحو 300 مليار دولار في عام 2015، كان أكبرها لدى المملكة العربية السعودية التي تعدّ المصدر الأكبر للنفط في العالم، حيث تبلغ خسائرها حوالي 135 مليار دولار، تليها

دولة الكويت بحوالي 50 مليار دولار والإمارات حوالي 47 مليار دولار، وقطر حوالي 44 مليار دولار، أما سلطنة عمان حوالي 15 مليار دولار والبحرين 3 مليارات دولار. وبالتالي فإن ما يهم دول الخليج العربي هو استقرار الأسعار في الأسواق العالمية حتى لا تؤثر سلباً على اقتصاداتها.

أما العوامل غير الطبيعية فتتمثل في تحدي الإرهاب، وخاصة الجماعات الإرهابية المسلحة والتي يطلق عليها "الجماعات دون الدول"، حيث تمثل تهديداً لكل من المنابع والممرات على حد سواء.

فعلى صعيد المنابع ثمة حوادث قرعت أجراس الإنذار بشأن قضية أمن الطاقة، كان أولها حادث حقل غاز "أميناس" بالجزائر عام 2013، عندما تمكنت مجموعة إرهابية مسلحة من دخول الجزائر عبر الحدود ووضع الألغام في الحقل، وهددت بتفجيره، إلا أن الجيش الجزائري تمكن من تحرير 685 عاملاً جزائرياً و 107 من الأجانب، مع نجاحه في قتل جميع أفراد الجماعة الإرهابية.

وثاني هذه الحوادث كان تفجير الجماعات الإرهابية المسلحة أكثر من مرة مصافي وآبار النفط الليبية؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج ليليل في الوقت الراهن حوالي 400 ألف برميل يومياً بعدما كان يبلغ حوالي 1.6 مليون برميل يومياً قبل عام 2011م.

وثالثها سيطرة ما يسمى تنظيم داعش على مصفاة "بيجي" التي تعد أكبر مصافي النفط في العراق.

بغض النظر عن مضامين هذه الحوادث وسيناريوهاتها، فإن دلالاتها واحدة، وهي أن أمن الطاقة لا يعني فقط أمن الممرات، وإنما أمن المنابع أيضاً.

ولا يقتصر تهديد تلك الجماعات للمنابع فقط، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 62% من إنتاج النفط عالمياً يتم نقله عبر ناقلات النفط البحرية، وذلك من خلال ممرات بحرية تضم قنوات ومضائق يبلغ عددها نحو 200 نقطة، أهمها (قناة السويس، قناة بنما، مضيق البسفور، مضيق هرمز، مضيق باب المندب، مضيق ملقا، والمضيق الدماري). ولا يخفى عليكم بأن ثلاثاً من النقاط تقع في محيط دول الخليج العربية وهي: مضيق باب المندب، مضيق هرمز، قناة السويس. من ناحية أخرى يمر حوالي 40% من الإنتاج العالمي للنفط من مضيق هرمز الذي هددت إيران عدة مرات بإغلاقه أو عرقلة الملاحة فيه، خلال صراعها مع الدول الغربية. بالإضافة إلى أهمية المناطق الأخرى التي يعبر منها النفط، ومنها قناة السويس التي تعتبر معبراً استراتيجياً نحو الأسواق الأوروبية، وبحر العرب الذي يشهد العديد من حوادث القرصنة؛ الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة لإصدار عدة قرارات أممية لمواجهة تلك الظاهرة من خلال تعاون الجهود الإقليمية والدولية معاً.

أخيراً وليس آخراً، فإنه من الخطأ اختزال قضية أمن الطاقة في تغير الأسعار هبوطاً أو صعوداً في الأسواق العالمية؛ إذ إن المسألة أشمل من ذلك بكثير. فهي قضية عالمية تعكس معنى الأمن بمفهومه الشامل، ومن ثم يجب أن يتعاون الجميع، المنتجون والمستهلكون، للحفاظ على أمن هذه السلعة الاستراتيجية. ولن يتحقق

ذلك سوى باتفاق الأطراف الإقليمية والدولية على نزع فتيل الصراعات والأزمات التي تشهدها المنطقة، والتي أتاحت الفرصة للجماعات والكيانات العابرة للحدود أن تصبح طرفاً من أطراف ذلك الصراع. فضلاً عن أهمية تضافر الجهود الإقليمية مع نظيرتها الدولية لحماية ممرات نقل النفط؛ حيث لوحظ أنه في حال نجاح جهود مكافحة الإرهاب في البرّ فقد يلجأ للعمل في البحار، وبالتالي ستكون ممرات نقل الطاقة الهدف الأول لتلك الجماعات الإرهابية.

الدراسات

سيادة الدول في الفضاء العالمي الجديد: بين غيابها تقليدياً، ووهنها رقمياً

الدكتور خالد محمد الرويحي

مغامرة من أجل النفوذ: قراءة للتدخل الروسي في سوريا

الدكتور مثنى العبيدي

سيادة الدول في الفضاء العالمي الجديد: بين غيابها تقليدياً، ووهنها رقمياً

الدكتور خالد محمد الرويحي¹

ملخص:

مع التطور المتسارع للعلوم والمعرفة، تشكّل الفضاء العالمي الجديد الذي امتزجت فيه التقنيات الرقمية مع الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، وشهد العالم تحولاً جذرياً في مفهوم سيادة الدول ضمن حدودها الإقليمية، كما كانت معروفة تاريخياً وحسب القوانين الدولية.

من هنا، تحدّد هذه الدراسة الكيفية التي تداخل فيها الفضاء التقليدي مع الفضاء الرقمي غير المرئي، وتلاشت مع هذا التداخل الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية للدول؛ ممّا ساهم في سهولة انتهاك سيادتها، دون وجود ما يكفي من القوانين الدولية، ولا الأدوات المناسبة لردع مثل هذه الاختراقات السياسية والتدخلات الدولية في الشؤون المحلية للدول.

وقد قسّمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول ناقش التطور التاريخي لمفهوم سيادة الدول بدءاً من معاهدة سلام وستفاليا، التي وضعت ركائز رئيسية تتمثل في إرساء مبادئ الاعتراف بالدولة، وسيادتها المطلقة، وحققها في تقرير مصيرها السياسي، وإقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - سواء كان التدخل سياسياً أو دينياً - وإلزامية المعاهدات بين الدول، وتعيين الحدود الدولية فيما بينها.

أما القسم الثاني فناقش العلاقة البينية بين الواقع المعاش، ومبادئ سيادة الدول عبر مشاريع العولمة، التي تمّ خلقها ودفعها لمختلف دول العالم، والتي أفرزت العديد من الأنشطة والمبادرات التي تمّ من خلالها تحييد دور حكومات الدول ضمن حدودها السيادية، كمفهوم تحرير التجارة من القيود الحكومية، وخصخصة المشاريع الحكومية؛ فأصبحت حكومات الدول الصغيرة في مواجهة منظمات ومؤسسات دولية، تضع، وتسيطر على أهمّ السياسات العالمية. ونتيجة لكل هذا، تخلّلت أنظمة وموازين الدول الثأمية، وضعفت أركانها، واستبيحت حرمان حدودها مع الفضاء الجديد للعولمة.

وفي القسم الثالث ناقشت الدراسة الثورة المعلوماتية وعلاقتها بالفضاء الرقمي، والانتهاكات التي توالّت على سيادة الدول - من خلال الفضاء الجديد - باستخدام أدوات رقمية عابرة للحدود، والدعوة لتطوير القوانين المتعلقة بأمن الدول وسيادتها في الفضاء الرقمي.

1 المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة - نائب رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

مقدمة:

على مدى التاريخ الطويل للبشرية، نشأت صراعات- لا حصر لها بين الأفراد والجماعات والأمم- طال أمد بعضها لعشرات ومئات السنين، عمّ خلالها الدمار من قتلٍ، وسلبيٍّ، وخرابٍ للأراضي والمكتسبات. وبالتأكيد كان القاسم المشترك بين معظم هذه الصراعات هو عدم معرفة الأسباب الحقيقية لنشوتها. بل إنه أحياناً لم تكن الأسباب جزءاً مهماً لمعرفته بعد النتائج التدميرية العظيمة التي تمخّضت عنها هذه الصراعات. يذكر خبير الأسلحة الأمريكي روبرت أوكونيل في كتابه الشهير "عن الأسلحة والبشر: تاريخ الحرب، والأسلحة، والعدوان" (O'Connell, 1989)، أنّ معظم الصراعات التاريخية بدأت بين طرفي النزاع للتحكّم إمّا في ممرٍّ، أو معبر مائيٍّ، أو منظومة كبرى اجتماعية- تقنية خفية، تسعى للوصول لأحد هذين الهدفين أو كليهما.

ولا شكّ بأنّ أوجه الصراعات قد تطوّرت -عبر التاريخ- وتداخلت فيها عناصر أخرى مع تطوّر الأمم والشعوب. وظهرت أسباب جديدة للصراعات، لم تكن موجودة من قبل، منها على سبيل المثال الاختلافات المتعلقة بالدين، أو المذهب، أو العرق، أو الانتماء الفكري، وغيرها. أمّا في القرون الأخيرة، فإنّ اكتشاف الثروات الطبيعية مثل الفحم، والألماس، والنفط، والغاز، في مناطق معيّنة من العالم، حول تلك البقع الجغرافية إلى مناطق استراتيجية، تتصارع عليها الدّول العظمى؛ للاستفادة من هذه الخيرات وضمان سيطرتها عليها؛ إمّا لسلب ثرواتها أو الاستفادة الحصرية منها.

وعلى الجانب المقابل، تطوّرت أساليب حماية السيادة -عند الأفراد والجماعات والأمم- في ظلّ الصراعات التاريخية، كبقية الكائنات الحيّة الأخرى التي تمتلك الحد الأدنى من المنظومة الفطرية لحماية سيادة مستوطناتها في بيئتها المحيطة. ولكن بسبب طبيعة الفطرة البشرية، وما يمتلكه الإنسان من قدرات عقلية لحماية نفسه وجماعته من الآخرين، فإنّ منظومة الحماية لسيادته قد تطوّرت بشكل متقدّم جداً، مقارنة بالكائنات الحيّة الأخرى. فعلى سبيل المثال، استطاعت القبائل البدائية والرحّل معرفة حدود كل قبيلة لمستوطناتها أثناء تنقلهم من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الماء والغذاء، على الرّغم من عدم وجود حدود متفق عليها أو مرسومة بينها، تتساوى في ذلك مع معظم الكائنات الحيّة الأخرى التي تتحرك ضمن قطعان وجماعات، تحمي نفسها، وتؤمن غذاءها ضمن مستوطناتها. ولكن مع مرور الزّمن، تطوّرت هذه المفاهيم البدائية عند الإنسان، وتشكّلت الأسس الأولى للحدود التقليدية للمناطق والمستوطنات. ولكن بالطّبع استمرّت معها الصراعات المتعلّقة بانتهاكات الحدود؛ للاستيلاء على ممتلكات الغير؛ لذات الأسباب التاريخية.

وبظهور الثورة الصناعية الأولى، في أواخر القرن الثامن عشر، شهد العالم تحولاً جذرياً في مفهوم سيادة الدّول ضمن حدودها الإقليمية. وبدأت مرحلة جديدة من الصراعات التي تعتمد على أسلحة الدّمار الشامل والتقنيات الصناعية التي أخذت في الانتشار حينذاك؛ لتحقيق نفس الأهداف التاريخية، وهي

السيطرة على الثروات الطبيعية في مختلف بقاع العالم. وهو السبب الرئيس وراء اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

ومع تطوّر العلوم، وزيادة الحجم التراكمي المعرفي لدى الإنسان، تشكّل الفضاء العالمي الجديد الذي امتزجت فيه التقنيات الرقمية مع الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، وتداخلت فيه المفاهيم للعلاقة بين الفضاء الكوني الحسي، والفضاء الرقمي غير المرئي، الذي تغيّرت معه معظم الثوابت التقليدية؛ ليتشكل عالمٌ جديدٌ، ليست له علاقة مباشرة بالمسلّمات والثوابت، التي توارثتها الأمم والمجتمعات، عبر التاريخ البري الطويل.

تحاول هذه الدراسة تحديد الكيفية التي تحوّل من خلالها العالم التقليدي، إلى آخر غير مرئي، ثمّ خلاله التخلّص من الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية للدول، واختراق سيادتها من خلال الفضاء الرقمي، دون وجود ما يكفي من القوانين الدّولية ولا الأدوات المناسبة - خصوصاً لدى الدول النامية - لردع مثل هذه الاختراقات السياسية والتدخلات الدولية في الشؤون المحلية لها.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية، يتمّ في القسم الأول منها مناقشة التطوّر التاريخي لمفهوم سيادة الدول، أمّا القسم الثاني فيناقش العلاقة البينية بين الواقع المعاش ومبادئ سيادة الدول، عبر مشاريع العولمة، التي تمّ خلقها ودفعها لمختلف دول العالم. أمّا في القسم الثالث فيتم مناقشة الثورة المعلوماتية وعلاقتها بالفضاء الرقمي، وكيف تحوّل فضاء العالم إلى علاقة رقمية ليس لها - حتى الآن - معالم منطقية محدّدة.

1) سيادة الدول: معاهدة سلام وستفاليا

لقد شهدت أوروبا في العصور الوسطى صراعاتٍ كبيرة، وحروباً لا تنتهي، حاولت فيها كلّ إمبراطورية السيطرة على الدول والإمبراطوريات الأخرى. وقد اتسمت كلّ هذه الصراعات بسماتٍ دينية، تمّ استغلالها لتحقيق أهداف سياسية ودينية. ولم تتوقف هذه الحروب إلّا في العام 1648م حينما تمّ توقيع معاهدة السّلام المشهورة باسم وستفاليا (Peace of Westphalia). وقد أنهت هذه المعاهدة السنوات الطويلة من الحروب الدينية، امتدت لأكثر من مئة عام بين عدّة دول تدين بالديانة البروتستانتية والكاثوليكية، إلى أن ختمتها "حرب الثلاثين عاماً"، والتي امتدت من العام 1618م إلى العام 1648م، شملت تحالفات ضمت معظم أجزاء القارّة الأوروبيّة بين عدّة دول وإمبراطوريات سياسية ودينية.

وتتسمّ معاهدة السّلام- التي وقّعت في وستفاليا بألمانيا في العام 1648م، والتي تعرف أيضاً باسم معاهدات مونستر وأوسنابروك (Munster & Osnabruck)- بأنّها نقطة التحوّل التاريخيّة التي منحت الدّول سيادتها الإقليمية، ووضعت المبادئ الأولية لمنظومة القانون الدولي. وقد أسست هذه المعاهدة

لمنظومة جديدة في أوروبا القديمة، وانعكست سريعاً على بقية العالم؛ بسبب نفوذ الامبراطوريات الأوروبية واحتلالها لمعظم أجزاء العالم حينذاك. ولعلّ من أهمّ الركائز التي وضعتها معاهدة وستفاليا كانت:

- أ. إرساء مبادئ الاعتراف بالدولة، وسيادتها المطلقة، وحققها في تقرير مصيرها السياسي.
- ب. إقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان التدخل سياسياً أو دينياً.
- ج. إلزامية المعاهدات بين الدول، وتعيين الحدود الدولية فيما بينها.

2) مشاريع العولمة: المحطة البيئية؛ لإضعاف سيادة الدول

مع أنّ مصطلح العولمة- وهو ترجمة لكلمة (Globalization)- قد بدأ تداوله في الأدبيات منذ عدّة عقود خلت، إلّا أنه أصبح شائعاً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، خصوصاً في الدّول النامية، وعلى وجه الخصوص الدول العربية. وقد ساهم في انتشار هذا المصطلح تبني العديد من مثقفي الدول النامية لمفهوم العولمة، واعتباره رمزاً للحدّثة، والحرية، والتقدّم، جنباً إلى جنب مع التطوّر الهائل الذي حدث في تقنيات الاتصال والمعلومات ونشر المعرفة (الجابري، 1997). وظهرت مع هذا المصطلح العديد من الأفكار والمفاهيم الدخيلة على المجتمعات المحافظة، أو تلك التي تستمد منظوماتها من تاريخها الطويل المتأصل بالعقيدة، والدين، والعادات، والتقاليد الموروثة، عبر أجيالها المتعاقبة.

وعلى الرّغم من انتشار المصطلح اللفظي والمفاهيم المتعلقة به، فإنه لا يوجد لحدّ الآن معنى محدّد للعولمة متفق عليه عالمياً (Albrow, 1996; Kumar, 2003; Al-Rodhan and Stoudman, 2006)، أو على أقلّ تقدير معنى يوازي ما يدّعيه المصطلح نفسه عند "عولمة" أمر أو قضية ما، كعولمة الإرهاب، والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وغيرها من المفاهيم الغامضة.

لقد بدأت العولمة بمفهوم ضيق ومحدّد ضمن الإطار الاقتصادي البحت، في ظل ظروف سياسية، أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة؛ لتكون هي القطب الأوحّد الذي يقود العالم، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وسقوط حائط برلين، وأصبحت الولايات المتحدة تمتلك كامل النفوذ العالمي، وظهر حينها ما يعرف بالنظام العالمي الجديد. وبدأ العمل الحقيقي لتثبيت هذا النظام العالمي الجديد من خلال تهيئة البيئة له، ووضع المنظومة العالمية التي تتناسب مع طموحات الدول الكبرى وأهدافها غير المعلنة للعولمة. فتمّ إقرار أول نظام تجاري دولي ملزم للدول المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة في العام 1995م، من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر امتداداً للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) المتعلّقة أساساً بتحرير التجارة الدولية، من القيود الجمركية والقيود

الكمية. وقد عملت هذه المنظمة جنباً إلى جنب، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ لتنفيذ وإقرار الجوانب الاقتصادية في النظام العالمي الجديد. وتمّ الانتهاء من تشكيل البيئة المطلوبة، لهذا النظام الجديد بالتوقيع على "الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات" (GATS)، وهو أول اتفاق دولي لتحرير المبادلات الخدمائية في مجال تقنيات الاتصالات الحديثة، والتي أفرزت ما عرف لاحقاً بثورة المعلومات.

وقد هيأت هذه البيئة الأجواء العالمية لتسويق العديد من مشاريع العولمة للهيمنة، والاستحواذ، والسيطرة، على الأسواق المحلية في مختلف بقاع العالم، ولكن على وجه الخصوص في الدول النامية. إذ وُعد الناس والأمم بمستقبل مشرق وحياة مترفة مليئة بالرفاهية، من خلال فتح الأسواق المحلية أمام الشركات العالمية، وتخفيض القيود والضرائب على الصادرات من الدول الكبرى والواردات في الدول النامية؛ لزيادة تدفق البضائع للأسواق في الشرق والغرب، وفتح المناطق الحرة في مختلف بقاع العالم؛ لزيادة حجم التبادل التجاري حسب ما كانت تدّعيه الدول الكبرى.

وتمدد الإطار الاقتصادي، فتحوّلت السياسة الاقتصادية مع نضج مشاريع العولمة إلى الليبرالية الجديدة (Neoliberalism)، والتي أفرزت العديد من الأنشطة والمبادرات التي تمّ من خلالها تحييد دور الدول والحكومات أو اضمحلاله، أهمها مفهوم تحرير التجارة من القيود الحكومية (Deregulation)، وخصخصة (Privatization) المشاريع الحكومية. وبين عشية وضحاها أصبحت حكومات الدول الصغيرة في مواجهة منظمات ومؤسسات دولية، تضع، وتسير، وتسيطر، على أهم السياسات العالمية. وهي أشكال جديدة من المنظمات العابرة للقارات، تمتلك من الموازنات والصلاحيات وقنوات الاتصال ما لا تستطيع حكومات هذه الدول حتّى مجرد التفكير في الوقوف أمامها أو مخالفة توجهاتها. ومن أمثال هذه المنظمات التي ساهمت بشكل كبير في إضعاف سيادات الحكومات على دولها منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها. وقد اتّضح فيما بعد، أنّ كل تلك التوجهات لم تكن سوى ذرائع وغطاءات، تمّ اللجوء إليها حتى يتسنى للدول الكبرى التغلغل إلى المجتمعات المغلقة في الدول النامية، وسبر أغوارها، وتطويعها، بما يتناسب مع التوجهات المستقبلية لحكومات هذه الدول؛ حتى تتمكن من إحكام سيطرتها على مختلف بقاع العالم، والوصول إلى خيراتها والاستفادة من مواردها الطبيعية أينما وجدت.

وبعد تجذّر المصطلح المبسّط للعولمة في الثقافات المحلية للمجتمعات النامية، بدأ الحديث عن الأبعاد الأخرى التي تكوّن المفهوم الأصيل للعولمة الحقيقية المستهدفة. فأضحى الحديث عن نظام عالمي ذي أبعادٍ تتجاوز دائرته الأطر الاقتصادية البحتة، كما أشيع في بداية تسويق المصطلح. ولعلّ من أقرب المفاهيم التي توضّح حقيقة العولمة ما ذُكر في كتاب "التحوّلات العالمية" (Held, et al., 1999) من أنّ العولمة عبارة عن حزمة عريضة من التحوّلات التاريخية، معقّدة التركيب، مليئة بالتناقضات والانعكاسات المثيرة، تلعب السياسة دوراً مهماً في تحديد اتجاه هذه التحوّلات، وأنّ العولمة هي القوة

المحرّكة المركزيّة وراء التغيّرات الاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة المتلاحقة، التي أعادت تشكيل المجتمعات والمنظومة العالميّة في هيئتها الحاليّة.

لقد أرادت الدول الكبرى من خلال العولمة تجاوز الحدود القطريّة للدول، ومحو الهويّة القوميّة للشعوب، عن طريق خلق فضاء لا جغرافي؛ للتعامل بين البشر من كافة الأقطار، بلا حدود. وتمّ ربط هذه المفاهيم ببعض الشعارات الجذّابة التي كانت تحلم بها شعوب الدول النامية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية. وتمّ تداول الأمور السياسية البحتة تحت مصطلح الجغرافيا السياسية، والعمل على تعميم نمط حضاري محدّد بين الشعوب قاطبة، بالتّغيب أحياناً، وبالقوّة أحياناً أخرى.

وفي ظلّ العولمة، والمبادرات المدعومة من الدول الكبرى، بدأت حكومات الدول النامية في فقدان دورها التاريخي، من أخذ زمام المبادرة ضمن حدودها السيادية، وظهر عليها الهوان سريعاً، خصوصاً مع عدم قدرتها على مواكبة مشاريع العولمة التي تمّ تنفيذها تحت أغطيّة مختلفة كحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحرية الرأي، وغيرها من المسميّات. وتزامن ذلك مع الانتشار السريع لما يسمّى بالمنظّمات غير الحكومية المدعومة من الدول الكبرى داخل هذه المجتمعات التّقليدية، وهي منظّمات نمت في المجتمعات الغربيّة ذات الأحزاب والتكتلات السياسية ضمن منظومة متكاملة لمؤسسات المجتمع المدني، وتعمل جنباً إلى جنب مع بقية قطاعات المجتمع؛ لضمان عدم انحراف دقّة التنمية- في تلك المجتمعات- عن التوجّهات المرسومة. ولكن كما يقول (Thomas Carothers) عن المنظّمات غير الحكومية بأنّها من الممكن أن تلعب أدواراً خطيرة في المجتمعات الناشئة، خصوصاً من قبل الأحزاب الدينيّة والمؤسسات المتطرّفة التي من الممكن أن تسيطر عليها؛ بسبب عدم نضج المجتمع المدني في هذه المجتمعات (Carothers, 1999).

وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بدأت الأمم المتحدة والمنظّمات المنبثقة عنها، حملة لدعم إنشاء وتواجد المنظّمات غير الحكومية في الدول النامية، من خلال نشر التقارير والدراسات التي تتبنّى آراء هذه المنظّمات، بل واعتبرت الأمم المتحدة هذه المنظّمات قوى مؤثرة في السّاحة العالميّة، تعمل على ضمان الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وتحمي حقوق الإنسان، وتقدّم خدمات للمحتاجين (Willetts, 1996). وبينّ تقرير لاحق صدر عن الأمم المتحدة في العام 1997م الدّور الذي تقوم به المنظّمات غير الحكومية في بعض الدّول النامية، وكيف أنّ دعم هذه المنظّمات من خلال التأكيد على توسيع دورها؛ ليكون عالميّاً، وليس محليّاً أو إقليميّاً، قد خيّب آمال الحكومات، وساهم في إضعاف دورها السيادي لاتخاذ قراراتها (UNRISD, 1997). أيضاً رصدت بعض الدراسات دور المنظّمات غير الحكومية، في احتضان النّاشطين السياسيين من الدول النامية، عن طريق دعوتهم لحضور المؤتمرات العالميّة؛ للتعرف على بعضهم البعض، وخلق العلاقات بين الأعضاء؛ ممّا أدّى إلى إنشاء شبكات عالميّة لهؤلاء النشطاء (Fisher, 1997; Alvarez, 1998).

ونتيجة لكل هذه المشاريع والخطط والبرامج، تخلخلت أنظمة وموازن الدول النامية، وضعفت أركانها، واستبيحت حرمت حدودها في الفضاء الجديد للعولمة. يقول مؤلفا كتاب (The Global Trap) إنه بخلاف التوحد التلفزيوني الذي يربط بين من يعيشون في أفريقيا وآسيا وأمريكا، وبخلاف بضع مدن تتركز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتقنيات العالية، وتتصل ببعضها البعض وبالعالم الخارجي أكثر من اتصالها بالبلاد التي تنتمي إليها، فإن الجزء الأعظم من العالم يتحوّل، خلافاً لذلك. وأنه مع تسارع عمليات العولمة، فإن بعض المصطلحات المهمة التي شغلت ساحات الفكر والعمل طويلاً، مثل "العالم الثالث" و"التحرر" و"التقدم" و"حوار الشمال والجنوب" و"التنمية الاقتصادية"، لم يبق لها في دنيا العولمة أي معنى، خاصة أن العالم المتقدم أصبح يتجاهل - على نحو خطير - مشكلات البلدان النامية (Martin and Schumann, 1997).

أما عالم الاجتماع Ulrich Beck فيقول في كتابه (Power in Global Age) إن معظم المشاكل الملحة حالياً - مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، والتلوث، وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والهجرة، والإرهاب - هي عالمية التكوين، وبالتالي يصعب على دولة واحدة حلّها، مهما بلغت قوتها. ويضيف الكاتب أن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف الناتو، أصبحت خاملة وعاجزة عن أداء المهام المرجوة منها؛ لأن أساليب تنفيذها لمهامها أصبحت بالية؛ بسبب استمرار اعتمادها على حلّ المشاكل، من خلال إيجاد أرضيات مشتركة للدول بدلاً من الشعوب (Beck, 2005).

وفي كتابه المشهور (آخر القوى الاقتصادية العظمى)، يقول المصري العالمي (Joseph Quinlan): إن من أكبر المساوئ الاقتصادية للعولمة سهولة انتقال الأزمات المالية من الدول الكبرى، إلى بقية دول العالم الصغيرة، كما حدث في الأزمة المالية في العام 2008م. فقد انتقلت آثار تلك الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية أقطار العالم، على الرغم من أن سبب الأزمة هو انفجار إجمالي ديون الرهن العقاري السكني في أمريكا، والذي قفز من 5 تريليونات دولار في العام 2000م؛ ليصل إلى 11 تريليون دولار في العام 2007م (Quinlan, 2011).

ومن النتائج السلبية الأخرى للعولمة القضايا المتصلة بصحة الأفراد، ومستقبل الأجيال القادمة، كما حذرت منه منظمة الصحة العالمية، فيما يتعلّق بالأخطار المحدقة بالبشرية كافة؛ بسبب زيادة التلوث الصناعي، وهي بالطبع قضية لا يمكن لدولة واحدة التصدي لها، بأي حال من الأحوال. وفي تقرير مهم نشرته المنظمة بين أن عدد الوفيات بسبب تلوث الهواء حول العالم قد وصل في العام 2010م إلى 2.2 مليون شخص سنوياً (WHO, 2010). وفي تقرير آخر نشرته المنظمة في العام 2012م بين أن إجمالي الأضرار المباشرة لصحة الإنسان ستكلّف ما مجموعه من 2 إلى 4 مليارات دولار - في السنة - بحلول العام 2030م (WHO, 2010).

لقد فشلت العولمة في تحقيق معظم الأحلام التي وعدت الشعوب والمجتمعات النامية بتحقيقها، بل إن الأوضاع العالمية تبين عكس ذلك تماماً. فقد ازدادت الصراعات بين الشعوب، وكثرت الاضطرابات، وتوسعت رقعة الفقر في العديد من دول العالم النامي والمتقدم، وأصبحت الجرائم عابرة للحدود، وغابت العدالة الاجتماعية عن معظم المجتمعات المتقدمة، وأصبحت العولمة مصيدة غير مرئية للحكومات الصغيرة؛ لتأكل حكومات الدول الكبرى خيراتها عن طريقها. ولا عجب حين تبين الإحصاءات العالمية بأن الدول الكبرى تمتلك ما نسبته 97% من إجمالي براءات الاختراع المسجلة ضمن منظومة حماية الملكية الفكرية، كما يقول مدير مركز أبحاث أوكسفامز (Oxfam's Research). استطاعت الدول الكبرى خلق منظومة معينة لتسجيل براءات الاختراع، واستحوذت عليها، وبالتالي امتلكت كل التقنيات الحالية والمستقبلية التي لم تصل حتى الآن للأسواق. وهذه مجرد منظومة واحدة ضمن العشرات من المشاريع والمبادرات المتلاحقة التي ساهمت في تعميق الفجوة بين الدول الكبرى الغنية والدول النامية الفقيرة، حتى وصل التفاوت في مقدار دخل الفرد إلى مستوى يبين أن الطبقة قد أحكمت سيطرتها على العالم. وقد حذر بعض الساسة العالميين من خطورة العولمة، بعد أن تبينت صورتها جلية، وانتشار آثارها المدمرة على الشعوب. فقد حذر الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك من العولمة بقوله "إن العولمة بحاجة إلى ضبط؛ لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة، وتنمي الجريمة العالمية، وتهدد الأنظمة الاقتصادية المحلية"¹.

وفي كلمته التي ألقاها في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، قال رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد "إن منظمة التجارة العالمية تسمح للدول الغنية بابتلاع الدول الفقيرة"². ومن المؤكد أن العولمة عملت على تنفيذ مخططات مختلفة لخلق عالم جديد، ليست له جغرافية محددة، وتمتلك الدول الكبرى فيه "مرتبة" خاصة، وذلك عن طريق خلق منظومة عالمية، تهدف إلى الحفاظ على التفوق الحالي لهذه الدول، وضمان استمراره للمستقبل البعيد؛ رغم المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى التقنية.

وبلا شك بأن هذه المنظومة العالمية التي خلقتها العولمة نراها مع العقد الثاني من الألفية الثالثة، قد هدمت الدعائم الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي للنظام العالمي، وأهمها السيادة القومية واستقلالية الدول. وهي بالتالي تتعارض مع أهم المبادئ التي خلقت هذا النظام، وهي معاهدة سلام وستفاليا، والعشرات من المعاهدات، والاتفاقات، والقوانين اللاحقة، وعلى وجه الخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/2131)، وهو الإعلان عن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها³.

1 كلمة الرئيس الفرنسي بمناسبة اليوم الوطني لفرنسا، 14 مايو 2000م.

2 كلمة رئيس وزراء ماليزيا أمام مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، كوالالمبور، ماليزيا، 27 يونيو 2000م.

3 نصت الفقرة الأولى من هذا القرار بأنه ليس لأية دولة حق التدخل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - ولأي سبب كان

إنَّ التطور الكبير الذي مرَّ به قطاع تقنيات المعلومات والاتصال- خلال العقود القليلة الماضية- وعلى وجه التحديد بدءاً من تسعينيات القرن العشرين، جعل هذا القطاع من أكثر المجالات الاقتصادية والصناعية تسارعاً ومُؤاً. بل إنَّه يعتبر من أهمِّ المجالات تأثيراً من بين المكوّنات التقنية الأساسية للثورة المعلوماتية (Buchanan, 1994). ولعلَّ من أهمِّ الأدوار التي ساهمت الثورة المعلوماتية فيها هو تعبيد الطريق أمام الخطط الرامية إلى خلق عالم افتراضي جديد، تُلغى فيه الحواجز، والحدود، والقوانين المحليّة، يكون العامل الأساسي فيه تقنيات، ووسائل المعلومات، والاتصال. وهو ما تمَّ الوصول إليه وتحقيقه، من خلال دمج مجموعة من التقنيات العالية، ممثلة في شبكات الإنترنت، مع أدوات اتصال إلكترونية حديثة، تتصل بأجيال متقدّمة من الأقمار الاصطناعية¹، وربط هذه الأدوات بمختلف أشكال وسائل الإعلام المرئي منها، والمسموع، والمقروء. وتحوّل الفضاء الكوني مع هذه المنظومة إلى فضاء عالمي جديد، يستطيع الفرد فيه الحصول على المعلومة وقتما يشاء، ويصنع الخبر كيفما يشاء.

ومع مرور الوقت، ونضج المنظومة المعلوماتية من بروتوكولات الاتصال وأدوات التواصل، بدأت المشاريع الحقيقية- التي خُلِق هذا الفضاء غير المرئي من أجلها- تظهر على السطح. فقد وقّرت هذه التقنيات والإمكانات فرصاً خيالية للشعوب والأمم؛ للاستفادة من خدمات وأدوات، لم تكن تحلم بها من قبل، خصوصاً المجتمعات التي تعيش في المناطق النائية في القارتين الآسيوية والأفريقية. ومن ضمن أول الفرص التي قدّمتها هذه المنظومة المعلوماتية الخدمات الهاتفية الدولية ذات التكلفة المنخفضة للأفراد في مختلف بقاع الأرض. وبسبب اعتماد خدمات الاتصالات هذه، على شبكات الإنترنت بشكل أساسي، أصبحت تسعيرتها الدولية لا تخضع للحسابات التقليدية التي تعتمد على المسافة الجغرافية بين طرفي الاتصال. وكانت هذه البداية الأولى لتخطّي الحدود الإقليمية للدول، وتجاوز الحيز الجغرافي الحقيقي، والاستعاضة عنه بحيز لا مكاني، يتشارك الأفراد فيه المعلومات، دون قوانين تراقب، ولا أنظمة تُتبع، غير ما تملّيه شركات الاتصال العالمية. وتوالت منذ ذلك الحين المشاريع والمبادرات للاستفادة من المنظومة الفضائية الجديدة من كل حذب وصوب.

في الشؤون الداخلية، أو الخارجية، لأية دولة. كما شجب القرار كل تدخل - مسلّح أو غير مسلّح - أو تهديد يستهدف شخصية الدول، أو عناصرها السياسية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم جواز استخدام أي تدبير؛ لإكراه دولة أخرى، على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية.

1 وقّر الجيل الأول من الأقمار الاصطناعية في ذلك الوقت خدماته من إرسال للإشارات واستقبالها دون الحاجة لاستخدام أطباق الاستقبال لموجات البث الفضائي، كما كان سائداً؛ إذ احتوت شبكة الاتصالات على مجموعة كبيرة من الأقمار الاصطناعية صغيرة الحجم (66 قمراً في المدار الواحد لمجموعة إيريديام و 48 قمراً لمجموعة غلوبل ستار)، تسير في مدارات أرضية منخفضة (على ارتفاع يبدأ من 160 كيلومتراً، وينتهي عند ارتفاع 2000 كيلومتر فوق سطح الأرض).

(3.1) الفضاء العالمي الجديد

لقد خلقت الثورة المعلوماتية - من دون تدبير مسبق - فضاءً جديداً لشعوب العالم أجمع، يحتوي على كل العناصر المكوّنة للفضاء الكوني الملموس، ولكن بصيغ ومفاهيم وأدوات جديدة على الأفراد الذين يعيشون في عالم تكوّن من تراكم معرفي، يمتد لعشرات الآلاف من السنين. وقد سبّبت هذه الاختلافات الجوهرية بين الفضاءين - الكوني والرقمي - في إحداث تداخل كبير لمنظومة المبادئ، والقيم، والمفاهيم، التي تمّ بناء العالم المعاصر عليها.

ويتمدّد هذا الاختلال في العناصر المكوّنة للحياة اليومية للأفراد، إلى البيئة العالمية المكوّنة للنظام الدولي، بما يحتويه من علاقات دولية، وأنظمة، وقوانين، تحكم الدّول، وخصوصاً سيادتها التي أقرّتها المواثيق والعهد الدوليّة، من خلال الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المنبثقة عنها.

فقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عشرات الانتهاكات الصارخة لمفهوم السيادة الذي يحكم الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يتمّ الوصول إلى هذا المستوى من الانتهاكات حتى في ذروة الحرب الباردة. وممّا ساهم في تسهيل هذا الأمر وجود بيئة عالمية هشة، تحكمها القوانين التي أفرزتها مشاريع العولمة، بمختلف المفاهيم والمؤسسات المتدرّجة عن هذه المشاريع.

ومن أهمّ الأمثلة على هذه الانتهاكات وتجاوز الحدود القانونية للدول وسيادتها، ما تعرّضت له جمهورية إستونيا عام 2007م، من قبل مجموعة محترفة من القراصنة الروس الذين نجحوا في تعطيل أعمال المؤسسات الحكومية الإستونية بعد استهداف الخوادم، وقواعد البيانات المستخدمة، في تسيير الأعمال الحكومية الرسمية. وبيّنت التحقيقات التي أجريت بعد الحادثة بأنّ الحكومة الروسية ربّما تكون الدّاعم الأوّل لهذا الهجوم؛ لأسباب سياسية بحثة (Ruus, 2008; Richards, 2008).

وتوالت بعد ذلك الانتهاكات لسيادة الدّول، من خلال الفضاء الجديد، باستخدام أدوات رقمية عابرة للحدود، دون وجود القدرات الدفاعية المناسبة لدى الدول والمؤسسات والهيئات المتضرّرة، تعود في معظمها لعدم امتلاك تلك الجهات للتقنيات المناسبة؛ لمنع الهجمات والاختراقات عبر شبكات الإنترنت، أو الشبكات الخاصة، داخل المؤسسات، والشركات، والحكومات.

(3.2) سيادة الدول في الفضاء الجديد: الانتهاك الرقمي

لقد انتبعت الدّول العظمى - على وجه الخصوص - لأهمية التقنيات الرقمية البالغة، بعد نضج هذه التقنيات وتسخيرها لخدمة المصالح السياسية الأمنية لتلك الدول. فتمّ إنشاء وكالات، ومعاهد، ومؤسسات متخصصة، في هذه الدول، تعنى فقط بتطوير الأدوات المناسبة (الأسلحة الرقمية)، التي يمكن استخدامها لغزو الدول الأخرى، دون وجود أي رادع دولي، أو قوانين أممية، تمنع حدوث مثل هذه

الاختراقات الخطيرة، التي جعلت من الحدود السياسية التقليدية للدول مجرد خطوط متقطعة على الخرائط الجغرافية.

ومن المهم الإشارة إلى حدوث تحوّل نوعي منذ العام 2011م في استخدام الفضاء الرقمي؛ لانتهاك سيادة الدّول، ضمن قائمة من المسوّغات التي يتمّ إقحامها في مثل هذه العمليات الخطيرة، وبمباركة المنظمات العالمية التي أفرزتها مشاريع العولمة المختلفة تحت ذريعة التعاون الدولي، والتنمية الاقتصادية، وغيرها من المسوّغات. وتحتوي تلك القائمة على مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق الأقليّات، ودعم الإرهاب، وغيرها من الأسباب الواهية التي ساهمت في إضعاف الحدود السيادية للدول. وتمّ استخدام العديد من المؤسسات والمنظمات العالمية، الحكومية منها وغير الحكومية، كواحدة من أهمّ الأدوات للضغط على الدول العربية عامة، والخليجية على وجه الخصوص، منتهكة بذلك جميع القوانين الدولية المنظمة للعلاقات الدولية، دون وجود أي جهة عالمية محايدة، يمكن أن تحتكم إليها الدول المتضررة من هذه الانتهاكات؛ لإيقافها وفرض العقوبات المناسبة على الجهات، والحكومات المنتهكة، لسيادة الدول الأخرى.

ويضع هذا الأمر المنظمات العالمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، بجميع مؤسساتها ولجانها العاملة، أمام منعطف خطير، ربّما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث - ما يمكن ملاحظة بداياته الأولى - في الوقت الرّاهن - وهو الدّعوة إلى إلغاء أو تفكيك هذه المنظومة العالمية؛ بسبب عدم قدرتها على حماية الدول الأعضاء فيها، أو على الأقل ضمان أبسط حقوق الحكومات المحليّة؛ لبسط سيادتها على أوطانهم، ضمن الحدود القانونية التي رسمها القانون الدولي.

وقد تعالت الأصوات الداعية إلى تطوير المنظومة الدولية؛ لكي تشمل الفضاء الرقمي الجديد، بما يتناسب مع التطوّر الكبير الذي حدث للعالم في العقدين الماضيين، على وجه التحديد. ومنها المقترحات التي تقدّمت بها الدول المتقدّمة تقنيّاً مثل الصين وروسيا (Heinegg, 2013)، وغيرهما من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (Jensen, 2015).

حيث إنّ من أهمّ الخطوات العملية التي تم اتخاذها لتطوير القانون الدولي؛ ليشمل الفضاء الرقمي الجديد، المقترح الذي تقدّمت به كل من الصين وروسيا، وحصل على دعم من طاجكستان وأوزبكستان، من خلال الرسالة التي تمّ إيصالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في الثاني عشر من سبتمبر 2011، بخصوص ضرورة تطوير القوانين؛ لاستحداث بنود جديدة، تتعلّق بأمن الدول وسيادتها في الفضاء الرقمي¹. ويمثّل هذا المقترح اللبنة الأولى للتغيير المطلوب عالمياً، والذي ازداد مؤخراً مع تنامي الإرهاب العالمي وجماعات ما دون الدّول الراعية لهذا الإرهاب.

1 (A/66/359), Letter dated 12 September 2011 from the Permanent Representatives of China, the Russian Federation, Tajikistan and Uzbekistan to the United Nations addressed to the Secretary-General.

(3.3) سيادة الحدود الرقمية للدول: الحاجة لتحديث القانون الدولي

إنَّ الملاحظ في المشهد العالمي المعاصر بأنَّ الدول التي تمتلك التقنيَّات الرقمية المتقدمة قد استطاعت انتهاك الحدود السيادية للدول الأخرى، عن طريق الفضاء العالمي الجديد، خصوصاً عبر شبكة الإنترنت. ولاتزال هذه الانتهاكات مستمرة لعجز شديد في القوانين الدولية، التي تحكم هذه القضايا؛ لارتباطها الوثيق بالفضاء الرقمي غير الملموس (Stone, 2013; Watney, 2014).

يقوم الفضاء العالمي الجديد على مستويات متعدّدة من التقنيات المعقّدة، مع وجود الأدوات الرقمية المتقدّمة التي تقوم بالعمليات غير المرئية؛ لأداء المهام المطلوبة، مثل إرسال رسالة بواسطة البريد الإلكتروني أو التحكم في منشأة معيّنة عبر شبكة الإنترنت وغيرها. ومما يزيد الأمر تعقيداً أنَّ القنوات التي تمرّ بها المعلومات الرقمية تختلف كلياً عن مثيلاتها في الفضاء الكوني العادي. فمثلاً رسالة البريد الإلكتروني لا تتبع قنوات محدّدة للوصول إلى الجهة المطلوبة، مثل الرسالة الاعتيادية، بل إنّ نفس الرسالة من الممكن أن تتبع قنوات مختلفة في كل لحظة؛ بسبب أنَّ المعلومات الرقمية ترسل ضمن عمليات عشوائية، مرتبطة تقنياً بكمية المعلومات المرسلّة في لحظة ما، عبر كلّ قناة في شبكة الإنترنت.

وهذا الأمر يقف عائقاً أمام تحميل دولة معيّنة المسؤولية تجاه محتوى الملفّات الرقمية العابرة لقنواتها الجغرافية، ولكنها ليست لديها أي علاقة بمحتواها؛ لأنّ الشبكة مرّرتها عبر قنواتها؛ لأسباب تقنية بحتة. لذلك فإنَّ سنّ القوانين المتعلقة بمسؤولية الدول تجاه المحتوى الرقمي، يحتاج إلى إيجاد مفاهيم جديدة؛ لإعادة ضبط المسؤولية، أخذين التقنيَّات المستخدمة بعين الاعتبار.

وبالمثل تماماً، فإنَّ القانون الدولي يعتمد في تحديد سيادة الدول، بصورة عامة، على حزمة من القوانين المتصلة بالحدود الجغرافية المرسومة حسب البنود المعتمدة لدى الأمم المتحدة. وبسبب تغيّر العالم وتمدّده بين الفضاء الكوني جغرافياً، والفضاء العالمي الجديد رقمياً، فإنَّ هذه الحزمة من القوانين بحاجة ماسة إلى التطوير الآتي؛ لمواكبة هذه التغيّرات مع ضرورة إلحاق الأدوات التقنية المكوّنة للفضاء الرقمي ضمن القوانين التي تؤطر حدود الدول، جغرافياً ورقمياً.

ومن المهمّ ملاحظة أنَّ القوانين المطلوبة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أنه من حق الدول ذات السيادة أن تكون قادرة على فتح وإغلاق حدودها الرقمية، تماماً مثل ما لديها الحقّ في ذات الفعل مع حدودها الجغرافية، تحت أي ظرف تراه الحكومة المحلية سبباً لاتخاذ قرار الفتح أو الإغلاق. وهناك العديد من الأمثلة التي يتمّ ممارسة هذه السيادة فيها، ولكن بدون وجود قوانين دولية تحكمها، وتضمّ هذه الأمثلة دولاً مثل كوريا الشمالية، وإيران، والصين.

كذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار التطوّر المستمرّ والمتسارع للتقنيَّات، بصورة عامّة، والرقميّة على وجه الخصوص، وهو ما يتطلّب الحصول على توافق دوليّ للتفاصيل الفنيّة والتقنيّة للعمليات الرقمية

الدقيقة التي تمرّ بها جميع المهامّ المرسلّة والمستقبلّة في الفضاء الرقمي، ووضع البروتوكولات المناسبة لضمان مسؤولية الجهات المرسلّة، وإخلاء المسؤولية عن الدول التي تعبّر فيها المعلومات مروراً فقط. وهذا الأمر يتطلب وجود الأدوات المناسبة لتحديد مسؤولية الدول في تمرير الانتهاكات، والاختراقات، والقرصنة الرقمية، إذا علمت بها، ولم تساهم في إيقافها أو كشفها للدول المتضرّرة، حتى وإن كانت الدولة التي تمرّ من خلالها المعلومات لم تكن هي الدولة التي بدأت العملية منها. وبذلك يمكن من خلال التحريّات الفنيّة والتقنيّة لحصر الجهات المتسبّبة في الانتهاكات وتحديدّها؛ لاتخاذ الإجراءات التي ستنبضّ عليها القوانين الدولية. ويستدعي هذا الأمر وجود مستوى موحّد من المعرفة المتّفق عليها قانوناً، حتى يتمّ الرجوع إليها، كلّما دعت الحاجة لذلك.

ولعلّ الجزء الوحيد المختلف بين الانتهاك السيادي للحدود السياسية الجغرافية للدول، والانتهاك الرقمي هو إمكانية قيام الأفراد، شخصاً أو جماعة، على تنفيذ الانتهاكات الرقمية باستخدام التقنيات المتقدّمة المتوفرة في جميع أنحاء العالم، دون الحاجة لوجود مؤسسات متكاملة، تدعم هذه العمليّات، كما هو الحال بالنسبة للانتهاكات الجغرافية لسيادة الدول، التي لا يمكن أن تتمّ إلا بوجود دعم لوجستي متكامل، من دولة أو حكومة أخرى. وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الأنشطة الإرهابيّة التي تنفّذها جماعات ما دون الدول، وتهدف إلى زعزعة أمن الدول المستقلّة وحكوماتها، باستخدام التقنيات الرقمية (Ahlstrand, 2015).

المراجع العربيّة

- الجابري، محمد عابد، "الشأن الإنساني في عصر الخصوصية والعولمة: من أجل إعلان عالمي لأخلاقيات العولمة والتنمية". مجلة فكر ونقد، العدد 1، سبتمبر 1997.
- الرقب، صالح، العولمة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلاميّة، فلسطين، 2003م.

المراجع الأجنبية:

- Ahlstrand, Greg. (2015). "Islamic State Threatens Cyber-Attack Against U.K., SITE Says," Bloomberg Business. <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-09-22/islamic-state-threatens-cyber-attack-against-u-k-site-says> (last visited December 4, 2015).
- Albrow, Martin. *The Global Age*. Stanford: Stanford University Press, 1996.

- Al-Rodhan, Nayef, and Gérard Stoudman. 2006, *Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition*, Geneva Centre for Security Policy (GCSP), Geneva, Switzerland.
- Beck, Ulrich. *Power in the Global Age: A New Global Political Economy*, Cambridge: Polity, 2005.
- Buchanan, R.A. *The Power of the Machine: The Impact of Technology from 1700 to the Present Day*, USA: Penguin Group, 1994.
- Carothers, Thomas. "Think Again: Civil Society." *Foreign Policy*, Winter (1999): pp. 18-29.
- Fisher, William. "Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGO Practices." *Annual Review of Anthropology*, No. 26, (1997): pp. 439-464.
- Heinegg, Wolf. "Territorial Sovereignty and Neutrality in Cyberspace," 89 *International Law Studies*, Vol. 89, (2013). pp. 123-156.
- Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., and Perraton, J. 1999, *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Cambridge: Polity Press.
- Jensen, Eric. "Cyber Sovereignty: The Way Ahead," *Texas International Law Journal*, Vol. 50, No. 2, (2015). pp. 273-302.
- Krasner, Stephen, 1999. *Sovereignty: Organized Hypocrisy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Kumar, Vidya. "A Critical Methodology of Globalization: Politics of the 21st Century?." *Indiana Journal of Global Legal Studies*, Vol. 10, Issue 2 (2003): pp. 87-111.
- Martin, Hans-Peter, and Harald Schumann. *The Global Trap: Globalization and the Assault on Prosperity and Democracy*, Leichardt: Pluto Press, 1997.
- O'Connell, Robert. *Of Arms and Men: A History of War, Weapons, and Aggression*, London: Oxford University Press, 1989.

- Quinlan, Joseph. *The Last Economic Superpower: The Retreat of Globalization, The End Of American Dominance, And What We Can Do About It*, New York: McGraw-Hill, 2011.
- Richards, Jason. (2008). "Denial-of-Service: The Estonian Cyberwar and Its Implications for U.S. National Security," *International Affairs Review*, <http://www.iar-gwu.org/node/65> (last visited December 2, 2015).
- Stone, Richard. "A Call to Cyber Arms," *Science Magazine*, Vol. 339, No. 6123, (2013), pp. 1026-1027.
- Ruus, Kertu. "Cyber War I: Estonia Attacked from Russia", *European Affairs*, Vol. 9, No. 1-2, (2008).
- Schulte, Stephanie. "Self-Colonizing eEurope: The Information Society Merges onto the Information Superhighway." *Journal of Transnational American Studies*, Vol. 1, No. 1 (2009) Article 13.
- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). *Globalization and Civil Society: NGO Influence in International Decision-Making*. Riva Krut. Discussion Paper No 83. 1997.
- Watney, Murdoch. "Challenges Pertaining to Cyber War Under International Law", 2014 Third International Conference on Cyber Security, Cyber Warfare, and Digital Forensics. Pp. 1-5.
- Willetts, Peter. *The conscience of the world - The influence of Non-Governmental Organisations in the UN System*, London: Hurst & Company, 1996.
- World Health Organization (WHO). 2010. *Tackling the Global Clean Air Challenge*, http://www.who.int/mediacentre/news/releases/011/air_pollution_20110926/en/.
- World Health Organization (WHO). 2012. *Climate Change and Health*, <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs266/en/>.

مغامرة من أجل النفوذ : قراءة للتدخل الروسي في سوريا

الدكتور مثنى العبيدي¹

تحوّلت الأحداث والتطوّرات التي شهدتها الساحة السورية منذ منتصف عام 2011م إلى أزمة معقّدة، بأبعادها وأطرافها وتداعياتها، وهذه الأزمة قد أصبحت قضية أكثر تعقيداً، عندما تداخلت فيها الأطراف والأبعاد بين المحلي والإقليمي والدولي، وصارت الساحة السورية ميداناً للرهان والمغامرة، على كسب وتحقيق النفوذ والمصالح تارة، وتصفية الحسابات مع الخصوم تارة أخرى.

حتى إنّ التدخلات الفجّة أخذت أشكالاً مختلفة، منها السياسي وغيره العسكري، ومنها المباشر والآخر غير المباشر في سوريا، إذ تقف إلى جانب أحد الأطراف السورية، ولعلّ أهم جهة يُسجل لها تدخلٌ مباشرٌ، بمختلف الأشكال من القوى العالمية الكبرى، هي روسيا التي اتضح ظهورها وتأثيرها في الملف السوري، منذ بدايته، بشكل تدخل سياسي مؤثر، ما لبث أن تحوّل إلى تدخل عسكري مباشر، يقف إلى جانب نظام الأسد.

والتدخل بمفهومه العام يتضمن جميع الأنشطة الخارجية التي توجه صوب دولة أخرى؛ للتحكم أو التغيير أو التأثير في سياساتها ونظامها السياسي وقادته، في الحفاظ عليه أو تغيير الدستور جزئياً أو كلياً، ويمثّل التدخل الروسي في سوريا تدخلاً شاملاً، في تطورات القضية السورية وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لنظام الأسد، بالصد من حركات المعارضة السورية.

ويثير التدخل الروسي في الساحة السورية تساؤلات عدّة، لعل أهمها: لماذا حسمت روسيا موقفها بالتدخل في الشأن السوري حتى أصبحت أحد أهم أطراف القضية السورية؟

في الواقع جاء هذا التدخل مرتكزاً على مجموعة من الدوافع الداخلية والإقليمية والدولية، كانت سبباً في المغامرة الروسية؛ لترسيخ نفوذها في المنطقة. ولكن بالمقابل يواجه تحديات عدة وينتج عنه تداعيات مختلفة في تأثيراتها. كل ذلك ينبغي تناوله بالتقصي والتحليل في بحثنا هذا؛ بغية معرفة وإدراك طبيعة التدخل الروسي في القضية السورية.

1 معاون عميد كلية العلوم السياسية للشؤون الإدارية، ورئيس فرع الدراسات الدولية - جامعة تكريت - العراق.

أولاً : دوافع التدخل الروسي في سوريا

استند التدخل الروسي في الشأن السوري على مجموعة من الدوافع، كانت كفيلة بأن تحدد روسيا على المغامرة؛ لتأمين مصالحها ونفوذها في المنطقة، كان أهمها :

1. الدوافع الروسية الداخلية، وتتمثل بوجود القوى والتيارات السياسية المحافظة والقومية المتطرفة، التي تدفع باتجاه أن تتخذ روسيا موقفاً أكثر حزماً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والمتعاونين معها، والوقوف إلى جانب نظام الأسد. وهناك قوى أخرى تتمثل بمنتهجي الأسلحة الروس الذين قد يفقدون عميلاً آخر، إذا ما سقط الأسد، وهذه القوى تتمتع بثقل بيروقراطي حقيقي، في مجلسي الحكومة الروسية - الدوما والاتحاد - مما يجعلها تدفع باتجاه مواقف الدعم والتأييد الروسي لنظام الأسد¹.

يضاف إلى ذلك أن هنالك بعداً دينياً، في الموقف الروسي تجاه سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، في ظلّ تزايد نفوذ وتأثير التيارات المحافظة، ذات التوجه الديني التي باتت تمثل الاتجاه السائد الجديد داخل الكرملين، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسيحية الأرثوذكسية، وثمة سعي لأن يكون الدين هو المحور الأساس للهوية الوطنية الروسية، واعتماد القيم الدينية في السياسة الخارجية الروسية، وسعي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحليفه البطريرك كيريل رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، للظهور بمظهر المدافع عن الدين المسيحي والأقليات المسيحية في سوريا ومصر والعراق²؛ كون الأثرية العربية المسيحية ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية؛ ما حدا بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية أن تقدّم الدعم والتأييد للحكومة الروسية، في تعاطيها مع الملف السوري، حتى إنها وصفت الحرب في سوريا بأنها "حرب مقدّسة"³.

2. أهمية سوريا الاستراتيجية، تُعدّ سوريا ذات أهمية رئيسة في الحسابات الروسية؛ فموقع سوريا الجيوبوليتيكي المهمّ في الشرق الأوسط المنطقة الحيوية التي تتشابك فيها المصالح العالمية، وتُشكل لروسيا موطئ القدم الاستراتيجي الوحيد في المنطقة، التي تبذل ما تستطيع بغية عدم خسارتها⁴، ويعزّز هذه الأهمية علاقات سوريا التحالفية مع إيران حليف روسيا المهمّ في المنطقة. وترى روسيا أن سوريا بمثابة "حجر زاوية" في أمن المنطقة، وأنّ نشوب حرب أهلية فيها سيكون سبباً رئيساً في زعزعة أوضاع الدول المجاورة، مثلما سيؤدي إلى صعوبات في عموم المنطقة، ويشكّل تهديداً حقيقياً للأمن⁵.

1 ديمتري ترينين، التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط:

2 انظر: المصدر نفسه.

3 انظر: مركز الجزيرة للدراسات: الحرب الروسية في سوريا، الأبعاد والمآلات، تقدير موقف، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 12 تشرين الأول 2015)، ص 8.

4 أحمد دياب، حلفاء روسيا .. وإرث بريجنيف، مجلّة المجلّة، العدد 1588، تشرين الأول 2013، ص 10.

5 نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية، التقرير الاستراتيجي، العدد التاسع، (لندن: مجلة البيان، 2012)، ص 284.

3. حماية النظم الحليفة، يُعدّ نظام الأسد في سوريا النظام الوحيد الحليف لروسيا في المنطقة العربية، ولها علاقات تحالف تاريخية مهمة معه، على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أطرتها العديد من المعاهدات والاتفاقيات بينهما¹، بحيث ترى روسيا في النظام السوري شريكاً استراتيجياً، يمنحها التعاون معه مزايا مهمة تتعلق بمكانتها ودورها في المنطقة العربية، في ميدان تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في هذه المنطقة²؛ الأمر الذي يبرّر لروسيا التدخل ودعم نظام الأسد وحمايته في مواجهة قوى المعارضة السورية التي تهدف إلى الإطاحة به؛ ما يعني إسقاط الحليف الوحيد لروسيا - من بين الأنظمة العربية - في حال تحقّق ذلك .

4. الحفاظ على القواعد العسكرية الروسية، يحتفظ الروس بقاعدة بحرية عسكرية في طرطوس، ويحتفظون أيضاً بمركز تنصّت تجسسي رئيس في جبال اللاذقية³ .

ويشكّل هذان المكانان موطئ قدم روسيا الوحيد - في منطقة الشرق الأوسط - التي يسعى الروس، من خلالها، إلى الحفاظ على موقع للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، لا سيّما إنّ لديهم عدداً من السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، وإنّ أوكرانيا قرّرت إنهاء عقد الإيجار لقاعدة سيفاستوبول؛ ما يعني ضيق الخيارات الروسية في البحر المتوسط⁴، وهذا ما يزيد من أهمية قاعدة طرطوس، بالنسبة للروس، ويزيد من تدخلهم في سوريا؛ لدعم نظام الأسد وحماية آخر معقل لهم في المنطقة .

5. الدوافع الاقتصادية، تمثّل سوريا أحد أهمّ الشركاء العرب التجاريين لروسيا، في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والسلاح، فهناك عدد كبير من شركات الطاقة الروسية تعمل في سوريا، كما تشكّل سوريا سوق سلاح مهمّ لروسيا⁵؛ ما جعل روسيا تنظر إلى أنّ سقوط نظام الأسد يشكّل خسارة اقتصادية كبيرة لها .

6. ترسيخ المكانة الدولية، لروسيا حسابات استراتيجية واسعة، تهدف من خلالها الحصول على مكانة الشريك الفاعل في القرار والنظام الدوليين، فبدأت الأزمة السورية فرصة مهمة؛ لتأكيد دور روسيا على المستوى الدولي، في مواجهة تجاهل واستخفاف أمريكي وأوروبي لروسيا في العديد من القضايا الدولية، وردّاً على ما تراه موسكو حصاراً غريباً استراتيجياً واقتصادياً ضدها⁶، فجاء التدخل الروسي

1 انظر: هاجر محمد أحمد، رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا، المركز العربي للبحوث والدراسات : <http://www.acrseg.org/39541> (17/11/2015)

2 سهام فتحي سليمان، الأزمة السورية في ظل تحوّل التوازنات الإقليمية والدولية: 2013-2011، رسالة ماجستير، (غزة : جامعة الأزهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2015) ، ص 128 .

3 مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، مصدر سبق ذكره، ص 44 .

4 نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في ظلّ التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)، رسالة ماجستير، (بسكرة : جامعة محمد خيضر - بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015)، ص 164 .

5 سهام فتحي سليمان، مصدر سبق ذكره ، ص 125 .

6 مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الروسية في سوريا : الأسباب والمآلات، مصدر سبق ذكره، ص 3 .

للتأكيد على إثبات الوجود الموازي للوجود الأمريكي والأوروبي في سوريا، وإجبار الأطراف الدولية المنافسة على القبول بنظام متعدّد الأقطاب، تمارس فيه روسيا والصين دوراً فاعلاً في توازنات القوى الإقليمية والدولية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المؤثرة¹.

7. استخدام الورقة السورية في قضايا روسيا الدولية: تستخدم روسيا الملف السوري كورقة ضغط أمام خصومها ومنافسيها في القضايا الدولية؛ فتستغل تأثيرها في القضية السورية للمساومة في الشأن الأوكراني²، مثلما سيمنحها فرصة الحضور إلى مسرح الأحداث في حال تدهور الأوضاع إلى منزلقات الاقتتال الأهلي، إذ طرحت روسيا نفسها كمحامٍ للأقليات، وطرفاً فاعلاً في إدارة الأزمة المتفاقمة؛ ما سيمنح الروس الكثير من الاستعراضات السياسية والدبلوماسية، ويعطيهم خيارات إضافية، تساهم في تصفية أزماتهم السياسية والاقتصادية³.

8. التخوف من المدّ الثوري، تخشى روسيا بسبب طبيعة أوضاعها الداخلية المتمثلة بوجود معارضة منظّمة ضد النظام والحزب الحاكم فيها، لاسيما المناطق ذات الوجود الإسلامي، مثلما يشهد الداخل الروسي احتجاجات ومظاهرات، من الحين للآخر، للمطالبة بالمزيد من الحريات الديمقراطية، ممّا يجعل من الصعب على الحكومة الروسية تأييد أي ثورات في الخارج؛ كونها قد تشجّع قيام احتجاجات أكثر وأكبر، تهدّد النظام السياسي القائم في روسيا⁴.

9. محاربة الحركات الإسلامية، تعدّ روسيا وجودها في سوريا بمثابة خط دفاع متقدّم بوجه تمّدّد الحركات الإسلامية التي من الممكن أن تصل إلى الحدود والداخل الروسي - إذا لم يتمّ لجمها عند الخطّ السوري⁵. وهنالك اعتقاد روسي مفاده أنّ "الحرب على الإرهاب" في سوريا أو مناطق القوقاز هي حرب مفروضة على روسيا وسوريا، مثلما هنالك تزايد تخوّف في روسيا؛ بسبب أنّ الساحة السورية تستقطب الآلاف من المسلمين الروس؛ للانضمام إلى القتال في الحركات الإسلامية المعارضة لنظام الأسد⁶، والتخوّف من عودتهم إلى القوقاز.

1 عزة هاشم (إعداد)، اللحظة الروسية : دوافع تحرّك موسكو العسكري غير المتوقع في سوريا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة:

<http://www.futurecenter.ae/report.php?report=682> (29/11/2015)

2 لينا الخطيب، أهداف اللعبة العسكرية الروسية في سوريا، جريدة الحياة، 1 تشرين الأول 2015 .

3 معن طلاع، السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة، (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 8 حزيران 2014)، ص 3 .

4 نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية، مصدر سبق ذكره، ص 284 - 285.

5 رياض الأحمد، دوافع روسيا للتدخل في الأزمة السورية، الأمن والدفاع العربي :

https://sdarabia.com/preview_news.php?id=38254&cat=9#.VmFxxNKrRdg (17/11/2015)

6 أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 10 .

10. التردد الأمريكي حيال سوريا، شكّل تردّد وتراجع إدارة أوباما - تجاه القضية السورية - فرصة مهمّة، استغلّتها روسيا؛ لزيادة تدخّلها في الساحة السورية، مثلما استغل الروس التوجّه الأمريكي نحو التوقف أو التخلي، عن خوض حروب إضافية في منطقة الشرق الأوسط، واستبدال هذه السياسة بنهج جديد، يرتكز على أساس إيجاد تفاهات مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة¹؛ لمعالجة قضايا المنطقة .

ثانياً : أشكال التدخل الروسي في سوريا

ويتضمّن :

1. **التدخل السياسي**، ويتمثّل بمحاولة دولة ما أن تؤثر أو تفرض سياستها في تطورات الأحداث لدولة أخرى، ويأخذ أشكالاً عدّة، تشمل الرسائل الشفوية أو الطلبات المكتوبة أو المبادرات السياسية أو الدعوة لعقد المؤتمرات الدولية؛ لإقرار المطالب السياسية للدولة المتدخلة²، أو الوقوف إلى جانب النظام السياسي القائم، أو إلى جانب قوى المعارضة لهذا النظام .

والتدخل السياسي الروسي في القضية السورية أخذ مختلف هذه الأشكال، فعلى مستوى التعامل الروسي مع الأطراف السورية، اعتمدت روسيا موقفاً سياسياً واضحاً إزاء قوى المعارضة أو الحراك الثوري، ومختلف مؤسساته التمثيلية، واعتبرتهم مجموعات مكوّنة من إسلاميين متطرفين وسياسيين ومثقفين موالين للغرب، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، ونظرت إلى الجيش السوري الحر كمجموعة إسلامية متطرفة وخطيرة، بينما تعاطت بشكل إيجابي مع المعارضة الموجودة داخل الأراضي التي يسيطر عليها نظام الأسد ذات التوجّهات اليسارية، والمتصالحين مع فكرة الحفاظ على النظام ورئيسه، مثل هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي³. وبالمقابل وقفت روسيا إلى جانب نظام الأسد، وقدمت له مختلف أنواع الدعم السياسي والدبلوماسي داخلياً وخارجياً، وبالرغم من دعوة الحكومة الروسية لنظام الأسد؛ للقيام بالإصلاحات السياسية والدستورية، بيد أنها اعتبرته الجهة الشرعية الوحيدة في البلاد.

والمتتبع للتدخل السياسي الروسي في القضية السورية يجد بعد فشل محادثات السلام الدولية في جنيف 2012م و 2014م، أنّ موسكو استضافت جولتين من المحادثات بين بعض من ممثلي المعارضة وممثلي النظام، أطلقت عليها اسم "اللقاء التشاوري السوري - السوري" في كانون الثاني ونيسان 2015م، إلّا أنّ هذه المشاورات لم تأت بثمار؛ بسبب عدم مشاركة الأطراف الرئيسة

1 هابل ودعان الدعجة، التدخل الروسي في سوريا، جريدة الرأي، 12 تشرين الأول 2015 .

2 مایسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة كلیة الاقتصاد العلمية، العدد 4، كانون الثاني 2014، ص 199.

3 معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص 8 .

من المعارضة السورية، وإنما شاركت فيها المعارضة المتصالحة مع النظام¹، كما أن الراعي لهذه المحادثات - وهو روسيا - بالأساس منحازة للنظام، وتتعامل بانتقائية مع أطراف المعارضة السورية، وترفض فكرة خروج الأسد من السلطة.

وعلى المستوى الخارجي وقفت روسيا ضد أي جهود تهدف إلى تسوية القضية السورية، ورفضت فرض أي عقوبات دولية على نظام الأسد، وتمكنت بالتعاون مع الصين من إحباط مشروع قرار لمجلس الأمن في 4 تشرين الأول 2011م، يهدف إلى إدانة النظام السوري، ثم أحبطت مشروع القرار العربي - الغربي بمجلس الأمن في 5 شباط 2012م، باستخدامها حق النقض، ومبررها لهذا الموقف كان أن القرار لم يُشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في الشأن السوري، ورفضها لتنحيي الأسد²، وتكرّر الأمر في 19 تموز 2012م، بنقضها مشروع قرار غربي في مجلس الأمن، تقدّمت به بريطانيا وفرنسا، بشأن وقف العنف في سوريا، وفي 22 أيار 2014م استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار، تقدّمت به فرنسا؛ لإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية³. كما كانت روسيا سبباً في عدم إقرار أي قرار، يمكن أن يصدر عن مؤسسات الأمم المتحدة، يدين النظام السوري وانتهاكاته المتكررة لحقوق الإنسان، واستخدامه العنف المفرط ضد المدنيين⁴.

وعملت روسيا على بلورة محور دولي، يساند نظام الأسد، وذلك مع الدول التي تتمتع معها بعلاقات جيدة، كالصين وإيران ودول البريكس، وإقناعها بتبني خطاب موحد متوافق مع خطاب نظام الأسد، بأن المعارضة جُلّها متطرفة، وتسعى لاستفزاز الحكومة، وتأجيج الصراعات المذهبية، وتمارس العنف المفرط والعشوائي تجاه السكان، وحتى المجازر التي تسببت بها القوات الحكومية بحق المدنيين، اتهمت بها قوى المعارضة السورية المسلحة⁵.

يضاف إلى ذلك أن روسيا تبنت طرح وسائل لمعالجة الأزمة المستمرة في سوريا، بحسب منظورها، تباينت بين طرح المبادرات السياسية وعقد المؤتمرات الدولية، ولعل أهم مبادرة لروسيا نجحت في تطبيقها، هي التي طُرحت بعد استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في 9 أيلول 2013م، وعلى أثرها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها شنّ ضربة عسكرية ضد نظام الأسد، فما كان من روسيا إلا إعلان مبادرتها لتسوية الأزمة تضمّنت: انضمام سوريا إلى

1 أنا بورشفسكايا وجيمس جيفري، المباحثات الجديدة حول سوريا تسلط الضوء على بروز روسيا، وتردّد الولايات المتحدة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/newsyriatalkshighlightrussianascendancy-ceu.ambivalence> (17/11/2015)

2 انظر: نجاه مدوخ، مصدر سبق ذكره، ص 177 .

3 معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص 9 .

4 انظر: نجاه مدوخ، مصدر سبق ذكره، ص 181-182.

5 معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص 8 .

معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، والكشف عن مراكز إنتاج الأسلحة وتخريبها، فحص ترسانة الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وبالمقابل إيقاف شنّ الضربة الأمريكية على نظام الأسد¹.

هنا يظهر أنّ التدخل السياسي الروسي في الملف السوري يركز على أساس الحفاظ على نظام الأسد، وكسب التأييد الدولي له، وتعطيل أي قرار من المنظمات الدولية، يمكن أن يصدر ضده.

2. **التدخل العسكري**، جلبت روسيا قوات متنوعة بحرية وجوية وبرية إلى سوريا. إذ تمثل القوة الجوية المنتشرة في سوريا قوة مركبة، يصل فيها عدد الطائرات المقاتلة إلى 34 طائرة، منها طائرات بنماذج متطورة، كالمقاتلات من طراز "سو - 30 أس أم / فلانكر - سي" والمطاردات من طراز "سو 34 / فولباك" و 12 مروحية هجومية من طراز "مي - 24 هايند" متاحة لعمليات القصف ومروحيات نقل من طراز "مي 8 / هيب" لمهام البحث والإنقاذ القتالية، وهناك سلاح الاستخبارات الجوي طائرات بدون طيار وجامع استخبارات الإشارات "سيغينت" من طراز "آي أل - 22/ كوت".

أمّا القوات البرية الروسية التي انتشرت في سوريا فتشمل كتيبة مشاة بحرية معززة من لواء مشاة البحرية الـ 810، مع ناقلات الجند المصفحة من طراز "بي تي آر - 80"، ودبابات القتال من طراز "تي - 90" ومدفعية الميدان، وهناك أيضاً صواريخ أرض جو من طراز "أس أي - 22 غرايهد" للدفاع الجوي، وأنظمة الحرب الإلكترونية والوحدات البرية العاملة قبالة الساحل السوري.

كما يوجد مراكز للعمليات المشتركة بين روسيا وسوريا في "مطار باسل الأسد الدولي". في محافظة اللاذقية، ومركز عمليات مشترك بين روسيا وإيران في دمشق، ومركز استخبارات بين روسيا والعراق وسوريا وإيران².

أمّا مهام هذه القوات الروسية في سوريا فإنها تتمثل بدعم قوات النظام الجوية في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية، وتزويد القوات الروسية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة نظام صواريخ "أس أي - 22"، والمشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية، وتقديم الاستشارات وتدريب قوات النظام العسكرية³.

1 أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 10-11 .
2 جيفري وايت، استراتيجية روسيا العسكرية في سوريا تتضح مع انخراط قواتها في القتال، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russiasmilitarystrategyin-syria-becoming-clearer-as-its-forces-engage-in> (16/11/2015)

3 جيفري وايت، روسيا في سوريا (الجزء 2): التداعيات العسكرية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى :

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/russiainsyriapart2militaryimplications> (16/11/2015)

ثالثاً : تحدّيات التدخل الروسي

أهم التحديات التي تواجه التدخل الروسي في سوريا تتمثل بـ :

1. عدم وجود تصوّر متكامل يوضح الالتزامات والغايات المبتغاة من المبادرات السياسية والدبلوماسية الروسية، التي تخصّ الشأن السوري، وكذلك أدوات تنفيذها وحدودها الزمنية، فضلاً عن تجاهل الروسي لعدد من معطيات المشهد السوري الداخلي، ولاسيما المتصلة بتعاطي الفصائل المعارضة مع هذه المبادرات والتحركات ومدى إمكانية تطويعهم في طرح رؤى ووسائل معالجة القضية السورية¹؛ ما يشكّل تحدياً يحول دون نجاح المبادرات والتحركات الروسية، ويجعل تطبيقها صعباً.
2. رفض أغلب الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية؛ للتدخل الروسي في سوريا؛ كونه يتسبّب في إفراغ بيانات جنيف الثلاثة من مضمونها عبر استبدالها بإطار "تسوية"، لا يلبي الحد الأدنى من تلك المطالب، وفي مقدّمها تنحّي بشار الأسد عن السلطة².
3. التكلفة الاقتصادية العالية للتدخل الروسي في سوريا، إلى جانب تواجدها في شبه جزيرة القرم، وانتشارها في دول آسيا الوسطى، والتوترات الأمنية مع الغرب وحلف شمال الأطلسي، والعزلة الدولية، وهبوط أسعار النفط، وتراجع قيمة الروبل، وزيادة معدّلات التضخم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 30%، إذ أنفقت روسيا ضعف ميزانيتها العسكرية لعام 2015م، وما يسببه ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي وباقي القطاعات الأخرى³.
4. أصبح الرأي العام الروسي أكثر حساسية تجاه وقوع الإصابات والخسائر في صفوف القوات الروسية، حتى أنّ الكرملين يحاول إخفاء هذه الخسائر؛ فتم الإعلان عن "أنّ الخسائر العسكرية هي من أسرار الدولة"، ولكن لن يستطيع إخفاء الجثث إلى الأبد⁴.

1 انظر: معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص 11.

2 وحدة العلاقات السياسية الإقليمية، أولويات مختلفة: كيف تؤثر المبادرة الروسية على جهود تسوية الأزمة السورية؟، التقديرات الإقليمية، العدد 382، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، 12 تشرين الثاني 2015)، ص 3.

3 انظر: أنا بورشفسكايا، التدخل الروسي في سوريا (الجزء 1): تراجع القدرات العسكرية لن يردع موسكو، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى :

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/russiainsyriapartidecliningmilitarycapabilitieswontholdmoscowbac> (16/11/2015)

4 فابريس بالونش وآخرون، التصعيد العسكري الروسي في سوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/russiasmilitaryescalationinsyria> (16/11/2015)

5. قد تشكّل الساحة السورية مستنقعاً يبتلع القوات الروسية، إذا ما استدرجت إلى معركة غير متوقعة، لاسيما أنّ هدف روسيا في التدخل هو دعم نظام الأسد من انهياره، ودعم تسوية تضمن بقاءه، واستعادة بعض المواقع الاستراتيجية من المعارضة، بينما يحاول النظام وحلفاؤه جرّ القوات الروسية إلى معارك استعادة السيطرة على المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، في ظلّ عدم امتلاك روسيا للموارد اللازمة؛ لخوض حرب استنزاف طويلة في المناطق السورية، وعدم امتلاك نظام الأسد للقوى البشرية الكافية للقيام بذلك¹.

رابعاً : التداعيات المختلفة

مختلف تجارب التدخل في أي قضية كانت غير مضمونة النتائج؛ ففي السياسة "حسابات الحقل كثيراً ما تختلف عن حسابات البيدر"؛ وليس التدخل الروسي في سوريا ببعيد عن هذا، فهناك تداعيات مختلفة لهذا التدخل أهمّها :

1. التداعيات على المستوى الروسي، وهي :

أ. إمكانية توريطها في سوريا، ويعيد هذا الأمر سيناريو أفغانستان، ومن المتوقع أن تغصّ الولايات المتحدة والقوى الدولية النظر عن هذا التدخل، والسماح لتوافد المقاتلين الإسلاميين من مختلف الدول؛ لمحاربة الروس الذين أثار تدخلهم إلى جانب الأسد مشاعر مختلف الحركات الإسلامية²، لاسيما إذا عرفنا أنّ التدخل العسكري الروسي لم يحقق شيئاً لحدّ الآن، وهنالك خسائر في صفوف قواته، أشارت إليها تقارير دولية عديدة، تحاول روسيا إخفاء حجمها.

ب. يمكن أن تدفع هذه الأحداث بالحركات الجهادية إلى جلب المعركة إلى قلب روسيا وشمال القوقاز وآسيا الوسطى، ومن ثمّ قد تسوء الأمور أكثر في الداخل الروسي³، لاسيما أنّ هناك ما بين 2400 - 3500 مقاتل، من أصول روسية وشيشانية في سوريا؛ ممّا يجعل روسيا هدفاً لهم، في حال عودتهم إلى أراضيهم، وما يمثله ذلك من مخاطر تهدّد الأمن القومي الروسي⁴.

1 عزة هاشم (إعداد)، مصدر سبق ذكره .

2 انظر: عبدالعليم محمد، التدخل الروسي المقدس : فرص ومخاطر، المركز العربي للبحوث والدراسات :

<http://www.acrseg.org/39485> (17/11/2015)

3 مجموعة خبراء، مخاطر ممتدة : لماذا تحتاج روسيا إلى الخروج من سوريا؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية :

<http://www.rcssmideast.org/ErrorPage.aspx?aspxerrorpath=/Article/4052/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%C2%AD%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC%C2%AD%D8%B1%E2%80%A6> (16/11/2015)

4 انظر: عبدالعليم محمد، مصدر سبق ذكره.

- ت. تزايد أعداد الجنود المسلمين في القوات المسلحة الروسية وإثارة مشاعرهم، يزيد في إمكانية عدم استجابة هذه القوات لقرارات موسكو في شمال القوقاز، ومناطق تواجد المسلمين¹.
- ث. في ظلّ المتغيرات الإقليمية المتسارعة والتدخل الروسي في سوريا، يتمّ إعادة تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين؛ الأمر الذي سيؤثر حتماً في السياسة الروسية وتحالفاتها، وهذا يشكّل في حدّ ذاته تحدياً مهماً، يواجه المصالح الروسية في المنطقة².

2. التداعيات على المستوى السوري، وهي :

- أ. زاد التدخل الروسي في تعقيد تسوية الصراع الداخلي في سوريا؛ بسبب تشابك مصالح روسيا مع المصالح الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع؛ ممّا تسبّب في إعاقة التوصل إلى اتفاق الحدّ الأدنى بين الأطراف الداخلية المتصارعة في سوريا³.
- ب. يزيد الانحياز الروسي إلى جانب النظام من تعقيدات الوضع الداخلي، والتسوية التي يهدف إليها الروس هي تسوية بين نظام الأسد وقوى قريبة منه أو ممّن صنعه⁴ وعدّت فصائل المعارضة بأنهم جماعات إرهابية، وهم أعداء لها، ولم تفرّق الضربات الجوية الروسية بين فصائل المعارضة، سواء كانت توجهاتها وطنية أو علمانية أو إسلامية⁵.
- ت. تسببت الاستهدافات الروسية في وقوع مئات الضحايا من المدنيين، وتدمير المساكن، وما تبقى من بُنى تحتية في المناطق التي تسيطر عليها قوى المعارضة السورية .
- ث. إطالة أمد الصراع، بوقوف الروس إلى جانب نظام الأسد، ورفضهم أي ضغوطات إقليمية أو دولية أو أممية ضده؛ ممّا جعله يفرط باستخدام القوة- ضد المدنيين- فكانت الحصيلة آلاماً من القتلى، وملايين من النازحين والمهاجرين.

1 أنا بورشفسكايا، التدخل الروسي في سوريا (الجزء 1): تراجع القدرات العسكرية لن يردع موسكو، مصدر سبق ذكره.
2 نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة .. السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1846.aspx> (17/11/2015)

3 وحدة التحوّلات الداخلية الإقليمية، انخراط متصاعد: كيف تحوّلت القوى الدولية لـ "فاعلين إقليميين" في الصراعات الداخلية؟، التقديرات الإقليمية، العدد 384، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 16 تشرين الثاني 2015)، ص4.
4 وحدة تحليل السياسات، التحرك الدبلوماسي الروسي: البحث عن تحسين الصورة وتأهيل الحليف، في الوقت الضائع، تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2015)، ص5.
5 أسامة أبو ارشيد، التدخل العسكري الروسي في سورية وتحدياته أميركياً، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2015)، ص5.

3. التداعيات على المستوى الخليجي والعربي، وهي :

أ. يزيد التدخل الروسي إلى جانب القوات الإيرانية في سوريا في تقوية الطرف الإيراني سياسياً وعسكرياً، ويجعل الساحة السورية تحت هيمنة النفوذ الإيراني، مما يخدم الأهداف الروسية والإيرانية الاستراتيجية والاقتصادية -على حساب مصالح وأهداف الدول الخليجية والعربية في المنطقة-¹.

ب. أظهر التدخل الروسي في سوريا انقساماً خليجياً وعربياً إزاءه، عندما أيّدت مصر والعراق هذا التدخل، وأحجمت الإمارات والأردن عن التنديد به، وغابت عن بيان الدول السبع التي رفضت التدخل الروسي؛ بالرغم من كونهما عضوين في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة - داعش²، بينما نجد دولاً كالسعودية وقطر عارضتا هذا التدخل، وما يعنيه ذلك من تأثير سلبي على العلاقات العربية - العربية.

ت. أنشأت روسيا مراكز للتنسيق الاستخباري، مع كل من العراق وإيران وسوريا، وهذا الأمر يثير الريبة في حقيقة النوايا الروسية تجاه المنطقة، ولاسيما الأمن في دول الخليج العربي³.

ث. أن عدم حسم القضية السورية- الذي ساهم في إعاقة التدخل الروسي- يعني المزيد من تأثيرات الوضع السوري على دول المنطقة، ولاسيما تركيا والأردن - في مجال زيادة أعباء اللاجئين السوريين، وفي العراق ولبنان زيادة امتداد التأثيرات السياسية والطائفية والتداعيات الأمنية، والانعكاسات الاقتصادية، وزيادة عدم الاستقرار⁽⁴⁾.

خلاصة القول إنّ التدخل الروسي في سوريا جاء بناءً على مصالح بحتة بعيداً عن أي مبادئ أخلاقية أو إيديولوجية، واستغلالاً للورقة السورية، في ملفات روسيا الإقليمية والدولية، ولتصفية حساباتها مع القوى المنافسة بمغامرة؛ من أجل ترسيخ النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تعقيدات القضية السورية، وتداخل أطرافها، يضع أمام المغامرة الروسية تحديات جمّة، قد لا تتمكن روسيا من تدارك تأثيراتها، ولن تجعل منها نزهة للروس سرعان ما يستمتعون بتحقيق أهدافهم ويرهلون، وإنما قد يصيبهم ما أصابهم في تجارب سابقة، وليست أفغانستان عنهم ببعيد.

1 هاجر محمد أحمد ، مصدر سبق ذكره.

2 مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .

3 ما أهداف التدخل الروسي في سوريا؟، BBC عربي :

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/10/151005_comments_syria_russia_military
(17/11/2015)

4 سام منسي، في مقارنة التدخل الروسي في سورية، صحيفة الحياة، 12 تشرين الثاني 2015.

إلى جانب ذلك فإنه بالرغم من إعلان روسيا، بضرورة التسوية السياسية للأزمة السورية، بيد أنها كانت الداعم الأساس لنظام الأسد الذي استخدم الآلة العسكرية الروسية، بشكلٍ مفرطٍ ضد الشعب السوري، وبالرغم من المعارضة الروسية لأي تدخل في الشأن السوري إلا أنها أصبحت ربما أكثر دولة تتدخل إلى جانب إيران عسكرياً وسياسياً في سوريا؛ لدعم نظام الأسد.

ملف العدد

التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلية

تقديم الملف

الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية.
تومس جرينز وبارى ك. جودوين

هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفر فرص عمل لمواطنيه؟
الدكتور يارمو كوتيلين

التنمية الاقتصادية الخليجية: توصيات بناءً على أزمة الدين اليونانية.
الدكتور عمر العبيدلي

نشأ مجلس التعاون الخليجي عام 1981م ككتلة وكتنظيم إقليمي ودولي جمع دول الخليج الستة (سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية)، واستدعى قيام المجلس وجود عوامل مهمة؛ مثل: التشابه الاجتماعي في العادات والتقاليد واللغة، والتشابه الاقتصادي في الموارد والإنتاج والبيئة والقرب الجغرافي، وكذلك التشابه السياسي (الأنظمة الملكية). ويهدف المجلس إلى تحقيق ترابط شامل بين دُوله، ثم الوصول إلى الوحدة فيما بينها في مختلف المجالات، حيث جاء في المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أن المجلس يرغب في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبحثية والثقافية والتشريعية والمواصلات، مع وضع أنظمة متماثلة فيما يتعلق بهذه المجالات؛ وبما يخدم الوصول إلى تحقيق الوحدة بين دولها.

تحاول دول الخليج من خلال كيان مجلس التعاون أن تشكل كتلة اقتصادية فاعلة؛ فالتكتل الاقتصادي يتشكل عادة بوجود اقتصادات متفرقة تجتمع تحت إطار أو مجموعة من المبادئ لتكون الأساس في التعامل فيما بينها وبين غيرها من الدول، ودرجات التكامل تبدأ من الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة تُلغى فيها التعرفة الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول الأعضاء، وإذا تحقق النجاح في تلك المرحلة تنتقل الكتلة إلى مرحلة ثانية؛ تُسمَّى بالاتحاد الجمركي؛ حيث يكون الاتفاق على فرض تعرفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الكتلة، أما المرحلة الثالثة فتُعرف بالسوق المشتركة؛ حيث يُسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج مثل: - العمل ورأس المال - ضمن الكتلة، وفي المرحلة الرابعة يتم التنسيق الكامل لكافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ويتم خلالها استكمال إنشاء المؤسسات والتشريعات والمعايير الاقتصادية للدخول في المرحلة التالية؛ وهي الوحدة النقدية، ويكون بعدها إصدار العملة الموحدة كتتويج لكافة مراحل الاتحاد الاقتصادي بين تلك الدول المنضوية في الكتلة.

انطلاقاً مما سبق فقد تم تخصيص ملف دورية "دراسات" لهذا العدد حول "التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلية"، وذلك من خلال ثلاث مساهمات:

المساهمة الأولى بقلم تومس جرينز وباري ك. جودوين، حيث تناولوا موضوع الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: من وجهة نظر اقتصادية.

أما المساهمة الثانية فقدمها الدكتور يارمو كوتيلين، تحدث حول هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفر فرص عمل لمواطنيه؟

بينما تناولت **المساهمة الثالثة**: والتي قدمها الدكتور عمر العبيدي حول التنمية الاقتصادية الخليجيّة: توصيات بناءً على أزمة الدّين اليونانيّة.

الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية

توماس جرينيس¹ وباري ك. جودوين²

يشكّل مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يطلق عليه "مجلس التعاون الخليجي" اتحاداً اقتصادياً وسياسياً يضمّ دولاً ستّاً هي مملكة البحرين، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتتمتع المنطقة بالعديد من المميزات الجغرافية، الثقافية والاقتصادية الفريدة. وعلى وجه الخصوص، فإنّ معظم البلدان في الاتحاد منتجة للطاقة، وبالتالي لديها اقتصادات تعتمد بشكل كبير على تصدير الطاقة لجميع أنحاء العالم. إلا أنه يعاب على هذه البلدان بيئتها القاحلة جداً ذات الموارد الزراعية والتربة الفقيرة لإنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية. وتمثّل المياه مورداً ثميناً في المنطقة، كما أنّ نقص المياه يلعب دوراً هاماً في استدامة توفير المواد الغذائية ونوعية الحياة بشكل عام. ومما لا شك فيه إنّ مثل هذه المشاكل ليست فريدة من نوعها في المنطقة. فنجد أنّ نقص المياه والاعتماد على مصادر الغذاء الدولية المستوردة يعدّ من الأمور الشائعة التي تسبّب قلقاً للعديد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

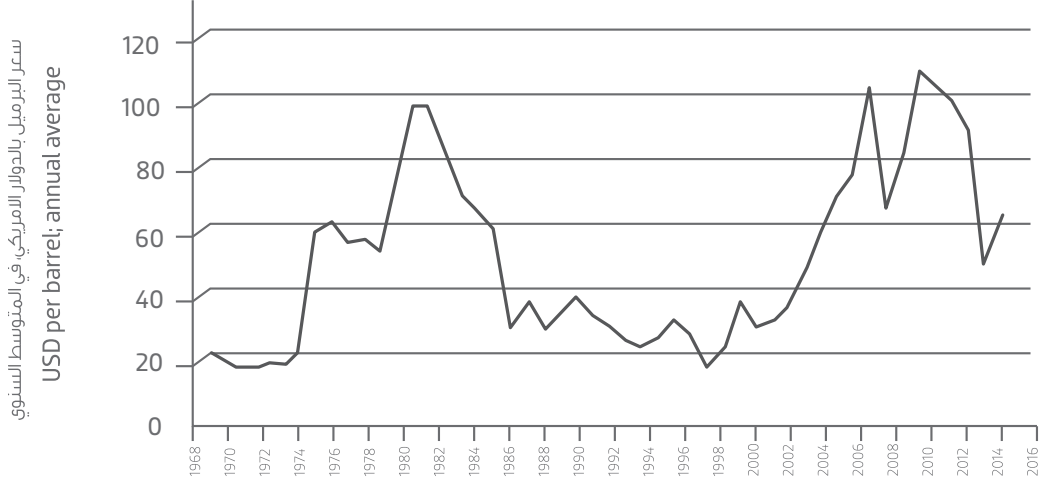
دول الخليج لديها هبات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي التي ساهمت في ارتفاع دخل الفرد الواحد. وتختلف حصة الفرد للناتج المحلي الإجمالي (2013) في كل بلد عن الأخرى، فمثلاً تبلغ حصة الفرد للناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر حوالي (128530 دولاراً أمريكياً)، بينما الكويت 88170 دولاراً أمريكياً، الإمارات العربية المتحدة حوالي (59890 دولاراً أمريكياً)، و حوالي (53640 دولاراً أمريكياً) في المملكة العربية السعودية، ثم عمان حوالي (52780 دولاراً أمريكياً)، وأخيراً البحرين حوالي (35760 دولاراً أمريكياً).

الصادرات:

تواجه بلدان المنطقة مشكلة طويلة الأجل، تتمثل في احتمالية نفاد الاحتياطات النفطية أو مع قلّة الاكتشافات من ناحية استهلاك الطاقة؛ للحدّ من الطلب على منتجاتها بشكل دائم. كما تواجه أيضاً إشكاليات قصيرة الأجل تتعلق بالتقلّبات الكبيرة في أسعار الطاقة.

1 أستاذ متقاعد، كلية بول للإدارة، جامعة ولاية نورث كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية
2 أستاذ كرسي الدكتور ويليام نيل رينولدز، قسم الاقتصاد، جامعة ولاية نورث كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية

السعر الحقيقي للنفط الخام المستورد (مارس 2001-بالدولار الأمريكي)
Real Imported Crude Oil Prices (March 2015 dollars)



Source: U.S. Energy Information Administration

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية

بلغ السعر الحقيقي للنفط (متوسط السعر السنوي للواردات إلى الولايات المتحدة) حوالي \$100 للبرميل في 1980 و 2012، ولكنه سجل معدلاً أقل من ذلك قبل عام 1973 و 1998، حيث بلغ حوالي \$20. وشهد سعر النفط انخفاضاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة من \$100 في عام 2012 إلى حوالي \$50 للبرميل الواحد في نهاية 2014. وهناك اهتمام كبير في معرفة متى ستستقر الأسعار على هذه المستويات المنخفضة الحالية، ولكن التوقعات حول أسعار النفط معروفة بعدم الدقة (Kilian and Baumeister). حيث قام فريق من الخبراء بتكليف من صحيفة وول ستريت "Wall Street" بالتنبؤ بوصول أسعار النفط في نهاية عام 2014 إلى \$100 للبرميل، ولكن أسعار النفط الفعلية جاءت غير ذلك، حيث بلغت حوالي \$50. كما قدم فريق آخر مستقل بتكليف من صحيفة فاينانشال تايمز "Financial Times" توقعات غير صحيحة بأن السعر سيصل إلى \$50 في ديسمبر عام 2014. لذا، فإن الوقت وحده هو الكفيل بإخبارنا بالأسعار المستقبلية، ولكن بعد التراجع الحاد من \$100 في 1980 إلى أقل من \$40 في 1986، فإن الأسعار لم تتخطَ \$40 مرة أخرى حتى عام 2004. استخدم دانيال يرغين (Daniel Yergin) (1991) تعبير الدكتور جون روكفلر "التعرق الأعظم" للإشارة إلى الرجوع لهذه الفترة الطويلة لانخفاض الأسعار. هل سيشهد العقد أو العقدان القادمان حلقة أخرى من "التعرق الأعظم" للدول المنتجة للنفط؟

كان لهبوط الأسعار في الآونة الأخيرة تأثيرٌ سلبيٌّ على دخل الدول المصدرة للنفط الخام، وهذا هو جزءٌ من النمط التاريخي لعدم استقرار الأسعار؛ فقد ظهرت أسعار صائمة للنفط في 1973 - 1974، و 1979 - 1980، و 1985 - 1986 و 2014 - 2015 (يرغين 1991). إنَّ انخفاض الأسعار خلال الفترة 2014 - 2015 سيكون له أثرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على الإيرادات الفعلية للبلدان المصدرة للنفط الخام، ويذكرنا ذلك بما خلفه انخفاض الأسعار من عواقب وخيمة على إجمالي الناتج المحلي للفرد السعودي خلال الفترة 1987 - 1980، عندما انخفض الدخل الحقيقي للفرد السعودي من 54.500 \$ إلى 31.000 \$ للشخص الواحد في السنة. وإنَّ فترة الانخفاض الطويلة التي شهدتها أسعار النفط أضرت جميع الدول المصدرة للنفط، وقد تكون أسهمت في تفكك الاتحاد السوفييتي (Grennes and Strazds, Yergin 1991, Das). ونتجت تقلبات أسعار النفط التاريخية الناجمة عن التأخر في الإنتاج بالأسعار السابقة، انخفاض الأسعار في فترة الثمانينيات استجابة للاحتياطيات المكتشفة حديثاً وزيادة الإنتاج في بحر الشمال وألاسكا والمكسيك والتي تعد من الدول التي تأخرت في التعامل مع ارتفاع الأسعار التي بلغت ذروتها في 1980 (يرغين 1991، 2014). ومن ثم، فإنَّ "ثورة النفط الصخري" الأخيرة في الولايات المتحدة يمكن أن تفسر على أنَّها ردُّ فعل متأخر على ارتفاع الأسعار منذ عام 2002.

أسعار النفط في المستقبل:

يتوقَّع خبراء النفط حدوث زيادة معتدلة في أسعار النفط في عام 2015؛ فقد أشار استطلاع الرأي الذي أجرته رويترز "Reuters" لحوالي 34 من الخبراء في مجال الطاقة إلى وصول سعر النفط الخام برنت إلى 59 \$، و 54 \$ لخام غرب تكساس لمُتوسط عام 2015. وستشهد أسعار العقود الآجلة للنفط الخام زيادة أسعار متواضعة في العام المقبل. فقد بلغ سعر النفط في العقد الذي أبرمته بورصة نيويورك التجارية في 30 مارس 2015 بشأن نفط غرب تكساس المُتوسط حوالي 57 \$ للتسليم في مارس 2016. ومع ذلك، فإن حجم الأخطاء الأخيرة لا يوحي بالثقة الكبيرة في هذه التوقعات، وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في انخفاض الأسعار لفترة طويلة في عام 2015 وما بعده.

أولاً: ثورة النفط الصخري التي أدت إلى زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام من 5 ملايين برميل يومياً خلال السنوات الثلاث المنتهية في 2008 إلى 9 ملايين برميل يومياً في نهاية عام 2014. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار في أوائل عام 2015، فقد حقَّق إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية رقماً قياسياً بلغ 9.4 مليون برميل يومياً في أبريل 2015 (U.S. Department of Energy). وبلغ التكسير الهيدروليكي "fracking" للنفط الصخري وغيره من أساليب الإنتاج غير التقليدية الأخرى حوالي 4% من الإنتاج العالمي في 2015، ولكنه تخطَّى الآن 10%، وهناك تكهنات أن يرتفع إلى 15% بحلول عام 2017 (Economist 2015b)، واستجابة لانخفاض الأسعار، فقد قام المشغَّلون بتخفيض عدد حفَّارات التكسير

الهيدروليكيّ التي تعمل حالياً، ولكنهم قاموا بسدّ العديد من الآبار المثمرة، ويتمّ تجهيزها؛ لزيادة الضخّ عند ارتفاع الأسعار. وقامت الشركات الصغرى (المنقّبون) بالهيمنة على عملية التكسير بدلاً من منتجي النفط الرئيسيين، وما قاموا به زاد من الاستجابة قصيرة الأجل للتغيرات في الأسعار.

وتوقّعت وكالة الطاقة الدولية أنّ إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيتجاوز الإنتاج السعودي بحلول عام 2020 (Bloomberg). وهناك نقطة ذات صلة، وهي أنّ الزيادات الكبيرة في الإنتاج التي تمّ إضافتها إلى المخزون لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، والطلب المتقلّص على المخزون سيضيف إلى الوضع الحاليّ للإمدادات، ويسهم في انخفاض أسعار النفط، والمخزونات الأخيرة للخام الأمريكيّ تعدّ هي الأكبر منذ الثلاثينيات من القرن الماضي (WSJ) Wall Street). كما يمكن إضافة النفط الخام الأمريكيّ إلى الإمدادات العالمية كالشركات الأمريكية التي وجدت ثغرات في الحظر المفروض على صادرات النفط الخام منذ السبعينيات، وهناك زيادة في الدعم السياسيّ لإلغاء الحظر المفروض على الصادرات الأمريكية (WSJ) Wall Street (2014). وقد أدّى الحظر المفروض على تصدير النفط الخام إلى ارتفاع أسعار البرنت الخام بشكل كبير عن أسعار خام غرب تكساس (حوالي 5 \$ للبرميل في أبريل عام 2015) عمّا هو متعارف عليه في فروق الأسعار بينهما.

وقد ساهمت استجابة المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة في انخفاض أسعار وفرة النفط العالمية. وقد صرّح وزير النفط السعودي، علي النعيمي، أنّ شركة أرامكو، شركة النفط الوطنية السعودية، لن ترتكب نفس الخطأ الذي ارتكبته في الثمانينيات عندما خفّضت الإنتاج؛ أملاً في دعم وتعزيز الأسعار. وأضاف إنّ "المملكة العربية السعودية خفّضت الإنتاج في الثمانينيات لدعم الأسعار. وكنت مسؤولاً عن الإنتاج في أرامكو في ذلك الوقت، ورأيت كيف انخفضت الأسعار، ومن ثمّ فقدنا كلّاً من الإنتاج والأسعار في نفس الوقت. وقد تعلّمنا من هذا الخطأ" (Bloomberg). اتفق معظم أعضاء أوبك الآخرين على الامتناع عن تخفيض الإنتاج، وقال السيد النعيمي إنّ المملكة العربية السعودية لن تخفّض إنتاجها ما لم يتفق عليه الأعضاء وبتخفيض مماثل. ومع ذلك، يبدو أنّ الانضباط داخل أوبك في طريقه إلى التآكل. ودعا الأعضاء الأضعف - مثل فنزويلا - بقوة إلى خفض إنتاج أوبك، وإيران التي تمّ خفض صادرات النفط الخاصة بها إلى النصف نتيجة للعقوبات المفروضة عليها، هي أيضاً من الدول التي نادى بخفض الإنتاج (يرغين 2015). وفي العراق وليبيا، فقد قللت الحروب الأهلية من سيطرة الحكومات الوطنية على كمية إنتاج النفط وصادراته.

ومن المرجّح أن يؤدّي الإصلاح الاقتصادي في المكسيك إلى زيادة صافي إمدادات النفط في المستقبل. وتعدّ المكسيك من الدول المصدّرة للنفط التي شهدت تراجعاً في الإنتاج وارتفاعاً في الاستهلاك المحلي، ممّا أطلق توقّعات بأن تصبح من مستوردي النفط في المستقبل في حالة غياب إصلاحات اقتصادية. إلّا أنّ الإصلاحات الحكومية الرئيسية الأخيرة أدّت إلى تحسين آفاق المستقبل للاستكشاف والإنتاج في المكسيك.

وقد اقترحت حكومة الرئيس إنريكي بينا نييتو "Enrique Pena Nieto" استحداث تغيير في دستور المكسيك؛ للسماح لبعض شركات القطاع الخاص بالمشاركة في قطاع الطاقة، وتمّ بالفعل التوقيع على بعض عقود إجراء مشروعات مشتركة مع شركة Petroleos Mexicanos (Pemex) التي سبق احتكارها للدولة في هذا القطاع. ومن المرجّح أن يساهم أثر الإصلاح في جعل المكسيك دولة من أكبر الدول المصدّرة للنفط، أو يجعلها أصغر مستوردٍ للنفط الخام عمّا كانت عليه من قبل.

هناك عامل آخر يسهم في انخفاض أسعار النفط في المستقبل، ألا وهو تطوير سوق عالمي أكثر تكاملاً للغاز الطبيعي. ومن المعروف أنّ التجارة في الغاز الطبيعي محدودة بسبب الاعتماد على خطوط أنابيب الغاز الإقليمية. ونتيجة لذلك، تمتعت روسيا باحتكار السلطة الإقليمية بشكل كبير؛ باعتبارها مصدراً للغاز إلى أوروبا الشرقية والوسطى. ومع ذلك، فإنّ تطوير الغاز الطبيعي المسال (LNG) جعل الغاز الطبيعي بديلاً أقرب للنفط الخام عبر السماح بتصديره دولياً لمسافات أطول. وقد حققت الشركات الأمريكية استثمارات كبيرة لاكتساب القدرة على تصدير الغاز الطبيعي المسال. واعتمدت إدارة أوباما بالفعل إنشاء محطات لتصدير الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك منشأ "Sabine Pass" للغاز المسال في "Cameron Parish, Louisiana" ومن المتوقع أن يبدأ التصدير في وقت لاحق من عام 2015. وهناك سوقٌ كبيرٌ ومتنامٍ للغاز الطبيعي المسال في آسيا، ودفعت الربحية المحتملة شركة "Royal Dutch Shell" إلى شراء مجموعة "BG Group PLC" بحوالي 70 مليار دولار؛ ممّا قد يجعل "Royal Dutch Shell" المنتج والمصدّر للغاز الطبيعي المسال المهيمن على مستوى العالم. وقد أبرمت شركة "BG Group" اتفاقية طويلة الأجل مع شركة شينير لتصدير الغاز الطبيعي المسال من محطة لوزيانا التابعة لها. كما سعت بعض الدول الأوروبية لخفض اعتمادها على واردات الغاز الطبيعي من روسيا، من خلال الحصول على مرفأ استيراد الغاز الطبيعي المسال. وتلقت دولة "ليتوانيا" أولى وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من شركة Norway's Statoil النرويجية من محطة "Klaipeda" الجديدة التابعة لها في أكتوبر 2014 (New York Times). أمّا دولة "بولندا" فهي بصدد استكمال إنشاء محطة الغاز الطبيعي المسال الجديدة في ميناء بحر البلطيق من سوينوجسس "Swinoujscie".

هناك تزايد ملحوظ أيضاً في إمكانية زيادة المنافسة على الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية. وهناك طعن مقدّم من الاتحاد الأوروبي ضدّ القوة الاحتكارية الإقليمية الروسية (Wall Street Journal 2015c)؛ حيث وجهت وكالة مكافحة الاحتكار بالاتحاد الأوروبي اتهاماً للشركة الروسية "Gazprom" بقيامها بممارسات لا تنافسية. وهي متهمة باستخدام التمييز السعري ضد مختلف أعضاء الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم بتخصيص أعلى الأسعار للدول المجاورة التي لا يتسنى لها الوصول إلى خطوط الأنابيب البديلة "إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا وبلغاريا". وقد اتهم مسؤولون في الاتحاد الأوروبي "Gazprom" بمحاولة تعزيز سلطتها من التمييز السعري من خلال إبرام العقود التي تحظر إعادة تصدير الغاز إلى دول أخرى، والتي تحدّ من الوصول إلى خطوط أنابيب أخرى.

إنَّ شبح تغيّر المناخ قد يكون له تأثيرٌ هامٌّ أيضاً على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تعاني المنطقة بالفعل من الظروف البيئية القاسية التي تحدّ من إنتاج الغذاء وتوافر المياه. وعلى الرغم من أنَّ هناك القليل من الاتفاقيات بشأن الطبيعة المحددة لتغيّر المناخ، إلا أنَّ هناك اعتقاداً سائداً بأنَّ المناطق التي تعاني من ظروف النمو القاحلة وفقر موارد التربة والمياه من المرجّح أن تواجه تحديات أكبر؛ نتيجة لتغيّر المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه على الرغم من أنَّ الجهود الدولية الموحّدة لا تزال بعيدة المنال، إلا أنَّ العديد من البلدان تطالب بالتحوّل من السعى للحصول على مصادر الطاقة إلى الحصول على موارد ذات كثافة كربونية أقلّ. هذا قد يكون مؤشراً على حدوث تغيرات في الطلب المستقبلي على الموارد النفطية وخسارة أخرى في إيرادات التصدير على المدى الطويل.

صندوق الثروة السيادية:

إنَّ استنفاد الوقود الأحفوريّ يشير إلى الحصول على إيرادات أقلّ من الطاقة في المستقبل. ويمكن استخدام صندوق الثروة السيادية للحفاظ على الدخل المرتفع حالياً، والاستثمار في الأصول المالية، واستخدام بعض الأرباح لكي تضاف إلى الدخل في المستقبل. وأفضل مثال على ذلك وبشكل فعّال "الصندوق النرويجي للثروة السيادية" Norwegian Sovereign Wealth Fund، وغيره (Caner and Grennes). ويمكن أن يستخدم الصندوق ذاته في الحدّ من تقلّبات الدخل على المدى القصير الناتجة عن أسعار الطاقة المتقلّبة. فقد يضيف الصندوق إلى أصوله عندما تكون أسعار الطاقة مرتفعة، بينما قد يبيع أصوله عندما تكون أسعار الطاقة منخفضة.

يمكن القول إنَّ المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لديها بالفعل صناديق الثروة السيادية، ويمكن للمملكة العربية السعودية تجنّب التقلّبات قصيرة المدى في إيرادات الطاقة والاستنفاد طويل الأجل من خلال تنويع إنتاجها. وتعدّ دبي من الدول التي اتبعت بالفعل سياسة التنويع، حيث أصبحت مركزاً تجارياً إقليمياً يستمد 5% من إيراداته فقط من النفط. وثمة قضية رئيسية هنا وهي عما إذا كان المسؤولون الحكوميون سيقومون بتنفيذ سياسة التنويع بشكل فوقي بقيادة ممثلي الحكومة أو بشكل تحتّي عن طريق تجارب شركات عديدة منفردة تعمل باستقلال؟

الواردات:

تعاين دول مجلس التعاون الخليجي من ندرة إمدادات المياه والتربة الفقيرة، والظروف المناخية القاسية. هذه القضايا تثير مخاوف كبيرة بشأن الأمن على المدى الطويل للمواد الغذائية والمياه. وقد أدركت الدول الست الأعضاء أيضاً النمو السكاني الكبير. وفيما يتعلّق بكافة دول مجلس التعاون الخليجي،

فإنَّ معدَّل النمو السكاني السنوي للمواطنين فيها هو 2.3%، في حين إنَّ معدَّل النمو السكاني السنوي للأجانب هو 9.1%. إنَّ النموَّ السكاني يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في البحرين، وقطر والإمارات العربية المتحدة. وتواجه المنطقة في الوقت نفسه مخاوف كبيرة تتعلق بتغيُّر المناخ على الصعيد العالمي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأوضاع الزراعية السيئة بالفعل في المنطقة.

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على الواردات كمصدر للغذاء. (شهيد - أحمد، 2014) أنَّ هذه الدول تستورد أكثر من 70% من غذائها. كما أشارا أيضاً إلى أنَّ عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية تثير مخاوف كبيرة بشأن الأمن الغذائي؛ بسبب تزايد عدد السكان. وارتفاع عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يعكس، في جزء كبير منه، وجود قوى عاملة أجنبية كبيرة.

والمياه هي المورد الذي يقيّد معظم الإنتاجية الزراعية في المنطقة. يلاحظ D'Silva (2011) إنَّه يستغرق حوالي 1000 لتر من الماء لإنتاج كيلوغرام واحد من القمح 15,500 لتر من الماء لإنتاج كيلوغرام من اللحم الصالح للأكل. إنَّ المنطقة ككل غنيّة بالطاقة؛ وبالتالي تجد أنَّ العديد من البلدان تعتمد على تحلية المياه كمصدرٍ للحصول على الماء. وتتطلب الزراعة كميات كبيرة من المياه العذبة، وبالتالي عند حدوث أي نقص في المياه، يدبُّ التوتر والصراع على المياه بين المستخدمين الزراعيين وغير الزراعيين. كما وتعدّ مياه المعالجة مورداً هاماً أيضاً في الإنتاج الزراعي.

ويتمّ الحصول على معظم المياه المستخدمة (60%) من خلال تحلية مياه البحر، فتحلية المياه تتطلب توافر طاقة كهربائية كبيرة، وتستخدم كميات كبيرة من النفط في المملكة العربية السعودية لتوليد الكهرباء. والمملكة العربية السعودية هي واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، في المقابل يتمتع مستخدمو المياه بالأسعار الأكثر انخفاضاً في العالم. إنَّ المياه المحلّة تتكلف ما يعادل حوالي \$3.20 لكل قدم مكعب للإنتاج، إلا أن المستخدمين سدّدوا مؤخراً حوالي \$0.30 فقط لكل قدم مكعب (Al Suhaimy). والفرق عبارة عن إعانة للمستخدمين، ومجموع الإعانات للمياه والكهرباء والغاز كلفت مؤخراً 36 ملياراً سنوياً. ولمواجهة هذه الأسعار، يسعى المستخدمون دائماً للحفاظ على ثباتها، وفسّروا الدعم على كونه حقاً رئيسياً مكتسباً. إنَّ الطلب المدعم للنفط يستمر في النمو في المعدلات في الآونة الأخيرة، وسوف تصبح المملكة العربية السعودية مستورداً خالصاً للنفط خلال عام 2038 وفقاً لتقرير "Chatham House" (Wall Street Journal 2015a) ويسهل على الحكومة تبرير الإعانات الكبيرة بأنَّ معدّلات الدخل الحقيقي عند ارتفاعه تكون أعلى من معدّلاته عند انخفاضه. وبالطبع، هذه الإعانات تقلل من أية حوافز للحفاظ على المياه، وتؤدي إلى استخدام موارد المياه بطريقة غير فعّالة.

وعلى الرغم من أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي لديها صعوبة نسبية في إنتاج المنتجات التي تستخدم المياه بشكل مكثف، فإنَّ هناك قلقاً سياسياً كبيراً حول الاعتماد المفرط على الواردات الزراعية؛ فقد

منحت حكومة المملكة العربية السعودية إعانات كبيرة لتحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في القمح قبيل عام 2008؛ إذ إنَّ سقوط الأمطار يكاد يكون نادراً، في حين يعتمد 100% من إنتاج القمح السعودي على مياه الري، ويستخدم حوالي 84% من المياه لإنتاج المنتجات الزراعية التي يمكن استيرادها من الدول التي تتمتع بوفرة في المياه. وقام مزارعو القمح بدفع 6 أضعاف سعر القمح المتعارف عليه عالمياً (Economist Intelligence Unit)، وذلك في محاولة منهم لتحقيق مزيدٍ من الأمن الغذائي. وقد نجحت هذه السياسة في جعل البلاد مكتفية ذاتياً، ولكن بتكلفة عالية وصلت إلى أقصاها في عام 2008. وصدر مرسوم ملكي عام 2008 ينص على أنَّ الدعم سينخفض كلَّ عام إلى أن يتمَّ القضاء عليه في حصاد العام 2014-2015 (Pipes, USDA 2015, Al Arabiya News).

يتم شراء القمح - عادة - بشكل حصري من قبل وكالة حكومية المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق (Grain Silos and Flour Mills Organization) or (GSFMO) ولتنفيذ هذا المرسوم، أُعلن أنَّ المؤسسة العامة لن تشتري مزيداً من القمح من قبل الزراعيين المرخص لهم (وزارة الزراعة الأمريكية 2015). ونتيجة لذلك، فإنَّ المملكة العربية السعودية قد أكملت دورة من التحوُّل من الاعتماد الكامل تقريباً على القمح المستورد في عام 1979 إلى الاكتفاء الذاتي في عام 2003، لتعتمد مرةً أخرى اعتماداً كلياً على الواردات في 2015-2016. انخفض عدد مزارع القمح من 34000 في عام 1993 إلى 6000 في عام 2012.

كما تعدُّ المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق Grain Silos and Flour Mills Organization (GSFMO) or الوكيل الحصري للقمح، والزيادة في وارداتها تعوِّض الانخفاض في الإنتاج المحلي من القمح. تقوم الوكالة أيضاً ببناء مخزون استراتيجي من احتياطي القمح يعادل نحو ستة أشهر من الاستهلاك السنوي للوقاية من الاضطرابات قصيرة الأجل المحتملة في الأسواق الدولية (وزارة الزراعة الأمريكية 2015). وتمَّ استيراد القمح من مصادر عديدة خلال 2013-2014، حيث قامت تسع دول بتوريد ما لا يقلُّ عن 1% من واردات السعودية (وزارة الزراعة الأمريكية 2015).

ويشجّع السعر الحالي المنخفض للمياه على إنتاج المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من الماء. وردّاً على التخلُّص التدريجي من إنتاج القمح المدعوم، تحوُّل المزارعون إلى إنتاج البرسيم وحشائش السودان اللذين يستهلكان ثلاثة أضعاف المياه التي يستهلكها القمح (وزارة الزراعة الأمريكية 2015). وتؤدي الإعانة الخاصة بدقيق القمح إلى الاعتماد على صادرات المنتجات التي تستخدم القمح، بما في ذلك منتجات المعكرونة والباستا. وللعلم فإنَّ أسعار الدقيق لم تتغيَّر طوال الثلاثة عقود الماضية (وزارة الزراعة الأمريكية)، وهناك أيضاً دعم لاستخدام الذرة لإطعام الدجاج. إنَّ الإصلاح السياسي الذي من شأنه رفع أسعار المياه لتعكس بشكل أفضل تكلفة توفير مياه إضافية من شأنه أن يشجّع على إنتاج منتجات أقلَّ استهلاكاً للمياه دون فرض ضوابط تندرج من الأعلى إلى الأسفل، تتعلّق بما يجب إنتاجه

من المنتجات. قام المسؤولون السعوديون باستخدام تقنية مربّعات المحاصيل "Crop-Boxes" الموقّرة للمياه التي تمّ استخدامها لأوّل مرّة في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية (News and Observer).

ويمكن الحصول على بعض الأمن الغذائي من خلال إجراء مخزون صغير من بعض المنتجات الزراعية، كما يمكن أخذ الحيلة من الأزمات الإقليمية من خلال تنويع مصادر الاستيراد. ويتمثّل أحد البدائل في الآونة الأخيرة الذي يهدف إلى الشراء والتأجير طويل الأجل للأراضي الزراعية في البلدان الأخرى، لا سيما في أفريقيا، كبديل عن الواردات التجارية من المواد الغذائية. ولكنّ المشكلة التي تعوق تطبيق هذه السياسة هي أنّ أي أزمة قد تحدّ من وصول دول مجلس التعاون الخليجي إلى الواردات التجارية من المواد الغذائية، قد تؤثر أيضاً على ترتيبات إبرام عقود الإنتاج في البلدان الأخرى. وفي حالة وجود أزمة غذائية تؤثر على منطقة واسعة، يمكن للبلدان التي تقع بها الأراضي التي تم شراؤها أن تفرض حظراً على الصادرات الغذائية. ومن المسائل ذات الصلة هي أنه في كثير من البلدان (خاصة في أفريقيا) حيث يقوم الأجانب بشراء الأراضي سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي، لا يتم إثبات حقوق الملكية بشكل واضح وقويّ (Economist 2015)، وقد أشار النقاد إلى هذه المعاملات بأنها نوع من الاستيلاء على الأراضي "land grabs" (Guardian). ومن ثمّ، فإنّ المشتريين الذين يبحثون عن زيادة الأمن الغذائي، يمكنهم الحصول عليه فقط من خلال حقوق الملكية الضعيفة التي يمكن الطعن عليها في المستقبل، وخاصة خلال المجاعة.

هناك بديل أقلّ تكلفة للإنتاج المحلي المدعوم أو لامتلاك أرض أجنبية يتمثل في إجراء جرد للأصول المالية، ويمكن استخدام صندوق الثروة السيادية على حدّ سواء لتحقيق الاستقرار للاستهلاك على المدى الطويل، والحماية من حالات الطوارئ على المدى القصير. واستخدام صندوق الثروة السيادية قد يتطلب بعض الإصلاحات، ويبدو هذا الأمر واضحاً ومؤكداً فيما يخصّ دول مجلس التعاون الخليجي. إنّ الفكرة الأساسية التي تتمثل في تحمّل التكاليف المرتفعة لتحقيق الأمن الغذائي تحظى بمزايا مشكوك في صحتها، فقد قادت كلّ من إنجلترا وهولندا الثروة الصناعية، وهما الدولتان اللتان وجدتا أنه من المفيد الحصول على المزيد من الطعام بأسعار زهيدة من خلال إنتاج وتصدير السلع الأخرى ومبادلتهم للأغذية المستوردة. هناك العديد من البلدان - اليوم - الصغيرة والمزدهرة مثل سنغافورة وهونغ كونغ (قبل وبعد انضمام الصين)، وسويسرا التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية دون أن تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

وتعتمد السياسة المثلى للحصول على الأمن الغذائي على مصدر انعدام الأمن، وشهدت المنطقة بأسرها أعمال عنف متزايدة (على سبيل المثال، اليمن، العراق) والقرصنة في (الصومال). إنّ العنف الإقليمي يهدّد الوصول إلى الممرّات الملاحية الهامة في الخليج العربي والبحر الأحمر. ومع ذلك، عند محاولة الدول

القومية، والإرهابيين أو القراصنة إغلاق مضيق هرمز أو مضيق باب المندب، فإن أفضل حماية لدول مجلس التعاون الخليجي قد تكون المشاركة في أي عمل جماعي تقوم به جميع الدول التجارية الكبرى والتي لها مصلحة قوية في إبقاء الممرات الملاحية الدولية مفتوحة.

إن حماية الزراعة المحلية قد تكون محاولة غير فعالة وذات تكلفة باهظة للوقاية من هذا النوع من العنف. كما نعلم كانت الاستجابة المبكرة للقرصنة الصومالية ضد الملاحية الإقليمية غير فعالة. ومع ذلك، فإن عمليات الاستيلاء على السفن وطواقمها بلغت ذروتها في عام 2012، غير أن تحسين الأمن على السفن وزيادة فعالية استخدام القوة الجماعية من قبل الدول التجارية الكبرى، قد يقلص - إلى حد كبير - من وتيرة ونجاح غارات القراصنة.

الخاتمة

الثروة النفطية الوفيرة لدول مجلس التعاون الخليجي جعلت معدل إيرادات متوسط الدخل مرتفعاً. ولكنها في المقابل تعاني من اضطرابات في الأسعار، والإيرادات، واستنزاف ثروتها، فقد خفّض التراجع الحاد الأخير في أسعار الطاقة من إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي، واستمرار انخفاض الأسعار لفترة طويلة يُعد قضية هامة في المنطقة. ومن الصعب التنبؤ بالأسعار بشكل دقيق، وهناك عدة عوامل تؤثر على مستوى الأسعار في المستقبل. وأهم هذه العوامل، يتمثل في تطوير التكسير الهيدروليكي. والعامل الثاني هو تطوير الغاز الطبيعي المسال الذي يسمح بنقل الغاز وتداوله عبر مسافات طويلة. والعامل الثالث يتمثل في ضعف منظمة أوبك؛ نتيجة لزيادة الخلافات بين أعضائها حول الإنتاج الكلي من قبل الأعضاء.

المياه والمواد الغذائية من العوامل الأساسية التي تعتبر حيوية لتعزيز ورفاه أي اقتصاد، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من عيوب تتمثل في سوء المناخ والتربة ووجود نقص شديد في المياه. وقد قامت الحكومات باستخدام أسعار لترشيد المياه الشحيحة، وفرضها أسعاراً أقل من التكلفة الاقتصادية أضر الإنتاج، وجعل إعانات المياه عنصراً رئيسياً في الميزانيات الحكومية. واعتماد البلدان على مصادر دولية للحصول على المواد الغذائية يثير عدداً من المخاوف المتعلقة بالاستقرار، التوافر وتكلفة السلع الغذائية الرئيسية. ولا تزال المياه عاملاً هاماً يحد من الزراعة، ولكن دعم إنتاج القمح من خلال استخدام المياه المحلاة ذات التكلفة الباهظة أصبح من المتعارف عليه، إلا أنه أمر مكلف وغير مرغوب. وكانت الأسواق العالمية للأغذية مصدراً موثقاً للحصول على المواد الغذائية، وأنها يمكن أن تستكمل مع مخزونات من المواد الغذائية والتحالفات مع الدول التجارية الكبرى؛ للإبقاء على الطرق التجارية الرئيسية مفتوحة.

- Al Arabiya News. 2014. "Saudi Arabia to Stop Wheat Production by 2016.
- Al-Suhaimy, Ubaid. 2013. "Saudi Arabia: the Desalination Nation". www.aawsat.net.
- Caner, Mehmet, and Thomas Grennes, 2010. "Sovereign Wealth Funds: the Norwegian Experience. *World Economy* 33(4): 597-614.
- Bloomberg. 2012. "US Output to Overtake Saudi Arabia's by 2020. November 12.
- Das, Satyajit. 2015. "Oil Shock Part 1: the Great Sweating". *EconoMonitor* March 2.
- D'Silva, J. (2011) Food price rises and the meat connection. Newsletter of the World Forum on Climate Change Agriculture and Food Security (WFCCAFS) 1(2):2.
- Economist Intelligence Unit. 2010. *The GCC in 2020*.
- Economist. 2014. "Oil-Fuelled Caution". May 24.
- Economist. 2015a. "The Saudi Project, Part Two". February 21.
- Economist 2015b. "Unconventional but Normal." April 18.
- Grennes, Thomas, and Andris Strazds. 2015. "Creative Destruction in Russia and America: the Case of Energy". *EconoMonitor*, January 5.
- Guardian. 2010. "How Food and Water Are Driving a 21st Century African Land Grab". March 2010.
- Kilian, Lutz, and Christiane Baumeister. 2014. "What Does the Market Think? A General Approach to Inferring Market Expectations from Futures Prices". *VoxEU*, November.
- News and Observer. 2015. "Looking to Reinvent Farming". Raleigh, NC, March 1.
- New York Times. 2014. "Lithuania Offers Example of How to Break Russia's Grip on Energy". October 27.
- Princeton Energy Advisors, "Understanding Saudi Oil Policy: the Lessons of '79. Nov 11, 2014.

- Reuters. 2015. "Reuters Poll: Oil Prices to Stabilize as Demand Rises". March 30.
- Shadid, Shabbir A., and Mushtaque Ahmed. 2014. "Changing Face of Agriculture in The Gulf Cooperation Council Countries". Ch1. Of Shadid and Ahmed, eds.
- Environmental Cost and Face of Agriculture in the Gulf Cooperation Council Countries: Fostering Agriculture in the Context of Climate Change. Cambridge.
- Pipes, Daniel. 2011. Saudi Arabia to End Wheat Growing". March 4. www.danielpipes.org/blog
- USDA. FAS. 2015. Saudi Arabia Grain and Feed Manual. March 5.
- USDA. FAS. 2013. "Saudi Arabia to Diversify Sources for Its Wheat Imports". GAIN Report No. SA1317, November 27."New Oil Shipment Shows Cracks in Ban on Exports".
- U.S. Department of Energy. 2015. Energy Information Agency. www.eia.gov.
- Wall Street Journal. 2014. "New Oil Shipment Shows Cracks in Ban on Exports". November 5.
- Wall Street Journal. 2015a. "Oil Price Drop Offers Petro-States Chance to Curb Domestic Demand". April 5.
- Wall Street Journal. 2015b. "Aging of Gulf Leadership Poses Risk of More Regional Instability". January 25.
- Wall Street Journal. 2015c. "EU Charges Gazprom with Abusing Dominance". April 23.
- Yergin, Daniel. 2014. "The Global Shakeout from Plunging Oil". Wall Street Journal, December 1.
- Yergin, Daniel. 1991. The Prize. New York: Simon and Schuster.

هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفر فرص عمل لمواطنيه؟

الدكتور يارمو كوتيلين¹

إنَّ التكامل الاقتصادي وخلق فرص العمل من بين أبرز قضايا صياغة السياسات الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، على مدار العقد أو العقدين الماضيين، على الرغم من التطوُّر الإصلاحي الطموح لحكومات المنطقة بمرور الوقت، إلَّا أنَّ خارطة الطريق رفيعة المستوى قد عكست بشكل عام عملية التكامل الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يبقى موضوع خلق فرص العمل للمواطنين ذا أهمية وأولوية كبيرة في المنطقة، مع وجود شريحة السكَّان الشباب والحاجة إلى تطوير محرَّكات وبرامج مُوَّ غير نفطية. ويجب أن تلعب الثروة البشرية دوراً أساسياً، في هذه العملية، في منطقة لها ثروة محدودة من الموارد الطبيعية، بخلاف ثروتها الواضحة من الهيدروكربونات. ولكن رغم ذلك، ومن الناحية العملية، أصبح التوفيق بين هذين الهدفين محدوداً، مع تكرار إشارة المراقبين إلى الإنتاجية المنخفضة والاستجابة المحدودة للعمالة الوطنية على النمو الاقتصادي؛ باعتبارهما يشكَّان أكبر القيود أمام تحقيق النموذج الاقتصادي المعاصر. وسوف تزداد أهمية التصدي لهذا التحدي؛ "حيث يصبح التنوُّع الاقتصادي ذا أولوية سياسية، ومجالاً لمزيد من تناقص فرص التوظيف في القطاع العام. (مجلس التعاون الخليجي، آفاق اقتصادية، 2013)".

الحاجة إلى توفير فرص عمل

تظهر الحاجة إلى تسخير أفضل لطاقت الثروة البشرية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي، في وقت تقترب فيه دول المنطقة من ذروتها التاريخية من المواطنين الفاعلين اقتصادياً. لاحظ صندوق النقد الدولي في 2013، "بناءً على معدَّلات مشاركة القوى العاملة، أنه يمكن للقوة العاملة لدول مجلس التعاون الخليجي أن تنمو ما بين ثلاثة إلى أربعة في المائة سنوياً، وبالتالي يمكن لواحد واثنين من عشرة إلى واحد وستة من عشرة مليون مواطن من دول مجلس التعاون الخليجي أن ينضم لسوق العمل بحلول عام 2018 (دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات سوق العمل، 2013)". ولكن رغم ذلك كانت المعدلات الاقتصادية الأخيرة لدول مجلس التعاون الخليجي في تعبئة ثروتها البشرية من مواطنيها، مختلطة على أفضل تقدير. وبشكل عام، فإنَّ مستويات التوظيف منخفضة على المستوى العالمي؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى مشاركة المرأة المنخفضة تاريخياً، على رغم أنَّ المرأة اليوم تميل إلى التفوق على

1 كبير الاقتصاديين، مجلس التنمية الاقتصادية - مملكة البحرين

الرجال فيما يتعلق بتحصيلها العلمي. وفي الوقت نفسه، تطبيقات سوق العمل الخاص التي نشأت في السبعينيات قد صُغت من خلق فرص عمل جيّدة بالقطاع الخاص؛ نظراً للحدّ الأدنى من نمو الإنتاجية. وقد أدّت إمكانية الاستعانة بالعمالة المستوردة قليلة التكلفة إلى خلق أنماط منحرفة من الإنتاج باتجاه كثافة عماليّة أكبر في منطقة تتمتع برأس مال ضخم.

وتبلغ نسبة العمالة المغتربة قليلة التكلفة أكثر من 80% من القطاع الخاص، في المنطقة بشكل عام. وقد شكّلت أكثرية وظائف القطاع الخاص قليلة الأجر مواقف للمواطنين تجاه العديد من القطاعات. كما قضت على ما يحفز العاملين للارتقاء بجودة العمل عبر الابتكار والإنتاجية. ونظراً للأوضاع الراهنة، فضّل المواطنون التعيين في القطاع العام الذي يروّنه أكثر استقراراً وجاذبيّة. ولكن من المنظور الاقتصادي، يؤخذ على القطاع العام بقلّة الإنتاجيّة والعبء الماليّ الثقيل على الدولة؛ مما أثارت الاتجاهات الأخيرة القلق، من حيث:

1. خلق فرص عمل في الفترة بين 2000 و 2010 تقترب من سبعة ملايين فرصة عمل في دول مجلس التعاون الخليجي (فيما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لم تتوفر بياناتها). كانت حوالي 5.4 مليون فرصة عمل منها في القطاع الخاص، وشغل العاملون الأجانب ما يقرب من 88% منها. أمّا في القطاع العام، شغل المواطنون ما يقرب من 70% من 1.6 مليون فرصة عمل (دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات سوق العمل، 2013).

2. تخلق هذه الاتجاهات ضرورة اجتماعية واضحة، ولكنها في الوقت نفسه تمثّل فرصة اقتصادية غير مسبوقه. ستتاح الفرصة الآن- أو خلال السنوات أو العقود القادمة- أمام دول مجلس التعاون الخليجي بحصد ثمارها الديموغرافية. ويعتمد النجاح في هذا المضمار بصورة كبيرة على الاستثمارات المناسبة في التعليم والتدريب، بالإضافة إلى الاستثمار في سوق العمل الكفاء. وتعدّ هذه الاستثمارات من بين العوامل التي ارتكز عليها الازدهار الاقتصادي لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مع دخول ما يسمّى بجيل طفرة المواليد إلى سوق العمل النشط في عقود ما بعد الحرب. وتتحدّث فرصة خلق العمل الجيد لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي عن نفسها، في وقت النمو الاقتصادي القوي المستدام والتنوع الاقتصادي المستمر. ولكن تبقى عدة تساؤلات هامة حول قدرة اقتصادات المنطقة على التوفيق بين احتياجاتها التنموية والاستثمارات المناسبة في ثروتها البشرية.

قضية التكامل

يرتبط التكامل ارتباطاً وثيقاً بفكرة الانفتاح الاقتصادي، والذي كان من بين أهم أسباب التنمية الاقتصادية عبر التاريخ الإنساني. وجد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية في عام 2008 أنّ

كافة الحالات الناجحة للنمو الاقتصادي المستدام على مستوى العالم بعد الحرب العالمية الثانية شملت القدرة على "الاستفادة القصوى من الاقتصاد العالمي"، من خلال استيراد الأفكار والتكنولوجيات والخبرة، مع القيام في نفس الوقت بتصدير منتجهم الخاص. يعرف الكتاب الانفتاح بكونه الخاصية الأكثر أهمية للاقتصادات ذات النمو المرتفع (Growth Commission, 2008, p. 21)

ويُنظر تاريخياً إلى التكامل كُبعد للانفتاح الاقتصادي، من منظور الجهود المنظمة للقضاء على أو لحدّ من الحدود للتجارة بين الدول؛ ولذلك لا تعدّ مفاجأة إشارة الدليل التجريبي إلى المنافع الاقتصادية القوية المصاحبة للتكامل، فقد اكتشف Chauffour and Hoekman (2013) على سبيل المثال أن:

التكامل الاقتصادي، سواء مع الدول المجاورة أو مع العالم بشكل عام، قد أثبت نفسه كأحد أهم خصائص جميع تجارب النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، في الفترة التي تلت عام 1950. وقد زادت الإنتاجية العامة للاقتصادات التي حققت متوسط معدل نمو بمقدار 7% أو أكثر سنوياً، على مدار 25 عاماً أو يزيد، من خلال التجارة، وتدقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، واكتساب التكنولوجيا والمعرفة، من خلال التعليم في الخارج، والهندسة العكسية، والآثار غير المباشرة لاستيراد المعدات، والخبرة العملية، وتبادل الأفكار بشكل عام.

ونجد في الواقع أنّ مصطلح التكامل هو مصطلح شامل للمجموعة من السياسات والنماذج، يحظى كل منها بتضمينات اقتصادية مختلفة. ويضمّ أكثر صيغ التكامل الأساسية فكرة القضاء على أو الحدّ من عوائق تبادل السلع بين الدول و(ما ظهر مؤخراً) الخدمات. وقمّل هذه الإجراءات إلى التحسّن عندما تقترن بتأسيس بنية تحتية مناسبة، والحدّ من العوائق غير الجمركية، من خلال مواءمة الأنظمة، والتشريعات، والإجراءات الإدارية. ويمكن أن تتضمن الخطوات أيضاً الإتحاد الجمركي أو السوق المشتركة. يسمح السوق الواحد بالحركة الحرة للسلع ورأس المال والأفراد بين الدول المشاركة. ولكن مجدداً، تعتمد الاستفادة من أقصى الطاقات الكامنة من خلال هذه الأحكام والأنظمة على تحقيق درجة عالية من التقارب التنظيمي (ويشمل ذلك الممارسات التنظيمية وتسوية المنازعات)، وتوحيد البنية التحتية للسوق. ونجد أنه في بعض الحالات، مثل الاتحاد الأوروبي (مع بعض الاستثناءات)، قد تمّ تقديم المزيد من الدعم لهذه المرحلة المتقدمة من التكامل، واكتسب طابعاً رسمياً من خلال إنشاء العملة الموحدة. ويزيد ذلك من الشفافية، ويقلّل من تكاليف المعاملات، إلى جانب القضاء على مخاطر سعر الصرف. ويمكن لتجميع رأس المال أن يقلّل من التكاليف، مع غياب العوائق القانونية التي تدعم التكامل والشراء بين الدول.

كما يمكن للتشابه والاندماج الثقافي المستمر بين الطموحات التي تركز على التكامل أن تخلق مع الوقت فضاءً اقتصادياً، لا تكون فيها الجنسية أو محل الإقامة أساساً للتمييز بين الأفراد والشركات. كما يمكن للتكامل أن يدرّ فوائد إضافية، إذا ما تم دعمه برؤية سياسية والتزام لتحسين الإدارة. على سبيل

المثال، عملت عملية التكامل الأوروبي على التقريب بين الدول ذات التاريخ المختلف؛ لتصبح حقلاً من القيم والمبادئ والعمليات المشتركة- وعلى رأسها الهيئة المتنامية للقانون الأوروبي، "المكتسبات المجتمعية" *acquis communautaire*. كانت هذه الرغبة لضمان سابق الالتزام للتقارب الأوروبي حجة لتطبيق توسيع الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في الثمانينيات، بالإضافة إلى تعاون الاقتصادات الاشتراكية السابقة لشرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي. وتعدّ الرؤية السياسية والثقافية القوية وراء مشروع التكامل أمراً هاماً؛ للحدّ من المقاومة، وضمان زوال أي عقبات أمام الحركة الحرة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وأن يتم التعامل معها بطريقة حاسمة ومناسبة.

كيف يمكن للتكامل أن يخلق فرص عمل؟

يوجد اتفاق كبير على أهمية الرابط الإيجابي بين الانفتاح الاقتصادي وخلق فرص العمل على نطاق واسع. من خلال خلق سوق عمل أكبر بين الدول عبر القضاء على العقبات والحواجز أمام التجارة والاستثمار، ويمكن أن يحقق التكامل فوائد هامة على مستويات عدّة، تشمل الآتي:

1. يتيح للمؤسسات والشركات زيادة إنتاجها والإرتقاء بعملها، بما يتماشى مع السوق الأكبر وبتكلفة أقل، مقارنة بما كان يمكن تحقيقه في وضع آخر.
2. يتيح للدول والمناطق الاستفادة من مزاياها النسبية. ويمكن استغلال الاختلافات النسبية في الموارد والتكاليف أو الكفاءة في إنتاج سلع أو خدمات معيّنة في السوق الأكبر. إضافة إلى زيادة تخصّص الدول والشركات في مجالات القدرة التنافسية؛ لتعزيز الكفاءة للكتلة الاقتصادية، بشكل عام، وزيادة التكامل من خلال تعميق التبعيّات المتبادلة.
3. يمكن للتكامل الاقتصادي - وسط عالم مجزأ القيم، أن يحفّز على تقسيم العمل بين الدول والمناطق. ومع غياب الحواجز التجارية، ووجود بنية تحتية مشتركة، ستتمكن الدول من بناء شبكات إقليمية؛ لتحقيق قدرة أكبر من المنافسة الدولية.
4. تتيح السوق الواحدة لأعضائها الاستفادة من التكامل، من خلال تخصيص عوامل الإنتاج، بشكل أكثر مرونة، استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة. ويعدّ رأس المال على الأرجح هو العامل الأكثر مرونة، ولكن تسمح السوق الواحدة أيضاً بتحريك العمالة عبر الدول، باتجاه الفرص غير المتكافئة. ويمكن الجمع بين عوامل الإنتاج بشكل أكثر مرونة، وسط سوق أكبر عابر للحدود ومتعدّد الجنسية.

5. ينشئ مكاناً كسوق متكامل ومتكافئ للاعبين الحاليين والوافدين الجدد. وهذا بدوره يعزّز من درجة الكفاءة والتنافسية والابتكار؛ ممّا يضع أساساً لنمو أكثر سرعة واستدامة؛ ممّا قد يمكن تحقيقه بطريقة أخرى.

6. عندما يرتبط التكامل بالإصلاحات في الإدارة، يمكن أن يساهم في اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال؛ ممّا يمكن تحقيقه من خلال مجرّد وضع الحلول للعوائق التجارية البسيطة.

7. ويمكن في مستوى أكثر تقدماً من التكامل أن تزيد فرصة التقارب بين الاختلافات في تكلفة عوامل الإنتاج، ولو لدرجة ما على أقل تقدير؛ عبر الاتحاد النقدي، وسوق مالية متكاملة، وسيولة أكبر، وتكلفة أقل لرأس المال.

وتوجد علاقة مشروطة بين تأثير التكامل على خلق فرص العمل إلى درجة ما، وطبيعة ودرجة التكامل المحقق. وتحظى منطقة التجارة الحرة على سبيل المثال، بفرصة أقل بكثير لتحقيق النمو مقارنة بالسوق الموحدة التي تتيح حرية الحركة لكافة عوامل الإنتاج. ويقترح الدليل العملي بالطبع أن "الإصلاحات الشاملة لتعزيز التنافسية وتبسيط أطر العمل التنظيمية تعود بفوائد أكبر مرتين أو ثلاثة أضعاف، مقارنة بالفوائد المحققة من خلال إزالة العوائق الجمركية فقط (Rouis and Tabor, 2013)".

ومع ذلك، لا يكون - بالضرورة - الارتباط بين التكامل وخلق فرص العمل أمراً بسيطاً أو مباشراً. فمن الواضح أن الاقتصاد المغلق سيستغل من قدرات موارده بطريقة مختلفة تماماً من الاقتصاد المفتوح. إنّ القدرة على الدخول في مساحة اقتصادية أكبر تتيح للاقتصاد أن يستفيد من موارده الطبيعية، ومن مزاياه النسبية، بصورة أفضل. ويخلق ذلك مبادرة للدفع بالموارد في مناطق تستغل بطريقة أفضل من الأنشطة الأكثر تنافسية، في بلدان أخرى، في كتلة اقتصادية ما؛ وبالتالي، فإنه على الرغم من قدرة الانفتاح على الوصول بمكتسبات جوهرية على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنه أيضاً يتسبب في بعض الاضطرابات - "الفائزون والخاسرون" (Hetze, 2006). ولذلك، يمكن أن ترتبط فوائد التكامل بسياسات أخرى استخدمت لاحتواء التأثير السلبي لإجراءات إعادة تخصيص الموارد. فمن جانب، يمكن استخدام سياسة سوق العمل النشط؛ لإعادة تدريب الأفراد على استغلال الفرص الجديدة المتاحة.

ويضم التكامل عوامل خارجية إيجابية كبيرة. على الرغم من قدرة التقليل من عوائق التجارة والاستثمار في الكتلة الاقتصادية على تحويل التجارة والاستثمار إلى الدول الخارجية، إلا أن الكتلة الاقتصادية المتكاملة تتميز أيضاً بانفتاح كلي وتنافسية أكبر. وكما أشار Rouis and Tabor (2013)، "تتميز عادة التدابير الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في كثير من الأحيان بميزة أخرى، وهي تعزيز التنافسية والإنتاجية عبر الاقتصاد، وخفض التكاليف للعملاء، وتعزيز خلق فرص العمل، في الصناعات التي تنمو أسواقها بصورة ثابتة." ويمكن لذلك أن يتمتع بتأثير إيجابي على تدفقات

الاستثمارات الواردة بشكل عام، حيث تزيد البيئة التمكينية من الآثار الإيجابية لسوق العمل الأكبر. كما يمكن أيضاً للتكامل الاقتصادي أن يعزّز من قدرة الشركات الإقليمية على التنافس في السياق العالمي. ومع زيادة السوق الأكثر تنافسية للكفاءة والابتكار، يسهل التكامل أيضاً إيجاد أسواق وشركاء جدد. وحتى ولو كان التأثير على خلق فرص العمل في المدى القصير له تأثير مختلط، فإنّ الوظائف الناشئة عن مثل هذه العملية تكون فرصاً مستدامة.

ويمكن لإطار عمل رسمي للتكامل في الكتلة الاقتصادية أن يسهّل من تحقيق تحرير التجارة مع الاقتصادات الأخرى. وتزداد التأثيرات الإيجابية للتحوّل للتجارة الحرة في الموقف السياسي العام بحقيقة أنّ الكتلة الاقتصادية هي شريكة أثقل من الاقتصاد الفردي؛ ولهذا تزداد قدرتها على جذب الاهتمام في الصفقات الثنائية. وكما أشار Rouis and Tabor (2013)، يعتبر التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي العالمي عمليات متكاملة. ويساهم التكامل الإقليمي في التكامل العالمي، عن طريق جني ثمار التقارب الجغرافي، وتعزيز التعلّم عن طريق العمل، وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على التنافسية".

تحويل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى فرص عمل

قامت إمارات دول شبه الجزيرة العربية - باستثناء اليمن - بالتزام رسمي للتقارب بين الروابط الاقتصادية والسياسية، بتأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م، بدأ العمل على الوحدة الجمركية في عام 2003م، بتطبيق كامل مخطّط لهذا العام. وتمّ إطلاق السوق الخليجية المشتركة عام 2008م، مع طموح لخلق سوق مشتركة شبيهة بالنمط الأوروبي. وزادت حرية تنقل عوامل الإنتاج من خلال الالتزام بالمعاملة المتكافئة للوظائف والمزايا الاجتماعية. وتشمل الخطوات الأخرى التحديد المشترك للمؤهلات المهنية وسياسات التأمين.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أبعاد متعددة لتحقيق المزيد من التكامل. تمّ وضع العملة الإقليمية الموحّدة، بشكل رسمي، على جدول الأعمال منذ عام 2001م، وتمّ التوقيع على معاهدة الاتحاد النقدي - في عام 2009م - من جانب البحرين، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية. ويعمل المجلس النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض منذ عام 2010م. وتزيد مشروعات البنية التحتية الرئيسية من شعور الأمن الإقليمي والربط. ويشمل ذلك شبكة الطاقة بطول المنطقة، والتي بدأت عملياتها في عام 2009م، إلى جانب سكك حديد دول مجلس التعاون الخليجي والتي من المتوقع أن تربط كافة الدول الأعضاء بحلول عام 2018م.

كان التأثير العملي للتكامل على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراً جوهرياً، ولكنه ما زال - حتى الآن - تأثيراً متفاوتاً. وأحرزت البحرين والإمارات العربية المتحدة - على الأخص - تقدماً ملحوظاً

في ترسيخ نفسيهما في الاقتصاد الإقليمي؛ ويرجع الفضل في ذلك إلى دورهما كمحاور؛ لإعادة التصدير، وكمراكز مالية. كما توجد زيادة كبيرة في تدفقات الوافدين، فيما بين المنطقة بتحركات سنوية داخل حدود المنطقة للمواطنين، بما يزيد عن الضعف من 7.8 مليون إلى 16.1 مليون في عام 2012م. وقد قدّم ذلك حافزاً هاماً للضيافة الإقليمية، وقطاعات التجزئة، والتي تعتبر مليئة بالعمالة، وتقدّم فرصاً جديدة لشراكات جديدة. كما برزت الإمارات العربية المتحدة، وعمان، والبحرين، كأهمّ المستفيدين من الازدهار السياحي الإقليمي. كما زادت أعداد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في دول المنطقة بغير دولتهم عن 36000 مواطن في عام 2012م. وزاد ذلك بمقدار 21000 مواطن عن عام 2000م (مجلس التعاون الخليجي، 2013م).

إنّ الإندماج التدريجي والتكامل للاقتصاد الإقليمي يحفّز الاستثمار والتجارة، على حدّ سواء. وتوسيع التجارة البينية بما يقارب عشرة أضعاف فيما بين عام 1990م وذروتها قبل الأزمة العالمية في 2008م. (Shediak et al., 2011). وبلغت القيمة المشتركة للصادرات لدول المجلس 64 مليار دولار أمريكي في عام 2012، بزيادة عن 55 مليار دولار في عام 2011م. كانت حصة التجارة غير النفطية في العامين 64% و 60% على التوالي من إجمالي حجم التجارة. وزادت قيمة الواردات المشتركة فيما بين دول المنطقة من 42.2 مليار دولار أمريكي في عام 2011م إلى 46 مليار دولار أمريكي في 2012م (مجلس التعاون الخليجي، 2013م). وبشكل عام تبقى التجارة بين دول مجلس التعاون أقلّ من 10% من حجم التجارة الخارجية الكلية لاقتصاديات المنطقة، وهو أقلّ بكثير من الكتل الاقتصادية البارزة الأخرى على الصعيد العالمي.

وزاد إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء المملكة العربية السعودية وقطر) من 74 مليار دولار- في 2009م - إلى 120.8 مليار دولار في 2012م. أمّا الزيادة الأكبر فكانت من نصيب الإمارات العربية المتحدة، التي زادت من 44 مليار دولار إلى 73 مليار دولار- خلال المدّة نفسها. وارتفع عدد الرخص التجارية التي منحتها حكومات المنطقة لمواطني دول مجلس التعاون في دول أخرى غير دولتهم من 6514 رخصة في عام 2000 إلى 35721 في 2012م- وكانت نسبة مذهلة من إجمالي هذه الرخص "85.2%" من نصيب الإمارات العربية المتحدة. كما تعدّ ملكيّة الأسهم والأموال العقارية عبر المنطقة من الأسباب الهامة لتدفقات رؤوس الأموال، فيما بين دول المنطقة، حيث يملك 1256 مواطناً من دول مجلس التعاون ملكيات في دول أخرى من دول المجلس - في عام 2000م- وقد ارتفع هذا العدد إلى 16347 في عام 2012م، مع استحواذ الإمارات العربية المتحدة على 71.9% من هذا العدد (مجلس التعاون الخليجي، 2013م).

ويعدّ تقييم تأثير هذه الاتجاهات على خلق فرص العمل بالمنطقة أمراً صعباً، على الرغم من أنّ البيانات وقدرّاً كبيراً من الأدلة تشير إلى وجود ارتباط إيجابي بينهما. وقد ازدادت هجرة العمالة فيما بين دول المنطقة، ولكنها تظل متواضعة؛ ممّا يوحي إلى أنّ التنقل المنظّم عبر الحدود لا يزال متواضعاً إلى حدّ ما.

ويشير إنشاء الشركات في دولة أخرى من الدول الأعضاء إلى استعداد وقابلية لاحتضان الفرص الإقليمية، إلا أنَّ نسبة الربح الصافي لا تزال غير واضحة. وقد يرجع ذلك إلى حد ما إلى الغطاء التنظيمي الذي يتطلَّب أن تنشئ بعض الشركات بناءً قانونياً في كافة السلطات القضائية التي تعمل بها. وعلى الرغم من نمو بعض القطاعات المحددة، إلا أنَّ التأثير على خلق فرص العمل - بالنسبة للمواطنين - هو أقل وضوحاً، برغم محاولة بعض الحكومات لضمان إحراز تقدُّم من خلال القيود التنظيمية أو الحلول التدريبية المستهدفة.

وعلى الرغم من وجود الصلة المسلَّم بها بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، إلا أنَّ التكامل في أفضل ظروفه لا يعدُّ ضماناً لخلق فرص العمل. وتعدُّ طبيعة التكامل، فضلاً عن السياق الاقتصادي - الاجتماعي الأشمل أمراً بالغ الأهمية فيما يتعلق بالتأثير على العوائد. على الرغم من التقدُّم الملحوظ، إلاَّ أنه من الواضح أنه لا يزال يمكن بذل المزيد فيما يتعلق بتعميق التكامل وزيادة قدرة مواطني دول مجلس التعاون؛ للاستفادة منه. وربما تكون الخطوة هي إشراك المزيد من المبادرات في عدَّة مجالات:

تعميق التكامل الإقليمي عبر ترجمة تطلَّعات الاتفاقات فيما بين حكومات المنطقة إلى واقع ملموس.

وحتى في المناطق الحرَّة من القيود الواضحة، قد لا يعني الانفتاح المتاح التناسب مع الانفتاح الواقعي؛ إذ تشمل الآثار السلبية تكلفة إنجاز المعاملات المتزايدة والتأخير في وقت الإنجاز - إذا ما اعتبر أمر ما صعباً، فلا يَرَجَّح أن يقوم المستثمر بتجربته. وفي العديد من الحالات، لا تتحقق المساواة بالكامل بين معاملة مستثمري وشركات دول مجلس التعاون الخليجي. وتبرز عدد من العقبات العملية في تعقيد تجارة البضائع والخدمات في المنطقة. وقد تتضمن افتقاد المعرفة المشتركة الواضحة لأنظمة الترخيص الوطنية، على عدد من الحواجز الإجرائية، عندما تحاول إحدى الشركات توسيع عملياتها خارج مقرها. كما يخطر أيضاً بترجيح الموازين في صالح الشركات الأكبر، التي تملك الموارد لتحمل مثل هذه التكاليف والتأخيرات بسهولة أكبر. وعلى العكس، قد يكافح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من فرص النمو الإقليمي.

إنَّ تجزئة الأمر الواقع للسوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي واضحٌ على الأخص في مجال قطاع الخدمات. ووفقاً لمؤشرات تقييد تجارة الخدمات التي قام Borchert, Demartino, and Mattoo (2010) بحسابها باستخدام بيانات البنك العالمي على 102 دولة، برزت دول مجلس التعاون الخليجي؛ باعتبارها أكثر تقييداً مقارنة بالمناطق الأخرى في القطاعات الخمسة التي تم تناولها في الدراسة الاستقصائية. ويبدو أنَّ هناك ترابطاً سلبياً واضحاً بين حجم القيود على تجارة الخدمات وحصَّة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي. وهذه لها آثار سلبية كبيرة على تنمية أنشطة التطوير والمعرفة والأنشطة المهنية، وهو المبدأ الذي يمكنه خلق فرص عمل جذابة وتوليد ابتكار مستدام.

تعزيز قدرة الاقتصادات الإقليمية؛ لتعبئة تدفقات رؤوس الأموال الإقليمية؛ من أجل التنمية المستدامة.

تتسم خريطة التجارة العالمية سريعة التغير بسلاسل القيمة المجزأة، ونشأة شبكات الإمدادات العالمية. وبينما قد يتيح ذلك للدول أن تستفيد من مزاياها النسبية، إلا أنها تحتاج إلى أنظمة قوية وإدارة فعالة؛ للحد من التكاليف، وضمان الاستمرار، وإدارة المخاطر. وسوف يولد النجاح في هذا الجانب تكاملاً إقليمياً، ولكنه قد يكون أداة فعالة أيضاً في تعزيز جاذبية المنطقة أمام المستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من تحقيق التقدم فيما يتعلق بتهيئة سلاسل القيمة البينية فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه من الناحية العملية، لا يزال الكثير من رأس المال فيما بين دول المنطقة مستمراً في التدفق في الأملاك العقارية؛ ممّا لا يقدّم كثيراً من المساعدة لتعزيز نوعية فرص العمل أو الإنتاجية. وبينما قد تبدو بعض جوانب هذا الأمر ثقافية (تفضيل المستثمر لفئة أملاك مألوفة)، إلا أنه يبدو أيضاً أنه يرجع - جزئياً - إلى فقر الآليات التي تضع قنوات رأس المال في استثمارات منتجة. وسيضطر ذلك إلى ضمّ فرص أكبر أمام حلول القطاع الخاص، إلى جانب مزيد من التقدّم في الاستفادة من أسواق المال الإقليمية. وتقتضي الحاجة وجود الحاضنات ومرافق مماثلة لتبني البحث والابتكار، ولكنها يجب أن تقدّم إدارة ومعايير صارمة من أجل تقديم قيمة.

كما يوجد تحدّد آخر أمام التكامل، وهو الافتقار المؤقت للتزامن بين عملية التكامل وجدول أعمال التنمية الوطنية. وتعيش المنطقة فترة من البناء الشامل للبنية التحتية، والذي كان مدفوعاً باعتبارات وطنية إلى حدّ كبير، أو حتى اعتبارات غير وطنية. وقد تُرجم ذلك في العديد من المجالات إلى قدرة ازدواجية كبيرة، وجهود متواضعة؛ للسعي إلى أبعد تكامل إقليمي في مراحل التخطيط لعملية التنمية.

الاستمرار في عملية إعادة تشكيل سوق العمل الإقليمية، بطرق تزيد من مشاركة المواطنين، وتعدّهم للتوظيف في القطاع الخاص.

ويبقى ذلك هو التحديّ الأكبر من بين كافة التحديات. بالطبع، لا يعتمد أثر التكامل الاقتصادي على خلق فرص العمل للمواطنين فقط، والفرص الجديدة التي تمّ إنشاؤها، ولكنه يعتمد أيضاً على قدرة واستعداد المواطنين لتقبل هذه الفرص الناشئة. ولا يرتبط ذلك فقط بتنظيم سوق العمالة، وإنما يرتبط أيضاً بتقبّل المواطنين للعمل، والسياق الثقافي الأشمل. وسيكون ضمان الاستجابة الأكبر بين الباحثين عن العمل للشروط والمتطلبات الجديدة لبيئة العمل مؤشراً هاماً للرخاء المستقبلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ويستدعي ذلك ضرورة الربط بين المبادرات والتغييرات التنظيمية؛ للحدّ من العقبات أمام مشاركة سوق العمالة النشط. ويشكّل ذلك أهمية خاصة للسيدات اللاتي يحتجن مزيداً من

المرونة، فيما يتعلق بساعات ومواقع العمل.

وفي النهاية، سيشمل ضمان فرص العمل المستدام تحولاً في النشاط الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على العمالة منخفضة التكلفة ومنخفضة الإنتاجية. وكما أشار صندوق النقد الدولي (TFP) "يمكننا أن نرى من خلال دراسة دول مجلس التعاون الخليجي على مدار العقدين الماضيين، أنَّ نمو استثمار رأس المال والقوى العاملة كان المحرك الرئيسي للنمو في القطاع غير النفطي، بينما انخفض إجمالي الإنتاجية، بشكل عام، ومقياس مدى كفاءة استخدام رأس المال والقوة العاملة في عملية الإنتاج- (GCC, Labor Market Reforms, 2014)

ويوجد أحد الخيارات، والذي أثبت نجاحه في مواضع أخرى، وهو الاستعانة بالخبرة الإدارية والتجارية من خارج المنطقة، والتي تشجّع الآليات المناسبة وتبادل المعرفة ونشرها. ويمكن لجهود الاستعانة بالعمالة الأجنبية ذات المهارة العالية- وتشمل أصحاب المشروعات- أن تزيد من الإنتاجية، وتسريع إحداث تحول بعيداً عن الأنشطة منخفضة الإنتاجية.

ويجب أن يتمتع مجتمع الأعمال بالقدرة على التكيف بمرونة على الفرص الجديدة؛ وذلك من أجل الاستفادة من التكامل. ويتطلب ذلك تهيئة الظروف المواتية لدعم شركات جديدة لدخول السوق إلى جانب نمو الشركات الحالية. وقد يكون الوصول إلى سوق أكبر أمراً مفيداً في الدفع بالنمو المستدام والتغلب على مفهوم المكاسب ذات المحصلة الصفرية في سياق السوق المحلي. ويلزم عملياً الإصلاح التنظيمي؛ من أجل حصد هذه الثمار. كما أشار Rouis and Tabor (2013) "إن فتح الأسواق المحلية من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي من شأنه زيادة التنافسية في القطاعات ذات الوجود الصناعي المكثف. تمثل أهمية تأثيرات دعم التنافسية في التكامل الاقتصادي بين الدول في دول القطاعات الصناعية المركزة والسياسات التنافسية المحلية المحدودة". وفي بعض الحالات، كما قال Malik and Awadallah (2011)، "يوجد بعد سياسي هام في تناول هذا التحدي، كشرط مسبق، وهو الاستعداد لتقبل إعادة التوزيع المصاحبة للربح والتأثير الاقتصادي بعيداً عن الدولة والكيانات ذات الصلات الوثيقة بالدولة (World Bank, 2009)".

على الرغم من أوجه التشابه الواضحة بين الأوضاع الاقتصادية، والموارد الطبيعية، واستراتيجيات التنمية، إلا أنَّ اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بأوجه تكامل هامة. ويبقى التصنيع بالنسبة لمعظم الدول الغنية بالهيدروكربونات، سبيلاً منطقياً للتنوع والتنمية المستقبلية. ويمكن لذلك أن يخلق فرصاً لمزيد من سلاسل القيم. وقد استثمرت الاقتصادات الأخرى، بشكل كبير، في بنيتهم التحتية الرابطة، والتي أتاحت لها تأسيس نفسها كمحاور دولية هامة للتجارة والمواصلات. وتعد سلطنة عمان ومحاولاتها لدخول طرق النقل البحري الدولي في أعالي البحار مثلاً على ذلك. ويمكن لسكك حديد دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب انبعاث الخدمات المكوكية لميناء ساحل الخليج، إرساء الأساس

لقسم من العمالة مع إمكانية تحقيق الاستفادة للجميع. وتتمتع البحرين بأهمية إقليمية في تقديم مزيج من قوى عاملة وطنية متنوعة وخبرة وتاريخ من الانفتاح، مما يَكُن من وضع الدولة كمحور إقليمي للأنشطة التي تتطلب مهارة عالية، وتحتاج معرفة محلية ولغات.

ملاحظات ختامية

يعدّ إنشاء علاقة سببية واضحة بين التكامل الاقتصادي وخلق فرص العمل مهمة مستحيلة. ولكن ما يبدو واضحاً، هو أنّ الانفتاح الاقتصادي المبنيّ على تناغم تنظيمي كبير، يحفّز التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، السوق الأوروبية المشتركة قد تمكّنت من تحقيق زيادة تقدّر بـ 2.2% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، على مدار خمسة عشر عاماً (Shediac et al., 2011). ويوجد دليل متنامٍ يشير إلى أنّ الشركات التي تتطلع إلى التوسع بالخارج بإمكانها خلق فرص عمل أفضل وأكثر، مقارنةً بالشركات ذات التركيز المحلي فقط.

وتشير بيانات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى نشأة سوق باتساع المنطقة بأكملها، حتى ولو ظلّت عقبات عملية كبيرة قائمة. وعلى الرغم من أنّ التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي له إمكانية كبيرة لخلق فرص العمل، إلّا أنّ كفاءته تعتمد شرطاً على الاتفاق المناسب مع بقيّة السياسات. ويتطلّب ذلك القيام بإصلاحات لسوق العمل، تخلق فرص عمل، يمكن للمواطنين التنافس عليها فعلياً، وتزويد المرشّحين بالمعرفة، والمهارات، والمواقف، التي تهيئهم للتنافس. ويعدّ التحديّ الحقيقي المائل أمام المنطقة هو السعي للقيام بهذه الإصلاحات، بروح الانفتاح الحقيقية؛ من أجل مواصلة اجتذاب المنطقة لرأس المال الأجنبي والخبرة العملية. ويمكن فقط من خلال الجمع بين التكامل والجهود المستمرة للاستفادة من فرص السوق العالمية، أن تحقّق المنطقة نجاحاً، لخلق فرص العمل الجيّد بشكلٍ مستدام.

المراجع:

1. Borchert, Ingo; Demartino, Samantha; and Mattoo, Aaditya, *Services Trade*
2. *Policies in the Pan-Arab Free Trade Area (PAFTA)*. Draft report, Trade and Integration Team of the Development Research Group (DECTI), Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

3. Callen, Tim; Cherif, Reda; Hasanov, Fuad; Hegazy, Amgad & Khandelwal, Padamja , *Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future*, IMF Staff Discussion Note, SDN/14/12. Washington, D.C.: International Monetary Fund, December 2014.
4. Chauffour, Jean-Pierre & Hoekman, Bernard, *Harnessing Existing Trade and Investment Opportunities*, February 2013 http://globalgovernanceprogramme.eui.eu/wp-content/uploads/2012/11/Chauffour_Hoekman_Arab_Trade_VOX_Ebook.pdf
5. Commission on Growth and Development, *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*, Washington, D.C.: The World Bank, 2008.
6. *GCC Foreign Trade Statistics*, Annual Bulletin, 2011-2012.
7. Gulf Cooperation Council, Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors, October 5, 2013, Riyadh, Saudi Arabia, *Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries*, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/100513b.pdf>
8. Gulf Cooperation Council, Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors, October 5, 2013, Riyadh, Saudi Arabia, *Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC*,
9. Hetze, Pascal, 'Economic integration, labor reallocation, and growth,' Thünen-series of applied economic theory, no 65, 2006, <http://hdl.handle.net/10419/39760>
10. ILO Regional Office for the Arab States, UNDP Regional Bureau for Arab States, *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies*, Beirut: International Labour Organization, 2012.
11. Majlis al ta'awun li-duwal al khalij al 'arabia, Al amana al 'amma, *Al suq al khalijia al mushtarika, Haqa'iq wa arqam*, Qita' shu'un al ma'lumat, Idarat al ihsa', December 2013.
12. Middle East and Central Asia Department, *Gulf Cooperation Council Countries: Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy*, International Monetary Fund, 2011.

13. Rouis, Mustapha & Tabor, Stephen R., *Regional Economic Integration in the Middle East and North Africa: Beyond Trade Reform*, Washington, D.C.: The World Bank, 2013.
14. Shediak, Richard; Khanna, Parag; Rahim, Taufiq & Samman, Hatem A., *Integrating, Not Integrated: A Scorecard of GCC Economic Integration*, Booz & Company, 2011.

التنمية الاقتصادية الخليجية:

توصيات بناءً على أزمة الدين اليونانية

الدكتور عمر العبيدي¹

1. الملخص:

منذ إطلاق مشروع مجلس التعاون في عام 1981م، احتل التكامل الاقتصادي الخليجي دوراً مهماً ضمن الخطط المطروحة والمنفّذة، حيث انتقلت الدول من علاقات اقتصادية بدائية إلى اتفاقية تجارة حرة، ووحدة جمركية، وسوق مشتركة، وأخيراً إلى خطوات ملموسة نحو عملة موحدة. ويعود حماس الدول الخليجية للتكامل الاقتصادي جزئياً إلى التجربة الناجحة لدى الاتحاد الأوروبي، باستثناء مرحلة العملة الموحدة (1999م - الآن)، وهي تجربة سبقت نظيرتها الخليجية، ومن ثمّ شكّلت نموذجاً مغرياً لدول مجلس التعاون عن المكتسبات الاقتصادية المتاحة لمن يسعى للتكامل الاقتصادي. ولكن في ظل أزمة الدين اليونانية التي اندلعت في عام 2010م، أصبح العديد من المواطنين الأوروبيين يشكّون في فوائد التكامل الاقتصادي، وينظرون بجدية في الانسحاب من العملة الموحدة، وإعادة تثبيت الحواجز التي رُفعت خلال آخر 50 سنة. ولكن إن تمّ تحليل الأزمة اليونانية بشكل صحيح، يمكن استخلاص العوامل غير الاقتصادية - منها الاعتبارات السياسية - التي تسببت في تحوّل مشكلة يونانية إلى مشكلة أوروبية تهدّد مشروع التكامل. ففي الواقع، لا يزال التكامل الاقتصادي سياسة بناءة تخدم مصلحة دول مجلس التعاون، إن تمّ تفادي الأخطاء التي ارتكبتها الاتحاد الأوروبي.

2. المقدمة:

منذ انطلاق مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981م، احتل التكامل الاقتصادي الخليجي دوراً مهماً ضمن الخطط المطروحة والمنفّذة، حيث انتقلت الدول الست (الإمارات، والبحرين، والسعودية، والكويت، وعمان، وقطر)، من علاقات اقتصادية بدائية إلى اتفاقية تجارة حرة، ووحدة جمركية، وسوق مشتركة، وأخيراً إلى خطوات ملموسة نحو عملة موحدة. ويعود حماس الدول الخليجية للتكامل الاقتصادي إلى سببين بالأساس، أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

1 مدير الدراسات الدولية والجغرافيا السياسية بمركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة

أولاً: يتفق الاقتصاديون على أنّ التكامل الاقتصادي يتسبب في نمو اقتصادي متين، وهذه نظرية طُرحت قبل ما يزيد عن قرنين، حينما أشاد أول اقتصادي في العصر الحديث (آدم سميث في 1776م) بالتجارة الحرة بين الأفراد والدول. والآن نجد أنّ هناك مؤسسة دولية (منظمة التجارة الدولية) مكرّسة تحديداً لهذا الغرض؛ حيث إنّها مكلفة دستورياً بتشجيع دول العالم على رفع القيود التي تعيق الحركة الدولية للسلع والخدمات.

ثانياً: فيما يخص التكامل الاقتصادي، مرّ الاتحاد الأوروبي بتجربة ناجحة للغاية، باستثناء مرحلة العملة الموحدة (1999م - الآن)، وهي تجربة سبقت نظيرتها الخليجية، ومن ثمّ شكّلت نموذجاً مغريباً لدول مجلس التعاون؛ لدعم المكتسبات الاقتصادية المتاحة لمن يتبنّى توصيات آدام سميث وتوابعه.

ولكن في ظلّ أزمة الدين اليونانية التي اندلعت في عام 2010م، أصبح العديد من المواطنين الأوروبيين - منهم الخبراء وغير الخبراء - يشكّون في فوائد التكامل الاقتصادي، وينظرون بجديّة في الانسحاب من العملة الموحدة، وإعادة تثبيت القيود التي رُفعت خلال الـ 50 سنة الأخيرة.

ولكن إن تمّ تحليل الأزمة اليونانية، بشكل صحيح، يمكن استخلاص العوامل غير الاقتصادية - منها الاعتبارات السياسية - التي تسببت في تحوّل مشكلة يونانية إلى مشكلة أوروبية، تهدّد مشروع التكامل. ففي الواقع، لا يزال التكامل الاقتصادي سياسة بناءة تخدم مصلحة دول مجلس التعاون إن تمّ تفادي الأخطاء التي ارتكبتها الاتحاد الأوروبي.

3. التكامل الاقتصادي كمصدر تنمية:

ينقسم التكامل الاقتصادي إلى مرحلتين: السوق المشتركة، والوحدة النقدية. بشكل أوّلي، حققت دول مجلس التعاون أول مرحلة، حتى ولو أنّ المشروع - في الواقع - يعاني من بعض المشكلات في التطبيق.¹ وقطعت شوطاً ملحوظاً في استعداداتها للمرحلة الثانية. وما هي الأسباب النظرية لدعم الاقتصاديّين لهذه السياسات؟

1 Abdulghaffar, M., O. Al-Ubaydli and O. Mahmood (2013). 'The malfunctioning of the Gulf Cooperation Council single market: features, causes and remedies' Middle Eastern Finance and Economics. 19.

3.1. الأسواق المشتركة

عندما تندمج الأسواق المنفردة في سوق واحد ضخم، فإن إزالة العوائق أمام التجارة تشير إلى أن كل شركة تواجه تغييرين أساسيين، وهما: أولاً: زيادة في حجم السوق المتاح؛ وثانياً: زيادة في المنافسة في ذلك السوق. ويتنبأ الاقتصاديون بأن هذين التغييرين سوياً سوف يؤديان إلى نتائج مرغوب بها.¹

أول نتيجة متوقعة هي انخفاض هوامش الأرباح، وانكماش الفجوة بين الأسعار والتكاليف. فيقدم المنافسون الأجانب مجموعة جديدة من التحديات أمام الأرباح الحالية لكل شركة، وسوف يجذب حجم السوق المتنامي منافسين كانوا سابقاً غير مهتمين.

على سبيل المثال، عند السماح لموقع أمازون للبيع بالتجزئة على الإنترنت بالدخول إلى بلد ما، فهذا يؤدي عادة إلى خفض هوامش أرباح محلات البيع بالتجزئة. ومن خلال عدم وجود متجر فعلي للبيع بالتجزئة، تتمكن أمازون من توفير الكلفة على المحلات التقليدية، ثم تتمكن بدورها من السيطرة على حصة من السوق من خلال خفض الأسعار.

وثاني نتيجة متوقعة هي انخفاض تكاليف الإنتاج حين تستفيد الشركات من مزايا اقتصادات الحجم الكبير (economies of scale)؛ ففي كثير من القطاعات، يصبح إنتاج كل وحدة أقل كلفة حينما يرتفع حجم الإنتاج. ويمكن للأسواق المحلية المنفردة أن تكون صغيرة جداً، بحيث لا تسمح باستغلال كافة اقتصادات الحجم الكبير. وقد يسمح اتساع السوق، عن طريق إطلاق سوق مشتركة للشركات القائمة، بالدخول إلى اقتصادات الحجم الكبير التي كانت سابقاً غير مغتمة.

على سبيل المثال، يمكن للمهندس المعماري إنتاج رسومات معمارية أسرع بكثير، إذا قام باستخدام برنامج كمبيوتر محترف، إلا أن هذا البرنامج عادة ما يكون باهظ الثمن؛ ولذلك سوف يحتاج إلى بيع 10 رسومات في الأسبوع الواحد، على الأقل، حتى يتمكن من تغطية تكلفة البرنامج، وتحقيق الربح. وفي السوق المحلي المنفرد، قد يكون الطلب على رسومه مجرد 5 رسومات فقط في الأسبوع، بينما ومع وصول فتح السوق المشتركة، يتسع الطلب إلى 20 في الأسبوع؛ ليسمح له بشراء البرنامج وخفض تكلفة الإنتاج.

ثالث نتيجة متوقعة هي التزايد في ابتكارات الشركات استجابة لتعزيز المنافسة؛ إذ يؤدي الابتكار إلى عوائد عن طريق منتجات جديدة وأساليب إنتاج أكثر كفاءة. وتوازن الشركات بين هذه المزايا وتكلفة الابتكار، مثل تكلفة الأبحاث والتطوير. وعندما تتضخم الأسواق، فإنه عادة ما تتزايد مزايا الابتكار؛ حيث يتواجد سوق أكبر لاستيعاب تلك الابتكارات. وعندما تشتد المنافسة، تكون تكاليف الفشل في الابتكار عادة أكبر أيضاً؛ حيث إن هناك منافسين أكثر تنوعاً وابتكاراً.

1 Baldwin, R. and A. Venables (1995). "Regional economic integration," in G. Grossman and K. Rogoff (eds.) Handbook of International Economics.

على سبيل المثال، أنفقت شركة نينتندو اليابانية الكثير من الأموال لتطوير جهاز الوي، وهو ما يعدّ منتجاً مبتكراً جداً؛ وأحد أسباب اختيارها القيام بذلك هو أنها تستطيع بيع الوي على مستوى العالم بدلاً من اليابان فقط، وكذلك لأنّ حصتها في السوق (في اليابان ودولياً) كانت مهدّدة من قبل شركة مايكروسوفت الأمريكية.

3.2. الوحدة النقدية

ينطلق تحليل الوحدة النقدية من نظرية المنطقة المثلى للعملة المشتركة (optimal currency area).¹ وتشكّل هذه النظرية القاعدة الفكرية للعملة الموحّدة الأوروبية، حيث إنّ صاحب النظرية، روبرت منديل، فاز بجائزة نوبل للاقتصاد بعد إطلاق اليورو.

3.2.1. المنطقة المثلى للعملة

لفهم نظرية المنطقة المثلى للعملة المشتركة، تخيل عالماً بسيطاً يشمل بلدين اثنين: الإمارات (الدرهم) والسعودية (الريال). كلّ منهما ينتج السلع محلياً، ويتاجر مع الآخر، وهناك سوق تبادل للعملات الأجنبية، تسمح للتجار من كل بلد بشراء عملة الآخر؛ من أجل إتمام الصفقات من السلع والخدمات. في البداية، يكون البلدان في حالة توازن، وهو ما يعني أنّ الأسعار المحلية وسعر الصرف كلها مستقرة.

تخيّل الآن أنّ عاصفة رملية تدمّر كل أصول رأس المال في الإمارات، والتي تشمل جميع الآلات والأدوات التي يستخدمها العمّال في الإمارات لإنتاج السلع والخدمات. فجأة أصبح العمال في الإمارات الآن أقل إنتاجية بشكل كبير، ممّا يستدعي انخفاض أجورهم. ولكن الكثير من هؤلاء العمال قد ارتبطوا بعقود عمل طويلة الأجل، ولا يمكن إعادة التفاوض بشأنها على الفور. وعلاوة على ذلك، فإنّ العمّال أنفسهم حساسون للغاية حول تخفيضات الأجور (ربما بصورة غير عقلانية²). هذه القيود تعني أنه على المدى القصير، سيتوجب إمّا فصل بعض العمّال عن العمل، أو إفلاس بعض الشركات بسبب دفع الأجور المفرطة، الذي سيؤدي أيضاً إلى تراجع في عدد الوظائف على مستوى الاقتصاد. وعلى المدى الطويل، عند إعادة التفاوض على العقود وزيادة المنافسة على الوظائف، ستنخفض الأجور، وسيعود تحقيق التوازن، ولكن ليس قبل أن يتكبّد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم الكثير من الألم.

الطريقة الوحيدة لجعل الإصلاحات أكثر سلاسة، ولتقليل فقدان الوظائف إلى أدنى حدّ، هي السماح لقيمة الدرهم بالانخفاض مقابل قيمة الريال. وستنتج هذه الطريقة لأنك تخفّض أجور العمال بشكل

1 Mundell, R. (1960). "A theory of optimal currency areas," American Economic Review, 51, p657-665.

2 Akerlof, G. (1982). "Labor contracts as partial gift exchange," Quarterly Journal of Economics, 97, p543-569.

غير مباشر؛ كما أنَّ بعضاً من أجورهم هذه تنفق عادة على الواردات، وإذا انخفضت قيمة الدرهم، فسوف يكون العمال قادرين على شراء كمية أقل من السلع. (هذا يوصف بأنه انخفاض الأجور الحقيقية للعمال).

هذه العملية هي تلقائية إلى حدٍّ ما، ولكن يمكن تسريعها بواسطة الحكومة أو البنك المركزي باستخدام السياسة النقدية (monetary policy)؛ فالتغيرات في أسعار الفائدة تؤدي إلى تغيرات في سعر الصرف. وبالتالي إذا أرادت حكومة الإمارات تسريع خفض قيمة الدرهم، فيمكنها أن تخفض أسعار الفائدة الإماراتية.

ما ذكر فيما سبق هو سبب دعم الاقتصاديين لوجود أسعار الصرف؛ فعندما يكون الكثير من الأسعار (أو الأجور) في حاجة إلى التغيير في نفس الوقت، بسبب وجود تغيير في الظروف الاقتصادية - ولكن هناك قيود تبطئ هذه التغييرات - فإنه يصبح من الأسهل أحياناً السماح بتغيير سعر الصرف. يشابه هذا الأمر استخدام حافلة لنقل 50 فرداً إلى منازلهم (استخدام سعر الصرف) بدلاً من استخدام 50 سيارة فردية (تغيير الأسعار والأجور الفردية)؛ فاستخدام الحافلة يوفر الكثير من الوقت، وهي أسهل كثيراً من حيث التنظيم، ولكن لن يتم توصيل الأفراد الركاب إلى وجهتهم النهائية؛ إذ لا يزال عليهم أن يمشوا من أقرب محطة حافلات إلى منازلهم؛ إذًا، الحافلة ليست دقيقة، ولكنها تسهل الأمور، تماماً مثل أسعار الصرف.

وهكذا، تساعد أسعار الصرف في التغلب على القيود التي تعيق وضع الأجور المحلية بشكل يعكس الإنتاجية. ومع ذلك، تشكل أسعار الصرف عوائق للأشخاص الذين يمارسون التجارة الدولية. إذا قامت الإمارات والسعودية باستخدام نفس العملة، حينئذ سيهتم المستورد من الإمارات فقط بأسعار السلع السعودية؛ ولكن مع استخدام عملات مختلفة، فسيحتاج المستورد من الإمارات إلى خطوات إضافية لإكمال الصفقات. من ناحية أخرى، في عالم يستخدم عملة موحدة، يعاني تجار يتطلعون نحو المستقبل من مصدر شك واحد: وهو السعر المستقبلي للسلعة المتداولة بينهم. وفي عالم يستخدم عملتين اثنتين، يواجه التاجر الشك بشأن سعر السلع وسعر الصرف. الشك يجعل التجار مترددين في الاستثمار في مشاريع طويلة الأجل، مما يعوق النمو الاقتصادي.

الاقتصادات المختلفة تواجه أنواعاً متباينة من الصدمات الاقتصادية. على سبيل المثال، تتأثر اقتصادات الدول الزراعية، مثل غانا أو الهند، بشدة بسبب الطقس. وتتأثر البلدان ذات القطاعات المالية الكبيرة، مثل هونج كونج أو سنغافورة، عند حدوث الصدمات المالية. وتتطلب جميع الصدمات تغييرات في الأسعار والأجور؛ لتقليل الآثار السيئة على البطالة. يمكن أن تكون التغييرات في أسعار الصرف ببساطة بديلاً لآلاف التغييرات في الأسعار والأجور الفردية. ولكن يؤدي تعدد العملات إلى زيادة أسعار التجارة الدولية، كما أنها تزيد عامل الشك لدى التجار الذين يتطلعون نحو المستقبل.

وعلى أصحاب القرار أن يوازنوا بين الإيجابيات والسلبيات المذكورة، عند تقييم الوحدة النقدية. نظرية المنطقة المثلى للعملة المشتركة تقود إلى السؤال التالي: إذا وضعنا في الاعتبار أنواع الصدمات الاقتصادية التي تَحُلُّ بتوازن الأسعار في مجموعة من البلدان، ووضعنا في الاعتبار التجارة المتبادلة بين تلك البلدان، هل ينبغي أن تتعامل تلك البلدان بنفس العملة؟ (وهذا ما يعرف بالبلدان التي تشكّل منطقة مثلى للعملة المشتركة). أو هل ينبغي أن تستخدم كل دولة العملة الخاصة بها؟ طرح روبرت منديل معايير (convergence criteria) تحدّد الحالة التي ينبغي فيها تبني عملة موحّدة.

3.2.2. معايير التقارب

يعتبر البلدان مناسبين تماماً لإنشاء اتحاد نقدي فيما بينهما في حالة استيفاء المعايير الأربعة التالية، والمعروفة باسم معايير التقارب:

معيّار التقارب 1: وجود تجارة بينية قوية بين البلدين.

كلما زاد رواج التجارة بين البلدين، زادت معاناتهما من التكاليف الإضافية على معاملتهما؛ بسبب استخدامهما لعملات منفصلة، وكان الشكّ في سعر الصرف أكثر تعطيلاً للاقتصاد؛ نظراً لهذا الاستخدام.

معيّار التقارب 2: الصدمات الاقتصادية في البلدين متشابهة جداً، ودورات الأعمال فيهما متزامنة.

إذا تعرّض كلا البلدين دائماً لنفس الصدمات الاقتصادية في نفس الوقت (تزامن دورة الأعمال)، حينئذٍ ستتغيّر الأسعار والأجور في كلا البلدين بنفس الطريقة، ولا فائدة من المرونة الإضافية التي تقدّمها العملات المنفصلة.

معيّار التقارب 3: وجود درجة عالية من حركة الموارد بين البلدين.

لنفترض أنّ الصدمات الاقتصادية ليست متطابقة، وأنّ دورات الأعمال ليست متزامنة. تتضاءل إلى حدّ كبير تكاليف الاتحاد النقدي إذا تدفقت الموارد بين البلدين. وهكذا، بالعودة إلى مثال الإمارات والسعودية المذكور أعلاه، إذا حدث بعد وقوع العاصفة الرملية أنّ الأجور في الإمارات تجمّدت، حينئذٍ سيفقد العمّال الإماراتيون وظائفهم. ولكن إذا انتقل هؤلاء العمّال إلى السعودية، حينئذٍ ستخفض الأجور في السعودية، وسترتفع الأجور في الإمارات إلى أن يتوازن الاقتصادان. وبعبارة أخرى، يمكن أن تكون تدفقات الموارد بديلاً لمعيّار التقارب الثاني لمعالجة أزمات الأسعار والأجور.

معيّار التقارب 4: يمكن للحكومات استخدام التحويلات المالية لتقاسم المخاطر بين البلدين.

البديل للتدفق العضوي (الطبيعي) للموارد - المشار إليه في معيار 3 - هو تدفق الموارد بتوجيه الحكومة: فبدلاً من الانتظار حتى يغادر العمّال الإمارات، فيمكن للحكومة السعودية أن تتبرع برأس

مال كبير جداً للإمارات؛ ممّا يرفع من إنتاجية العمّال في الإمارات حتى يتمكنوا من استعادة الأجور السابقة عن استحقاق.

4. أزمة الدين اليونانية ومخاطر التكامل الاقتصادي

نظرياً، أول مرحلة في التكامل الاقتصادي (السوق المشتركة) مرغوب فيها في كل الأحوال، وثاني مرحلة (الوحدة النقدية) مرغوب فيها في حالة الاستيفاء بمعايير التقارب. هناك العديد من الدراسات التي أكّدت نجاح السوق المشتركة الأوروبية الذي أُطلق في عام 1992م¹، فقد ارتفعت الإنتاجية، وتراجعت الأسعار، وحقق كل أصحاب المصلحة كافة المكتسبات للأسباب المذكورة أعلاه. وفي ظل هذا النجاح اللاحق، وبعد شعور الدول الأوروبية بأنه تمّ الاستيفاء بمعايير التقارب، أُطلقت العملة الموحدة في عام 1999م، ولكن لم تجرِ الأمور كما خطّط لها أصحاب القرار الأوروبيون. لكن ما هي أسباب الصعوبات، وكيف يمكن الاستفادة من هذه الخبرة؟

4.1. خلفية عن الاقتصاد اليوناني

أصبح الإنفاق الحكومي اليوناني غير قابل للاستدامة منذ مطلع عقد الثمانينيات؛ لأنّ اليونان استخدمت ديوناً متصاعدة لتمويل أنشطة فاسدة في القطاع العام، على رأسها توظيف مفرط مبني على تفضيل الأصدقاء، ودون الأخذ في الاعتبار معدلات الإنتاجية المتدنية للموظفين.

في الفترة التي كانت تستخدم فيها اليونان عملتها الخاصة - الدراخما - أدّت الإدارة غير المسؤولة للاقتصاد إلى تدهور قيمة العملة اليونانية؛ إذ تراجع سعر الصرف من ما يقل عن 50 دراخما للدولار الأمريكي في 1980م إلى ما يزيد عن 250 دراخما إلى الدولار الأمريكي في 1995م. وأدّى ضعف الميزانية الحكومية اليونانية أيضاً إلى تزايد في أسعار الفائدة ذات السندات السيادية؛ حيث وصلت إلى 20% خلال عقد التسعينيات. وعادة، تجبر مثل هذه التطوّرات السلبية الحكومة على أن تصلح أوضاعها؛ لأنها تفقد قدرة الاقتراض الدولي. ولكنّ اليونان تمكّنت من تفادي هذه القيود الطبيعية؛ بسبب سماحها للانضمام إلى مشروع العملة الموحدة.

1 Bottasso, A. and A. Sembenelli (2001). "Market power, productivity and the EU Single Market Program: Evidence from a panel of Italian firms," *European Economic Review*, 45, p167-186.
European Commission (1996). "Economic evaluation of the Single Market," *European Economy, Reports and Studies*.

4.2. أزمة الدين وأزمة اليورو

بعد نجاح السوق الأوروبية المشتركة، خططت المفوضية الأوروبية في عقد التسعينيات للعملة الموحدة. وانطلاقاً من نظرية المنطقة المثلى للعملة، رسمت الجهات المسؤولة معايير تقارب كمية. نظام أسعار العملات الذي سبق اليورو - آلية سعر الصرف الأوروبية (European Exchange Rate Mechanism) - شكّل أرضية صلبة للعملة الموحدة؛ لأنه شجّع تجارة بينية قوية في دول الاتحاد الأوروبي، وهو أول معيار.

ولأجل الاستيفاء بالمعيار الثاني - وضع الاقتصادات الأوروبية في مرحلة مشابهة في الدورة الاقتصادية - فُرض على الحكومات شرطان: أولاً: عدم تجاوز عجز الميزانية العامة 3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ثانياً: عدم تجاوز الدين العام 60% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

واعتبرت المفوضية الأوروبية أنّ المعيار الثالث - حرية حركة الموارد - تمّ استيفاءه مسبقاً من خلال قواعد السوق المشتركة، الذي تشترط رفع القيود البينية لحركة الموارد. كما أنّ الهيكل المتقدم للحكومة الأوروبية المركزية شكّل وسيلة للاستيفاء بالمعيار الرابع (آلية تحويل أموال بين الدول المشاركة)، فكانت المفوضية الأوروبية تجمع ضرائب ورسوم اشتراك ملحوظة من الدول الأعضاء، وتملّكت الصلاحيات المطلوبة لتحويل تلك الأموال لدولة ما حسب الحاجة في حالة حدوث أزمة اقتصادية.

ولكن في الواقع، قلّ الاستيفاء الحقيقي عن الاستيفاء المطلوب لضمان مستقبل المشروع. بسبب، أولاً: بعض الدول لم تخفّض ديونها وعجوزات ميزانياتها إلى المستوى المتفق عليه. ثانياً: قامت بعض الدول بممارسة "حيل حسابية" للتأهل للعملة الموحدة شكلياً، وليس روحياً. وتلقّت مصداقية المشروع ضربة قاسية حينما اشتملت قائمة الدول المخالفة للمعايير (ربما روحياً إذا لم يكن فعلياً) أهم عضوين: فرنسا وألمانيا.

وارتكبت المفوضية الأوروبية خطأ آخر، تمثّل في المغالاة في تقدير مدى الحركة البينية للموارد البشرية. فنجحت السوق المشتركة في رفع القيود القانونية التي كانت تعيق حركة الموارد البشرية، لكنها لم تعالج المانع الأهم، وهو التباين الثقافي والاجتماعي واللغوي. ففي الواقع، المواطن الأوروبي (لدول العملة الموحدة فقط) لا يرغب في الانتقال من دولته الأم إلى دولة أخرى؛ نتيجة لصعوبة تأقلمه مع ظروف جديدة، حتى ولو كانت الفرص الاقتصادية في دولته الأم في حالة تراجع، وتتيح له دولة أخرى فرصاً واعدة من الجانب الاقتصادي.

السماح لليونان بالانضمام إلى العملة الموحدة كان قراراً غير منطقي، نظراً للاعتبارات الاقتصادية، حيث إنها كانت بعيدة عن الاستيفاء بمعايير التقارب. وعلاوة على ذلك، اعتبرت اليونان العملة الموحدة فرصة لاستمرارية فسادها الإداري، حيث إنّ الانضمام أدّى إلى رفع القيود التي كانت تمنع اليونان من المزيد من الاقتراض. فالاقتصاد اليوناني صغير مقارنة بالاقتصادات الأخرى، كما أنّ دينها الإجمالي بسيط إذا ما قُورن مع ديون فرنسا وألمانيا وإيطاليا، على رغم كونه كبيراً جداً مقارنة بحجم الاقتصاد اليوناني. وكان

المفترض أن استمرار تطبيع معايير التقارب يمنع الحكومة اليونانية من استغلال سهولة إصدار سندات جديدة، ولكن لم تلتزم اليونان، ولم تحاسب على ذلك. فارتفع الدين العام اليوناني من 100% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999م (إطلاق اليورو) إلى 180% في عام 2012م، وهُدرت الأموال؛ إذ استخدمت لمزيد من سياساتها العشوائية السابقة، كتوظيف مفرط في القطاع العام، وتقاعدات مبكرة للغاية (ربما 45 سنة).

لكن، لماذا سمحت المفوضية الأوروبية لهذه الأخطاء والتصرفات غير المسؤولة؟ عند إطلاق العملة الموحدة، كان المحرك الأساسي للمشروع الاعتبارات السياسية وليس الاقتصادية، على الرغم من أن الجهات المسؤولة شنت حملة إعلامية؛ للتظاهر بأن الاعتبارات الاقتصادية كانت قلب المشروع. فكانت القارة الأوروبية تعاني من سلسلة من أسوأ حروب البشرية، حدثت على مدى قرون، وشملت الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ فكانت تبحث عن أية وسيلة للتقارب والتكامل تفادياً لحرب أخرى. وتصورّت الحكومات الأوروبية أن العملة الموحدة كانت تشكل خطوة إيجابية في هذا المسار لا يمكن إلغاؤها أو تأجيلها، مهما كانت المخاطر الاقتصادية.

ولكن لم يستمر التعاطف الذي كانت المفوضية الأوروبية توجهه لليونان؛ لأنه بعد الأزمة المالية العالمية في 2008م، تحولت اليونان من عضو يعزّز ويكبر مشروع العملة الموحدة سياسياً، إلى عضو يهدّد أسسه، وقد يتسبب في انهياره النهائي. فانكشفت اقتصادات كل من إيرلندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا في ظل الأزمة المالية، وكانت السلطات الأوروبية غير قادرة على دعم هذه الاقتصادات ذات الحجم الإجمالي الكبير بنفس الطريقة التي دعمت فيها الاقتصاد اليوناني الصغير. فتحولت المفوضية الأوروبية من الأب المتفهم الذي لا يحاسب أبناءه، إلى الشرطي القاسي، وعزمت على أن تستعرض عضلاتها عبر تعاملها مع اليونان.

وخلال الأزمة التي لم تنته بعد، أصرت المفوضية الأوروبية على أن الانسحاب من اليورو ليس خياراً متاحاً لليونان أو غيرها، معارضة لتوصيات العديد من الخبراء. ويعود هذا الموقف إلى أساس فائدة العملة الموحدة: إعادة حالة اللاتين حول أسعار الصرف. فتدعي حكومات الدول المشاركة في عملة موحدة أن سعر صرف عملتها مع عملات الدول الأعضاء الأخرى لن يتغير أبداً؛ ممّا يعزّز ثقة واستقرار المستثمرين. وإن بدأ الأعضاء يفكرون في الانسحاب، ورُسمت خطط لإعطائها هذا الخيار، إذ تنتهي فائدة العملة الموحدة؛ لأنّ المستثمرين يفقدون ثقتهم في ثبوت أسعار الصرف، ويرجع الاقتصاد إلى حالة أسعار الصرف الشبه مرنة، التي لم تنجح في خلق اقتصاد عالمي مستقر في تجربة معيار الذهب (gold standard) في بداية القرن العشرين، وتجربة بريتون وودز (Bretton Woods) في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فأدركت المفوضية الأوروبية أن انسحاب اليونان قد يتسبب في انسحاب كل من إيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، ومن ثمّ تفكيك المشروع بشكل نهائي.

وفهمت اليونان هذه المعادلة، واستغلّت خوف المفوضية الأوروبية من تخارج اليونان للحصول على دعم وتسهيلات إضافية؛ ولتتفادى التغييرات الجذرية في مفاهيم إدارة القطاع العام التي كانت مطلوبة، ولم تطبّق بشكل شامل بعد.

5. الوحدة النقدية الأوروبية: توصيات لمجلس التعاون

يحتل التكامل الاقتصادي دوراً مهماً ضمن أنشطة مجلس التعاون، وقد يشكّل وسيلة لخلق فرص عمل ولتنمية الاقتصادات الخليجية، وفق نظريات آدام سميث وتوابعه. والإنجازات الاقتصادية الملحوظة التي نبعت من السوق المشتركة الأوروبية أصبحت حافزاً للدول الخليجية كي تتبع نفس المسار. ولكن مع ذلك، تشير تجربة الاتحاد الأوروبي إلى أن المكتسبات تصاحبها مخاطر، وبالتالي ينبغي على دول مجلس التعاون دراسة ما مرّ به الاتحاد الأوروبي من مخاطر بغرض تفادي ارتكاب نفس الأخطاء.

5.1. أهمية التحكم بالدين العام

تمّ تسييس الأزمة اليونانية بشكل غير معقول، إذ أطلق كل من الطرفين (المفوضية الأوروبية والحكومة اليونانية) حملات إعلامية مليئة بمعلومات غير دقيقة، بهدف جذب الرأي العام لصالحها. ونتيجة لذلك، نسي معظم المحللين أنّ أهمّ سبب للأحداث المؤسفة هو سوء الإدارة الاقتصادية للحكومة اليونانية، تحديداً في القطاع العام.

توظّف حالياً كل الحكومات الخليجية نسبة ملحوظة من قوتها العاملة المواطنة في القطاع العام (تقترب النسبة إلى 100% في حالة قطر). وبالإضافة إلى ذلك، رواتب أولئك المواطنين لا تتناسب مع إنتاجيتهم المتواضعة، كما يحصل في اليونان. ففي الواقع، يمكن تصنيف الوظائف الحكومية في الدول الخليجية كنوع من دعم تقدّمه الحكومة لمواطنيها. وعلى رغم ما سبق، تتميز الدول الخليجية عن اليونان في ثروتها الطبيعية الضخمة، التي سمحت لها أن تموّل حياة الرفاهية فيها دون اقتراض ملحوظ (ما عدا مملكة البحرين في الفترة الأخيرة). ولكن أصبح هذا النموذج الاقتصادي غير قابل للاستدامة؛ نظراً للنمو السكاني السريع في دول مجلس التعاون؛ لذا، ينبغي عليها أن تبحث عن نموذج جديد بديل.

لقد بدأت الحكومات الست التخطيط لتنويع اقتصاداتها منذ زمن طويل، ولتعزيز أداء قطاعاتها التعليمية بهدف رفع إنتاجية المواطنين، كما أنها أطلقت سياسات كثيرة لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص (البحرنة، السعودية، إلخ).

ولكن في ظلّ التراجع في أسعار النفط منذ منتصف 2014م، لم تجرِ التغييرات المرغوبة بسرعة تسمح للدول الخليجية أن تتفادى اقتراضاً ملحوظاً؛ إذ تحوّلت حالات الفائض في ميزانيات الحكومات إلى

عجوزات، واضطرت السعودية أن تصدر سندات محلية لأول مرة. وأصبحت التنبؤات المستقبلية حول أسعار النفط سلبية إلى حدٍّ ما؛ إذ يتوقع المحللون أنَّ عصر 100 دولار للبرميل قد انتهى، وأنَّ الأسعار ستبلغ 70 إلى 80 دولاراً تقريباً.

في الفترة ما قبل العملة الموحدة الأوروبية، حينما ارتفع الدين العام اليوناني، لم تتضرر إلا اليونان. ولكن بعد إطلاق اليورو، تحوَّلت مشكلة الدين العام اليوناني إلى مشكلة مشتركة لكل أعضاء منطقة اليورو، وأصبحت مهدداً وجودياً للمشروع الأوروبي الشامل. وجرت هذه الأمور؛ لأنَّ العملة المشتركة تخفَّف من المسؤولية التي تتحملها الدولة المقترضة، وتنقل المسؤولية إلى الأعضاء الآخرين؛ ممَّا يحفِّز الدولة المقترضة على المزيد من الاقتراض على حساب مصلحة الآخرين.

إذاً ينبغي على دول مجلس التعاون أن تضبِّط ديونها العامة قبل إطلاق عملة موحدة؛ تفادياً لتحوُّل أزمة دين لعضو ما إلى أزمة وجودية للعملة الموحدة ومشروع مجلس التعاون.

ذكر أعلاه أنَّ من أهمَّ الخطوات المتاحة لمعالجة التزايد في الديون العامة الخليجية هو تقليل التوظيف في القطاع العام، وتعزيز دور المواطن في القطاع الخاص. وينبغي على كلِّ الأطراف أن تعامل الوظائف في القطاع العام كفرص لخدمة الوطن بشكل بناء، وليس كهبات من الحكومة تتكون من راتب مضمون لا يشترط على جهود عمل من قبل الموظف.

وهناك وسيلة أخرى قد تساهم في خفض الديون العامة الخليجية، وهي إصلاح أنظمة الدعم. في زمن تأسيسها، كانت هذه الأنظمة تهدف لرفع مستوى المعيشة للمواطنين بطريقة غير مكلفة نسبياً للحكومة. ولكن تغيرت الظروف، إذ تضاعفت أعداد السكان، وأصبح الدعم يمثِّل نسبة كبيرة من الإنفاقات الحكومية للدول الخليجية. وبالإضافة إلى ذلك، شجَّع الدعم الشعوب الخليجية على الإسراف في استهلاك السلع المدعومة، خصوصاً المياه والكهرباء والوقود، ممَّا تسبَّب في مزيد من الضغط على الميزانية الحكومية. وبدأت دول مجلس التعاون مؤخراً تقليل من الدعم الذي تقدمه لشعوبها، ولكن أمامها شوط طويل قبل أن توازن ميزانياتها.

5.2. أسس القرارات في مجلس التعاون

ثاني سبب أساسي لأزمة اليورو هو التضارب بين المصالح السياسية والاقتصادية في قرارات المفوضية الأوروبية. بينما تتميَّز دول مجلس التعاون بطاقة كامنة كبيرة، والاستفادة منها تنطلق من تصرف الدول ككتلة موحدة اقتصادياً وسياسياً. وقد تمثِّل الوحدة النقدية خطوة مهمَّة في تشكيل رؤية خليجية موحَّدة، ولكن قد تنمِّي التباين في المواقف الخليجية إن تمَّ تطبيقها بشكل غير صحيح، لاسيما إن ركَّزت الجهات المسؤولة على المكتسبات السياسية ذات المدى القصير، على حساب المصالح الأخرى، كما جرى في أوروبا.

إذاً ينبغي على الدول الخليجية أن تتسارع في سياسات التكامل، ولكن دون التنازل عن الاهتمام برسم وتنفيذ الخطط بشكل سليم. وعلى سبيل المثال، حينما تُطرح معايير التقارب، يجب الالتزام بها في أول مرحلة، وأيضاً باستمرار. وينبغي إعداد نظام رقابة وعقوبات، وصندوق إنقاذ مالي، قبل إطلاق المشروع. ولأجل هذا الغرض، ينبغي على الدول الخليجية أن تقوّي المؤسسات الخليجية المركزية، كالأمانة العامة، ومنحها الصلاحيات المطلوبة لمتابعة المشاريع المشتركة، لعدم تكرار الأخطاء التي ارتكبتها الدول الأوروبية. وتهيئداً للعملة الموحدة، ينبغي على الدول الخليجية أن تفعل مشروع السوق المشتركة بشكل شامل، وتحديد التركيز على وضع آلية لمحاسبة من يخالف القوانين الخليجية المتفق عليها مركزياً، فلا يزال العديد من التجار يشكون من عدم التزام الحكومات الخليجية بقواعد السوق المشتركة.¹

6. الخاتمة

في عام 1997م (سنتان قبل إطلاق العملة الموحدة الأوروبية) صرّح ميلتون فريدمان، أحد أهم اقتصاديي القرن العشرين، بالتصريح التالي حول المشروع الأوروبي:

"قد تتسبب (العملات الموحدة) في مزيد من التوترات السياسية، وذلك لأنّ الصدمات المتباعدة التي يسهل معالجتها عبر تغييرات في أسعار الصرف للعملات، تتحوّل إلى مصدر خلافات سياسية. قد يهدّد التكامل السياسي للوحدة النقدية. ولكن فرض الوحدة النقدية تحت ظروف غير مناسبة سيعيق عملية تشكيل رؤية سياسية موحدة."

تتعامل الدول الخليجية حالياً مع التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي كمسارين منفصلين، ولكن أثبتت خبرة المجتمع الدولي أنّه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر؛ فحين تسارع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ مشروع العملة الموحدة دون التكامل السياسي السابق الملزم، وقعت دوله في الفخ الذي تنبأ به فريدمان، وتحوّل من مشروع تكاملي إلى مشروع تفتيتي.

لذا، ينبغي على دول مجلس التعاون أن تتنازل عن بعض استقلالها الفردي؛ لأجل خلق مؤسسات خليجية، مركزية، قوية، قادرة على متابعة عملة موحدة. ولمنع أي عضو من استغلال عملة مشتركة لتمويل حملة اقتراض مفرط، ينبغي عليها أن تطرح خطة واقعية لمعالجة العجزات في الميزانيات التي تواجهها الآن، وأن تلتزم بها.

1 عمر العبيدي (2014). مجلس "التنسيق" وليس "التعاون": تحدّيات الاتحاد أمام الدول الأعضاء، مجلّة السياسة الدولية، 196.

القضايا الإقليمية

الحوارات الاستراتيجية

تقديم الملف

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعزيز الدور الإقليمي والدولي.

السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر

قراءة في الحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي.

خالد بن إبراهيم الفضاله

تقديم الملف

إنّ تفعيل العلاقات الإقليمية والدولية لدول مجلس التعاون الخليجي وتوسيع مدى ونطاق هذه العلاقات وتنويع المجالات التي تشملها يصب في صالح دعم الدور الإقليمي لدول المجلس، والذي شهد في الفترة الأخيرة تصاعداً ملحوظاً بفعل اشتباك هذه الدول في عدد من الملفات والقضايا الإقليمية، من هنا، تأتي أهمية الحوارات الاستراتيجية التي تقيمها دول المجلس مع عدد من الدول الكبرى والتجمعات الإقليمية كآلية مهمة في تفعيل السياسة الخارجية لدول الخليج وفي تأسيس أطر تتسم بالاستقرار والانتظام في تفعيل العلاقات الخليجية مع العالم الخارجي، وتعظيم مكاسب الدور الإقليمي والدولي لدول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة جماعية.

هذه الآلية المهمة، تم استحداثها خلال اجتماع المجلس الوزاري الخليجي، في دورته العاشرة بعد المائة، في الأول من مارس 2009، حيث يقيم مجلس التعاون الخليجي حوارات استراتيجية مع كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وأستراليا وباكستان وكندا وبريطانيا واليابان وماليزيا وتركيا ورابطة دول الآسيان وأذربيجان ورومانيا ونيوزلندا والمكسيك وجورجيا وأوكرانيا وجمهورية البيرو. وبالإضافة إلى ذلك، يتم التحضير لعقد حوارات مماثلة مع دول وعدد من التجمعات الإقليمية الأخرى. إضافة إلى العمل على تأسيس عدد من الحوارات الاستراتيجية مع دول جديدة، شملت كندا والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل.

انطلاقاً مما سبق، يستهدف هذا الملف قراءة في أهمية الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال محورين رئيسيين:

الأول: يقدمه السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر، حول الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعزيز الدور الإقليمي والدولي، مع تقديم نبذة مختصرة حول أهمية هذه الحوارات الاستراتيجية، والآلية التي تعمل في إطارها.

أما الثاني، فيقدمه خالد بن إبراهيم الفضالة عبر قراءة في الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي.

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي

السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر¹

الملخص:

يتناول التقرير الآتي:

أولاً: استعرض سريعاً علاقة الانسحاب البريطاني من شرق السويس وتصفية جميع القواعد البريطانية العسكرية بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في (مايو 1981م)؛ لسدّ الفراغ السياسي والأمني البريطاني والوقوف أمام الأطماع الإيرانية في التوسع والسيطرة على المنطقة.

ثانياً: تناول دور الولايات المتحدة الأمريكية في سدّ فراغ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي لحماية المصالح البترولية والاستراتيجية والاستثمارات الغربية، وحماية الدول الجديدة حديثة الاستقلال من التسلل الشيوعي إلى الخليج العربي الذي كان قابضاً في اليمن، وتغيّر قواعد العلاقات واللعبة السياسية في المنطقة بسبب قيام الثورة الخمينية في إيران عام (1979م)؛ وتغلغل اليد الإيرانية في عدد من الملفات والأوراق السياسية المهمة، وتأثيراتها السلبية على دول المنطقة التي من أبرزها قيام عدد من الحروب في منطقة الخليج العربي في الفترة (1980م - 2003م).

ثالثاً: تطرّق لسياسة دول مجلس التعاون من أجل تعزيز علاقاتها الخارجية من خلال البدء في الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى، باعتبارها آلية مهمة تساعد في تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية، والخطوات التي اتخذتها دول المجلس بعد قرار المجلس الوزاري في (1 مارس 2001م) بتكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون إعداد رؤية حول مدى الاستفادة من الحوارات الاستراتيجية، مما كان له أثر في فتح أبواب واسعة لإقامة حوارات استراتيجية مع عدد من الدول الصديقة والمجموعات الاقتصادية المهمة في العالم.

رابعاً: سلّط الضوء على المبادئ التي تقوم عليها الشراكة الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى كاحترام السيادة والاستقلال الوطني لجميع الدول، وحرمة الحدود والسلامة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

1 الوكيل السابق لوزارة الخارجية بمملكة البحرين للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون، محلّل الشؤون الإقليمية ومجلس التعاون

خامساً: تناول المجالات محل اهتمام الشراكة الخليجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى بالتنسيق والتشاور السياسي والدبلوماسي تجاه القضايا الدولية والإقليمية، وتقوية التعاون الأمني والدفاعي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتعميق التعاون في مجال البحوث العلمية والاستراتيجية بين الجامعات ومراكز الأبحاث، والعلاقات البرلمانية والشبابية، وعلاقات منظمات المجتمع المدني المختلفة.

سادساً: تناول النتائج الإيجابية للحوارات الاستراتيجية على المستوى السياسي والاقتصادي، ومساهمتها في تعزيز العلاقات في الإطار الجماعي على مختلف المستويات، ومساعدتها على تبادل الخبرات بين المختصين في دول مجلس التعاون ونظرائهم في الدول الأخرى، وتعريفها بمجلس التعاون وتقدير دوره وأهدافه وإنجازاته على المستويات الدولية والإقليمية، وتحقيقه لرؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية تدعم البيئة الأمنية المستقرة للنشاط التجاري والصناعي، وانعكاس ذلك على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، واتخاذ مواقف متطابقة حول القضايا السياسية في المحيط الجغرافي المشترك، والمساهمة في إيجاد حلول لها بما يخدم المصالح العليا.

سابعاً: أكد أن الحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والدول الصديقة والمجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم خطوة بنّاءة في سبيل توثيق الروابط الاقتصادية والاستراتيجية، وخلق رؤية جديدة تتسم بالفاعلية والرغبة في استكشاف آفاق أوسع لفرص الاستثمارات، وفتح أسواق واعدة جديدة للمنتجات الخليجية، وشدّد على أهمية المحافظة على جوهر تلك الحوارات والحرص على استمراريتها.

تقديم:

أعلنت بريطانيا في (16 يناير 1968م) سياسة الانسحاب من شرق السويس وتصفية جميع قواعدها العسكرية وسحب عشرات الآلاف من العسكريين وعائلاتهم؛ بسبب عجزها عن الإنفاق على شبكة مصالحها الاستراتيجية والتجارية والترتيبات العسكرية الدفاعية في تلك المنطقة؛ نتيجة للعجز الكبير الذي أصاب الخزانة البريطانية عام (1964م)، ووصل إلى (800.750) مليون جنيه إسترليني؛ وهبوط الجنيه الإسترليني في خريف (1967م) إلى مستويات حادة، ممّا دعا رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن إلى الإعلان في خطاب ألقاه أمام مجلس العموم في (يناير 1968م) عن تخفيض كبير جداً في الإنفاق وعن التصميم على الانسحاب كلياً من المنطقة مع نهاية (1971م) حيث قال (.. لقد قرّرنا أيضاً سحب قواتنا من الخليج في التاريخ نفسه..)؛ ليؤكد هذا القرار التاريخي الصعب أفول شمس الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس على امتداد الكرة الأرضية إلى الأبد، وليشكّل صدمة كبيرة لدى حكام الخليج للأسباب

الآتية:

1. الأطماع الإيرانية في الخليج العربي باعتباره بحيرة للنفوذ الإيراني وامتداداً لامبراطوريتها التاريخية.

2. الخلافات الحدودية القائمة بين بعض الإمارات أو المشيخات الخليجية.

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة سدّ فراغ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي؛ وذلك بعد أن أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسينجر في صيف (1968م) عن (الخطّة الكبرى) أو (grand design) التي يكون لواشنطنون بموجبها الإشراف على الخليج العربي لحماية المصالح البترولية والاستراتيجية والاستثمارات الغربية وأمن إماراته الجديدة حديثة الاستقلال من التسلل الشيوعي إلى الخليج العربي الذي كان قابلاً في اليمن.

ولخطّة كيسنجر الكبرى أو (grand design) ركائز ثلاث، هي:

الركيزة الأولى: المملكة العربية السعودية، وتمثّل الجانب العربي بعد هزيمة مصر عام (1967م)، حيث كان للسعودية الدور الرئيسي في حماية المصالح العربية وأساس أمنها واستقرارها حتى يومنا هذا.

الركيزة الثانية: إيران الشاهنشاه، الذي كان يلقّب بشرطي الخليج؛ بسبب علاقاته الوثيقة مع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد؛ لذلك أصبحت إيران من أهم حلفاء أمريكا في المنطقة لنجاح نظرية كيسنجر.

الركيزة الثالثة: الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستحمي مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وتراقب خطوط الملاحة الدولية، وتحافظ على تدفق النفط إلى العالم، وستستلم دور بريطانيا في حماية الدول الخليجية الجديدة التي انضمت للتو إلى الأمم المتحدة من المدّ الشيوعي الذي كان في أوج نشاطه الأيدلوجي في العراق وسوريا.

إلا أنّ ما وادّ (خطّة كيسنجر الكبرى) هو قيام الثورة الخمينية في إيران عام (1979م) التي غيّرت قواعد العلاقات واللعبة السياسية في المنطقة؛ وتغلغل اليد الإيرانية في عدد من الملفات والأوراق السياسية المهمة التي لها تأثيرات سلبية على دول المنطقة العربية، وأثارت تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة حالة من الانقسام والعداء الطائفي الحاد بين السنّة والشيعة على امتداد الوطن العربي عموماً ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وكان من أبرز تداعياتها قيام العديد من الحروب في منطقة الخليج العربي، وهي (حرب الخليج الأولى) بين العراق وإيران التي استمرت ثماني سنوات (22 سبتمبر

1980م - 20 أغسطس 1988م)، و(حرب الخليج الثانية) التي احتل فيها الرئيس العراقي صدام حسين الكويت، واستمرت من (2 أغسطس 1990م - 28 فبراير 1991م)، و(حرب الخليج الثالثة) التي احتلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي العراقية في (20 مارس 2003م) وانتهت بشكل رسمي في (15 ديسمبر 2011م).

ومع الانسحاب البريطاني الذي خلّق أجواء مشحونة بالتوتر والقلق، ومزدحمة بالكثير من التساؤلات والمفاجآت غير المتوقعة؛ خاصة بعد ظهور النفط وتحوّل الخليج العربي إلى محط أنظار وأطماع الدول الكبرى في العالم نظراً لمركزه الاستراتيجي في طريق الملاحة التجارية الدولية وما يملكه من ثروة نفطية طائلة؛ وتجدّد المطالب الإيرانية بالبحرين؛ واحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وعدد من الجزر الصغيرة مثل (أم الغنم وهنجام)، وجّد أمراء وشيوخ الإمارات العربية الصغيرة المتزامية على رمال الخليج الساخنة بأنّ لهم كيانات سياسية مستقلة، وأنهم أصحاب قرار سياسي مستقل في علاقاتهم الخارجية مع دول العالم ومع جيرانهم في الإقليم، وذلك بعد أن كان النفوذ البريطاني السياسي في الخليج هو الذي يدير شؤونهم الخارجية ويحدّ من تحركاتهم وأنشطتهم البحرية، ويمنعهم من بناء القلاع والأبراج والحصون، ومنع القرصنة البحرية، والاتجار بالرق؛ وذلك بموجب المعاهدة العامة للسلام الموقعة عام (1820م) بين حكام الخليج والإمبراطورية البريطانية والتي أشرفت على تطبيق أحكامها وأهدافها (شركة الهند الشرقية) تحت غطاء حفظ الأمن والسلام في الخليج العربي وعدم مهاجمة السفن البريطانية.

وما أثار مخاوف الإمارات الصغيرة القابعة على الساحل الجنوبي للخليج العربي أنّ علاقاتهم لم تكن مستقرة مع جيرانهم في الشمال؛ بسبب أطماعهم التاريخية وتطلعاتهم التوسعية، ممّا دفع أمراء وشيوخ الإمارات المستقلة عام (1971م)، والتي دخلت في عضوية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛ للبحث عن آليات جديدة لبناء هيكل آمن وجديد للأمن الخليجي، فكان تأسيس (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الذي تمّ التوقيع على نظامه الأساسي في مدينة أبوظبي في (25 مايو 1981م).

لقد كان لقيام مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة الحسّاسة من تاريخ الخليج العربي؛ بسبب الحرب الدائرة بين الجارين الكبيرين (إيران والعراق)، ثلاثة أبعاد مهمّة للعلاقات القائمة بين دول المجلس حديثة الاستقلال في عالم جديد تتشابك فيه العلاقات الدولية والإقليمية، وتلزمها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتتلخّص الأبعاد الثلاثة في الآتي:

أ. **البعد السياسي:** الذي يعتمد على نظام العلاقات السياسية التاريخية والموروثات القبلية لدول الخليج؛ لما يربط أمراء وشعوب دول المجلس من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة سياسية

متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية ووحدة الهدف والمصير المشترك.

ب. **البعد الاقتصادي:** وهو بعد ذو ملامح سياسية، ويركّز على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس للوصول إلى المواطنة الخليجية الكاملة، والعمل على تعزيز الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة وتسخيرها لمصلحة الشعوب الخليجية على كافة الأصعدة.

ت. **البعد الثقافي والديني:** الذي يشكّل التكوين الرئيسي لشعوب مجلس التعاون وحضارتها الممتدة إلى أقدم الحقب التاريخية، إلى جانب التقارب الذي عزّزته الرقعة الجغرافية المنبسطة والبيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان دول المجلس، ويسّرت لهم الاتصال والتواصل، وأوجدت تجانساً في الهوية والقيم والعادات والتقاليد.

ومما لا شك فيه أنّ دول مجلس التعاون التي عملت على تعزيز وتفعيل علاقاتها (الخليجية الخليجية) للوصول إلى أعلى درجات التنسيق والتعاون الداخلي فيما بينها للوصول إلى التكامل الاقتصادي والمواطنة الخليجية الكاملة ودعم دورها وتأثيرها الدولي، وجدت أن تفعيل علاقاتها السياسية والاقتصادية بالعالم يتطلّب توسيع مدها وآفاقه، بما يدعم وحدتها وكيانها واستقلالها ودورها البارز في الملفات الدولية والإقليمية، خاصة تلك التي تمس أمنها واستقرارها ومصالحها.

ومن هذه المنطلقات أدركت دول مجلس التعاون أهمية البدء في الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى، باعتبارها آلية مهمة تساعد في تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية.

وإدراكاً منها بأن دورها المستقبلي يجب أن يكون على مستوى التحديات القائمة؛ ليتمكن من التأثير في مجريات السياسات الدولية والتعامل مع التحولات العالمية التي باتت تشكّل حركة التاريخ الحديث، اتخذ المجلس الوزاري في دورته العاشرة بعد المائة في (1 مارس 2001م) قراراً مهماً، وذلك بتكليف الأمانة العامة للمجلس إعداد رؤية حول مدى الاستفادة من الحوارات الاستراتيجية، وهو ما كان خطوة مهمة في الطريق الصحيح، وفي الوقت المناسب، لما فتحه من أبواب واسعة لإقامة حوارات استراتيجية مع كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، الصين، روسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، كندا، استراليا، تركيا، الهند، باكستان، أذربيجان، نيوزيلندا، أوكرانيا، بيلاروس، جورجيا، المكسيك، الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، الكتلة الاقتصادية لدول أمريكا الجنوبية (الميركسور).

وقد حدّدت دول المجلس المبادئ التي تقوم عليها الشراكة الاستراتيجية مع هذه الدول في الآتي:

- احترام السيادة والاستقلال الوطني لجميع الدول.

- حرمة الحدود والسلامة الوطنية لجميع الدول.
 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
 - المساواة في تبادل المنافع والمصالح المشتركة.
 - الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي والدولي.
 - تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها لفرض المنازعات.
 - رفض التحريض الإعلامي السياسي.
- أما (الإجراءات التنظيمية لآلية الحوار الاستراتيجي) التي حدّتها الأمانة العامة لمجلس التعاون قبل البدء في الحوار مع أي دولة أو مجموعة اقتصادية فتتلخّص في النقاط الآتية:
- أ. تقييم شامل لجدوى الحوار من الناحية السياسية ومواقف تلك الدول والمجموعات من القضايا التي تهم دول المجلس.
- ب. الأهمية الاقتصادية لتلك الدول والمجموعات، والبعد الاقتصادي في تفعيل التعاون الاقتصادي بينها وبين دول المجلس.
- ت. بحث مجالات التعاون الممكنة لإدراجها على جدول الأعمال، وتحديد مستوى التمثيل في اجتماع الحوار مع تلك الدول والمجموعات الاقتصادية.
- ث. إعداد مشروع مذكرة التفاهم بين الجانبين والتي تتضمّن (أهداف وآليات الحوار ومشروع خطة العمل المشترك)، على أن يقوم كبار المسؤولين من الجانبين بعد الاتفاق على مذكرة التفاهم بعرضها على الاجتماع الوزاري المشترك؛ لإقرارها لتحوّل بعدها إلى الجهات المعنية لدى الجانبين للتنفيذ.
- وتشمل الشراكة الاستراتيجية مع هذه الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى جميع المجالات، ومن أهمها:
- التنسيق والتشاور السياسي والدبلوماسي تجاه القضايا الدولية والإقليمية.
 - تقوية التعاون الأمني والدفاعي بشتى فروع.
 - استجلاء التهديدات الناشئة وبحث سبل مواجهتها.
 - تعزيز العلاقات الاقتصادية، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والمصارف، وتشجيع القطاع الخاص في الدخول في شراكات ترفع مستوى التعاون في مختلف الأنشطة.

- تعميق التعاون في مجال البحوث العلمية والاستراتيجية بين الجامعات ومراكز الأبحاث.
- تعزيز العلاقات البرلمانية والشبابية، وعلاقات منظمات المجتمع المدني المختلفة.
- تطوير العلاقات في المجالات الصحية والزراعية والصناعية ومجالات النقل الجوي والبحري والاتصالات، بما يسهل حركة انتقال السلع والبضائع والأفراد.
- التعاون في مجال حوار الحضارات والثقافات والأديان؛ بما يعزّز التفاهم الدولي بين كافة الشعوب ويضمن إزالة التوتر وسوء الفهم ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله.

أما الآثار المستهدفة من الحوارات الاستراتيجية كأداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي فهي:

- الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار.
 - تحقيق شراكة استراتيجية تخدم المصالح المشتركة.
 - تعزيز النمو الاقتصادي ونقل الخبرات للاقتصاديات المحلية.
 - التنمية المستدامة وتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات.
 - تشجيع التبادل الثقافي والتعريف بالثقافة والتاريخ المشترك.
 - تحقيق طموحات وآمال الشعوب وتعزيز أواصر الصداقة بينهم.
- وتعتبر الحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الاقتصادية في بداياتها، إلا أن نتائجها الإيجابية بدت واضحة من خلال الآتي:
- أسهمت بشكل كبير في تعزيز العلاقات على مختلف المستويات.
 - ساعدت في تبادل الخبرات بين المختصين في دول مجلس التعاون ونظرائهم في الدول الأخرى.
 - أسهمت في التعريف بمجلس التعاون وتقدير دوره وأهدافه وإنجازاته.
 - عزّزت حضور المجلس على المستويات الدولية والإقليمية، وما يؤكد ذلك طلبات الكثير من الدول إقامة حوارات استراتيجية مع دول مجلس التعاون.
- ومع ذلك تبقى بعض الاستثناءات في المباحثات المتقدمة مع بعض المجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان).

ويمكن إيجاز ذلك في الآتي:

- **الاتحاد الأوروبي:** على الرغم من العلاقات التاريخية القديمة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على المستوى السياسي والتجاري؛ إلا أنَّ المفاوضات التجارية حول اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين لم ترَ النور حتى الآن رغم مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على بدء المفاوضات، والسبب في ذلك يعود إلى فرض الجانب الأوروبي لرسوم الصادرات، حيث طالب الجانب الخليجي بعدم قرض رسوم على صادراته النفطية والبتروكيماويات إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ لتكون لها قدرة تنافسية مع مثيلاتها الأوروبية، مستنديين في ذلك على ما تنصّ عليه أنظمة وقوانين منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص، وقد وافق الجانب الأوروبي على عدم قرض رسوم على المنتجات الخليجية لمدة محدّدة لا تزيد عن أربع إلى خمس سنوات، إلا أنَّ الجانب الخليجي رفض هذا العرض.

وأمام هذا البند تعطلّ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين أهم مجموعتين اقتصاديتين في العالم.

- **رابطة دول الآسيان:** على الرغم من وجود الإرادة السياسية لدى دول جنوب شرقي آسيا والرغبة في تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون؛ إلا أنَّ عدم وجود الإجماع من جانب الآسيان والإمكانات الفنية واللوجستية والمالية، حالت جميعها دون تحقيق الحوار لأهدافه بالشكل المطلوب، وعلى النحو الذي يتناسب والفترة الزمنية لعمره الذي بدأ في المنامة (مايو 2009م).

أما جدوى الحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون الخليجي والدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى فيمكن تلخيصها في النواحي الآتية:

1. **من الناحية السياسية:** إنَّ الارتباط الوثيق للمصالح الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول والمجموعات الاقتصادية مفيد جداً في دعم وتأييد قضايا دول المجلس في المنظمات والمحافل الدولية، خصوصاً في القضايا التي تهم دول المجلس كقضايا حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، أو القضايا ذات الاهتمام المشترك في الأمم المتحدة، والتي من أهمها الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، وعلى وجه التحديد (مملكة البحرين) التي قدّمت للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ (2 أكتوبر 2015م) شكوى رسمية ضد إيران وتدخلاتها غير المسبوقة في الشأن الداخلي البحريني والتي تجاوزت الأعراف الدبلوماسية.

2. **من الناحية الاقتصادية:** تتمتع هذه الدول والمجموعات الاقتصادية بأهمية اقتصادية كبيرة مرتبطة بمصالح تجارية مشتركة مع دول مجلس التعاون؛ نظراً لما تحتله من مراكز متقدمة في اقتصاديات العالم وتأثيراتها على مساراته الاقتصادية، وما يربط بعضها بدول المجلس من علاقات

صداقة تاريخية كالهند التي كانت جوهرة التاج البريطاني ومصدراً أساسياً لاستيراد كافة احتياجات دول المجلس من الأخشاب والفحم والإسمنت والحبال السمكية والحريز، بالإضافة إلى الشاي والسكر والأرز والدقيق والتوابل.

3. **من الناحية الاستراتيجية:** انطلاقاً من تشابك المصالح التجارية والاقتصادية وما تشكّله دول المجلس من كونها أكبر مخزون للنفط في العالم الذي يحرك عجلة الاقتصاد في هذه الدول والمجموعات والتي أصبحت محط أنظار العالم وقواه المتنافسة، أدى إلى بروز رؤية استراتيجية موحّدة بين دول المجلس وهذه الدول والمجموعات تجاه أهمية تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي المشتعلة؛ نظراً لما شهدته من تطورات سياسية كبيرة وحروب وصراعات قوية كالثورة الإيرانية (1979م)، والحرب العراقية الإيرانية (1981م)، والغزو العراقي على الكويت (1990م)، والغزو الأمريكي على العراق (2003م)، ممّا أوجد اتفاقاً وتفاعلاً دولياً على أهمية تأمين مصادر النفط وتدفقه إلى الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للحوار مع الدول، فإنه على الرغم من وجود بعض القواسم المشتركة بين دول مجلس التعاون وعدد من الدول، إلا أنه تبقى هناك بعض المعوقات التي تقف أمام تطور العلاقات التجارية والاقتصادية معها؛ لأسباب متعددة كالقوانين والتشريعات الوطنية أو الظروف الخاصة بالبيئة الاقتصادية لهذه الدول، وفيما يلي تقييم للحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون الخليجي والدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى:

1. جمهورية أذربيجان: من الدول التي لها علاقات جيدة بدول مجلس التعاون، إلا أن العلاقات التجارية معها ما زالت متواضعة؛ بسبب اقتصادها الصغير المعتمد على الغاز والنفط بشكل رئيسي، ويعتبر القطاع الصناعي وخاصة الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز من أهم القطاعات الإنتاجية فيها.

2. كوريا الجنوبية: تحتل المرتبة الخامسة عشرة كأكبر اقتصاد عالمي، وعضو في (مجموعة العشرين) (G20)، وحققت على مدى العقود الأربعة الماضية معدلات نمو عالية، وأصبح اقتصادها يعتمد على الصناعات ذات التقنية العالية، وتعاني من ضعف في مصادر الطاقة؛ فهي تستورد 97% من احتياجاتها من الطاقة من دول مجلس التعاون؛ لذلك تعتبر شريكاً تجارياً مهماً جداً، ويمكن تعزيز التبادل التجاري معه من خلال إبرام اتفاقية للتجارة الحرة.

3. البرازيل: تحتل المرتبة السابعة في العالم في حجم الاقتصاد، وهي من الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي، وعضو في (مجموعة البريكس) (Brics)، وأكبر أعضاء اتحاد التكتل الاقتصادي (الميركيسور)، وثاني منتج للنفط في أمريكا الجنوبية، وتحتل المركز الأول في إنتاج البن وفول الصويا والقمح والذرة وقصب السكر والكاكاو، وثاني أكبر مالك للمواشي بعد الهند، وأكبر منتجي اللحوم في العالم، لذلك

فإن إجراء الحوار الاستراتيجي معها يحقق الكثير من الفوائد الاقتصادية لدول المجلس.

4. سويسرا: تتمتع بأحد أهم الاقتصاديات الأوروبية، وتجاوز حجم التبادل التجاري بينها وبين دول مجلس التعاون ثمانية مليارات دولار، وتعتبر شريكاً مهماً لدول المجلس في تجارة الخدمات، خاصة في مجال التأمين والأموال، إلا أن ما يؤخذ عليها مؤخراً موافقها في مجلس حقوق الإنسان ضد مملكة البحرين، واتخاذ المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون عدداً من العقوبات الاقتصادية المتوقع تطبيقها في حالة استمرارها بذات النهج.

5. سنغافورة: ترتبط بدول مجلس التعاون باتفاقية للتجارة الحرة، تمّ التوقيع عليها في (15 ديسمبر 2005م)، وتعتبر شريكاً تجارياً يزداد أهمية بالنسبة لدول المجلس؛ لما تتمتع به من بيئة استثمارية مواتية، خاصة في مجال تقنية المعلومات والطاقة، وتعتبر حلقة وصل مهمة مع دول جنوب آسيا، وكان لها دور مهم وأساسي مع مملكة البحرين في إنشاء الحوار الخليجي مع دول جنوب شرق آسيا (رابطة الآسيان).

6. الهند: لها علاقات تجارية تاريخية وصداقة مع دول مجلس التعاون، وتأتي أهميتها كونها عاشر أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وثاني أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، وثالث اقتصاد من حيث القوة الشرائية، وعضو في (مجموعة العشرين) (G20)، وعضو في (مجموعة البريكس) (Brics)؛ لذلك فإنها تعتبر أكبر الشركاء التجاريين لمجلس التعاون.

7. كندا: تبدي اهتماماً خاصاً بتعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون في جميع المجالات، وهي تحتل المرتبة الحادية عشرة من حيث حجم الاقتصاد، وعضو في (مجموعة العشرين) (G20)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتتمتع بيئة استثمارية مشجعة جداً، ولديها علاقات ثقافية وتعليمية قوية مع دول مجلس التعاون.

8. اندونيسيا: تحتل المرتبة السادسة عشرة من حيث حجم الاقتصاد، والمرتبة الرابعة من حيث عدد السكان، وتعتبر أكبر دولة إسلامية في عدد السكان، ولها علاقات تاريخية وثقافية بالغة الأهمية مع دول مجلس التعاون، وتعتبر أسواقها من الأسواق الواعدة للمنتجات الخليجية والاستثمار في جميع المجالات، وتشكّل علاقاتها الاقتصادية والتجارية الواسعة مع الدول الآسيوية أهمية كبرى بالنسبة لدول المجلس؛ نتيجة لارتباطها بعدد من الترتيبات واتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول الآسيوية المهمة مثل (اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (AFTA)، واتفاقية آسيان - الصين للتجارة الحرة (ACFTA)، واتفاقية إندونيسيا واليابان (IJEPA)، واتفاقية آسيان - كوريا الجنوبية (AKFTA)).

9. بنجلادش: عضو مهم في منظمة التعاون الإسلامي، وهي ثالث أكبر دولة إسلامية من حيث عدد

السكان، وتعتبر سوقاً واعدة للمنتجات الخليجية وللاستثمار الخليجي في الزراعة والصناعة، ولديها العديد من الترتيبات واتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول الآسيوية.

10. مالطا: عضو في الاتحاد الأوروبي، ولها تاريخ عريق وثقافة مشتركة مع العالم العربي بحكم قربها من سواحل الدول العربية في شمال أفريقيا، وتتبنى مواقف مؤيدة للعرب ودول مجلس التعاون في إطار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ولديها الكثير من الإمكانيات الواعدة للاستثمار بهدف التصدير إلى الأسواق الأوروبية.

أهداف الحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى:

أولاً: تعزيز العلاقات الثنائية من خلال تهيئة الإطار المؤسسي لتشجيع التعاون، وإجراء مشاورات شاملة في المجالات السياسية والدفاعية والأمنية والثقافية، بما ينسجم وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً: تحقيق رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية؛ تساعد على تعزيز وتشابك المصالح التجارية المشتركة، وتشجيع الاستثمارات، سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص، بما يعزز توفير البيئة الأمنية المستقرة للنشاط التجاري والصناعي، وينعكس على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ثالثاً: التشاور حول القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك في المحيط الجغرافي المشترك، والسعي إلى المساهمة في إيجاد حلول لها بما يخدم المصالح المشتركة بين الجانبين.

آلية اجتماعات الحوارات الاستراتيجية:

إلا أنه من الملاحظ في آلية عقد اجتماعات الحوار الاستراتيجي على المستوى الوزاري التي عادةً ما تُعقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ اهتمام وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحرصهم على أن تكون مشاركتهم مع (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ووزير الخارجية البريطاني) على مستوى المجلس الوزاري لدول الخليج العربية بكامل أعضائه الستة، في الوقت الذي أقرّوا آلية موازية مختلفة عن ذلك في الاجتماعات الأخرى التي تُعقد مع نظرائهم الآخرين من وزراء الخارجية، وذلك بآلية (الترويكا الخليجية) التي تتمثل بدولة الرئاسة الخليجية الحالية، ودولة الرئاسة الخليجية القادمة، والأمين العام لمجلس التعاون؛ وذلك بسبب ضغط الاجتماعات والمؤتمرات وحضور بعض الخطب المهمة في الجمعية العامة لرؤساء الدول وحفلات الاستقبال التي يحضرها وزراء الخارجية والتي قد تصل إلى عشرين فعالية يومياً وفي فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الواحد، وقد سببت هذه الآلية الكثير من الإحراج، وعدم ارتياح عدد من وزراء خارجية الدول الكبرى كالاتحاد الروسي وجمهورية الصين، اللذين كانا يصرّان على ضرورة أن يكون اجتماع الحوار

الاستراتيجي معهما على مستوى المجلس الوزاري بكامل هيئته.

إنّ الحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم، خطوة بناءة تهدف إلى توثيق الروابط الاقتصادية والاستراتيجية من خلال التعاون في شتى المجالات، ورؤية جديدة تتسم بالفاعلية والرغبة في استكشاف آفاق أوسع لفرص الاستثمارات، وفتح أسواق واعدة جديدة للمنتجات الخليجية؛ لذلك فإنه من الأهمية بمكان المحافظة على جوهر تلك الحوارات والحرص على استمراريتها، والعمل على زيادة قوتها وجاذبيتها وتطويرها بما يتلاءم ومصالح وأهداف واهتمامات دول المجلس الاقتصادية والاستراتيجية؛ وذلك من أجل تنشيط وتنويع اقتصادياتها وتعزيز مكانتها العالمية واستقرارها في ظلّ التحديات التي تواجهها الأسواق المتقدمة والناشئة في الاقتصاد العالمي؛ للحفاظ على نمو اقتصادي مستدام ومستمر، وإرساء الأسس السليمة لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة، ممّا سيكون له تأثير مباشر في الارتقاء بالمكانة العالمية لدول مجلس التعاون.

المراجع:

1. كتاب: الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي - إيهاب عُمر - دار الحياة للنشر والتوزيع - 2011م.
2. بحث: سياسة شرق السويس البريطانية الجديدة - عبدالله الأشعل - 31 يناير 2015م.
3. تقرير: الانسحاب البريطاني من المنطقة هيأ الأجواء لإقامة الاتحاد - جريدة الاتحاد - 16 نوفمبر 2011م.
4. تقرير: سياسة القوة في مرحلة انتقالية - فيصل بن سلمان آل سعود.
5. بحث: تطوّر المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث - (التقرير السياسي) عدد فبراير 1982م.
6. تقرير: محفزات النمو - آرنست انديونج - جريدة الرياض - 16 أكتوبر 2014م.
7. مجموعة تقارير من أرشيف الأمانة العامة لمجلس التعاون - الرياض.

قراءة في الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي

خالد بن إبراهيم الفضالة¹

مقدمة

جاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي - في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي - ضمن الرؤية المشتركة للدول الأعضاء؛ لأهمية الأمن الإقليمي فيما بينها. وقد كان اتساع التعاون الدولي للدول الأعضاء منبثقاً من المخاطر المتزايدة للأمن الإقليمي الناجمة عن السياسة الخارجية الإيرانية، وكان مرتكزاً أساسياً لقيام هذا المجلس.

ولا شك أن حصد إيران - بدعم روسي - لمكاسب ميدانية في سوريا، وتعزيز قوتها بعد الاتفاق النووي، سيجعل من أي حوار استراتيجي محتمل مبنياً على تقديم تنازلات خليجية. فهل تتخذ الدول الخليجية وإيران القرار الصعب، بالجلوس إلى طاولة حوار استراتيجي واقعي؛ لإنقاذ المنطقة من شرور الحروب.

نعتقد أن على دول مجلس التعاون الخليجي - وقبل البدء بالحوار المحتمل مع إيران - أن تضع استراتيجية مشتركة، مستمدة مما تم اكتسابه بعد عاصفة الحزم، للتعامل مع إيران، وأن تكون هناك رؤية واضحة متفق عليها، لكيفية التفاوض مع إيران، وللأسس الممكنة لقيام مثل هذا الحوار.

هناك محاولة أمريكية إيرانية لتقريب وجهات النظر الخليجية الإيرانية، وهذا التقريب لن يكون عملياً وناجحاً دون تجاوز التعقيدات على أرض الواقع، وبخاصة التواجد والتدخل الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن، إضافة إلى قضية الجزر الإماراتية المحتلة.

وهنا نتساءل عن آليات الحوار وإمكانية تحقيق نتائج، طالما ظلت إيران تدعم التطرف والإرهاب والطائفية، وهل سيكون الصراع أحد ملامح مستقبل المنطقة، أم أنه يمكن أن يكون هناك تفاهم آخر من خلال الحوار؟ وما هي متطلبات الحوار من جانب إيران؟

تستهدف هذه الورقة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال المحاور التالية:

1. الحوارات الاستراتيجية لدول الخليج العربية مع الدول والتجمعات الإقليمية.

2. الاتفاق النووي الإيراني والموقف الخليجي.

3. التوتر في العلاقات الخليجية - الإيرانية بعد الاتفاق النووي.

4. بين الحوار الاستراتيجي والصراع.

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة - مملكة البحرين

أولاً: الحوارات الاستراتيجية لدول الخليج العربية مع الدول والتجمّعات الإقليمية

تهدف الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الأخرى بشكل متكامل، وذلك عبر الحوار المتبادل حول المصالح والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ويشمل ذلك المجالات السياسية، والاقتصادية، والتنموية، وغيرها من المجالات التي يتفق الجانبان على إدراجها في الحوار.

في هذا السياق، تأتي أهمية الحوارات الاستراتيجية التي تقيمها دول المجلس مع عدد من الدول الكبرى والتجمّعات الإقليمية، كآلية مهمة، في تفعيل السياسة الخارجية للدول الخليجية، وتأسيس أطر تتسم بالاستقرار والانتظام في تفعيل العلاقات الخليجية مع العالم الخارجي، تصبّ جميعها في صالح تعظيم مكاسب الدور الإقليمي والدولي لدول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة واحدة.

وتمّ استحداث هذه الآلية المهمة خلال اجتماع المجلس الوزاري الخليجي، في دورته العاشرة بعد المائة، والذي عقد في الأول من مارس 2009م، حيث تمّ تكليف الأمانة العامة بإعداد رؤية وتصور، عن مدى الاستفادة من الحوارات الاستراتيجية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك عن مستوى التمثيل في الاجتماعات المشتركة. وقد أعدت الأمانة العامة تصوراً لآلية الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية.

وحتى الآن، يقيم مجلس التعاون الخليجي حوارات استراتيجية مع كلّ من: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، وأستراليا، وباكستان، وكندا، وبريطانيا، واليابان، وماليزيا، وتركيا، ورابطة دول الآسيان، وأذربيجان، ورومانيا، ونيوزلندا، والمكسيك، وجورجيا، وأوكرانيا، وجمهورية البيرو. وبالإضافة إلى ذلك، يتمّ التحضير لعقد حوارات مماثلة مع دول وعدد من التجمّعات الإقليمية الأخرى. كما شهدت دول المجلس فعاليات مهمة على صعيد هذه الحوارات، يتعلق أولها بانعقاد الاجتماع الرابع لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك فعاليات الاجتماع الرابع لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين دول المجلس والمملكة المتحدة، كما تمّ عقد أولى جلسات الحوار الاستراتيجي بين تلك الدول وكندا، وكذلك في إطار قرار دول المجلس تأسيس عدد من الحوارات الاستراتيجية مع دول جديدة، شملت بالإضافة إلى كندا، كلّاً من الهند، وكوريا الجنوبية، والبرازيل.

ثانياً: الاتفاق النووي الإيراني والموقف الخليجي

إنّ الاتفاق النووي الذي وُقّع بين إيران ومجموعة دول 1+5، سيساعد إيران على الاحتفاظ ببرنامجها النووي، بمكوّناته الأساسية، مع العمل على إيجاد بعض الآليات لضبط هذا البرنامج، ووقف أي تطور يمكن إيران - من خلاله - من امتلاك السلاح النووي. حيث تضمّنت جولات الاتفاق تحديد سقف للبرنامج النووي مقابل خفض العقوبات المفروضة على إيران. والمقصود بهذا السقف السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم من 3.5% إلى 5%، وهذا السقف ينطبق على مستوى تخصيب اليورانيوم، وليس على الكمية التي يمكن إنتاجها. كما أنه سُمح بموجب هذا الاتفاق لإيران، بحرية الوصول إلى 15 ملياراً من العملة الصعبة، وتبادل الذهب والمعادن النفيسة، وهو ما دفع قطاعات اقتصادية وتجارية في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة؛ للترويج لبرامج استثمارية، في قطاعات السيارات والنقل في إيران.

إنّ المرحلة الانتقالية تعتمد على اختبار النّيّات للوصول لاتفاق نهائي، حيث إنّ خلاصة ما تمّ التوصل إليه هو فتح المجال أمام عودة إيران إلى الإقليم، وممارسة دورها، كقوة إقليمية مؤثرة، واعتبار إيران دولة وليست قضية، كما كان الحال منذ 1979م، وحتى الآن. ويفتح ذلك الباب للتداعيات الاستراتيجية لهذا الاتفاق؛ على اعتبار أنه يمثّل بداية واضحة لنوع من الاختراق في علاقات إيران مع الغرب وأمريكا، بصورة يمكن أن تؤثر على الأوضاع الأمنية، في منطقة الخليج العربي، والقضايا المثارة بداخله.

لكن ما هي التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج؟ لقد غلب على موقف مجلس التعاون الخليجي - ككيان إقليمي- الموافقة المشروطة؛ حيث رحّب المجلس الوزاري الخليجي- خلال اجتماعه في دولة الكويت في 27 نوفمبر 2015م- بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران، شريطة أن يكون ذلك الاتفاق مقدّمة للتوصل إلى حلّ شامل لهذا الملف. كما دعا المجلس إلى تعاون إيران التام مع وكالة الطاقة الذرية، وتحقيق الشروط والمعايير الدولية اللازمة في هذا الجانب.

أمّا بشأن تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي، فإنّ مبعث قلق دول الخليج يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، لاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي. أي أنّ ثمة تخوّفات بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية أخرى - سواء الملف السوري أو اللبناني أو العراقي أو اليمني - تمّ التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدواراً متزايدة في تلك الملفات الإقليمية؛ ممّا يعطي طهران هامشاً أكبر للمناورة، بما يجعل دور هذا الاتفاق هو تفكيك التحالفات الإقليمية في سوريا، وتصبح إيران الضامن الإقليمي لأي اتفاق، يتمّ التوصل إليه لتسوية الصراع الداخلي السوري، وتساندها روسيا؛ باعتبارها الضامن الدولي.

لذلك فإنّ أمام الموقف الخليجي لمواجهة البرنامج النووي الإيراني ثلاثة خيارات، أولها استمرار الدول الخليجية - خاصة السعودية والإمارات - في نهج عدم اتباع سياسات إقليمية، تتماشى كلفة مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات المتحدة، بحيث تكون هناك سياسات أحادية، من شأنها في بعض الحالات، أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، علاوة على وجود اتجاه يحثّ على أهمية تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية - عن طريق إقامة علاقات أوسع مع روسيا وفرنسا- كوسيلة لموازنة التقارب الملموس في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، بالإضافة إلى تطوير الأطر التنظيمية الخليجية، وذلك بتطوير القدرات الذاتية الخليجية، بشكل تدريجي، من خلال تطوير قوة درع الجزيرة، وتنمية قدراتها، وتعديل مهامها؛ لتعمل كقوة تدخل سريع؛ لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد برزت دعوات لسعي دول الخليج لامتلاك برامج نووية خليجية، والتجهيز للمشروع النووي السعودي والإماراتي؛ لموازاة المشروع الإيراني.

ثالثاً: التوتر في العلاقات الخليجية - الإيرانية بعد الاتفاق النووي

تشير بعض المعطيات إلى ارتفاع وتيرة الطابع التدخل الإيراني تجاه بعض دول الخليج، بعد الاتفاق النووي، ولعلّ من أبرزها:

1. التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، حيث اتهمت البحرين، إيران بإرسال شحنات أسلحة إلى خلايا إرهابية؛ من أجل زعزعة أمن واستقرار البلاد، كما اتهمت المنامة، طهران بأنها ضالعة في أكثر من تفجير حديث بالبلاد؛ بهدف ضرب الأمن، وهو ما دفع البحرين لاتخاذ قرارات بسحب سفيرها لدى إيران راشد الدوسري، واعتبار محمد رضا بابائي، القائم بأعمال سفارة إيران لديها، شخصاً غير مرغوب فيه، وتمّ طرده، كما استدعت القائم بالأعمال "بالإنابة" حميد شفيع زاد، وذلك على خلفية التصريحات الصادرة عن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي. وكان وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، قد قال: "إنّ تصرفات إيران تمثل تهديداً لا يقل عن تهديد تنظيم داعش، متّهماً إيران بتهريب أسلحة إلى البحرين"، وقال في تصريحات سابقة: إنّ حجم المتفجرات المهزّبة إلى البحرين كان كافياً لإزالة مدينة المنامة من الوجود، ودعا إيران إلى الالتزام ببنود الاتفاق النووي، وإلى إصلاح علاقاتها بدول الجوار، مؤكداً أنّ الاتفاق النووي الذي أبرمته الدول الغربية مع طهران "لا يغطّي كافة مصادر التوتر مع إيران"، مضيفاً أنه في حال استمرت طهران على نهجها السابق، فلن تكون منطقة الخليج قد تحصّلت - من الاتفاق- على شيء.

2. إقدام السلطات الرسمية الإيرانية على اتخاذ إجراء أحادي الجانب، عبر السماح لشركات محلية بتوسيع أنشطة عمليات الاستكشاف، في حقل "الدرّة" النفطي، الذي تتشارك فيه مع كل من دولة

الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو ما هدد بتجدد النزاع حول هذا الحقل واندلاع أزمة سياسية ودبلوماسية خاصة، بين إيران والكويت.

3. وجّه القضاء الكويتي الاتهام لـ24 شخصاً، فيما عُرف إعلامياً بقضية "خليّة العبدلي" الإرهابية، بـ"التخابر مع جمهورية إيران الإسلامية وجماعة حزب الله، التي تعمل لمصلحتها؛ للقيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت، من خلال جلب وتجميع وحياسة وإحراز مفرقات، ومدافع رشاشة، وأسلحة نارية، وذخائر، وأجهزة تنصت، بغير ترخيص؛ وبقصد ارتكاب الجرائم بواسطتها".

وقد مرّت العلاقات الخليجية- الإيرانية بمنعطفات مختلفة، عبر مراحل زمنية ممتدة، تأرجحت فيها ما بين الصراع والانفراج، فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، مرّت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بفترات متفاوتة ومتقلبة، وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول مجلس التعاون الخليجي حرصاً بالغاً على حلحلة الملفات العالقة بين الجانبين، وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية.

وذلك على النحو التالي:

1. منذ عام 1979م وإبان الحرب الإيرانية-العراقية خلال الفترة 1980-1988م اتسمت بالتوتر الشديد.
2. شهدت العلاقات حالة من الهدوء الحذر عقب الغزو العراقي لدولة الكويت في 2 أغسطس 1990م.
3. ظلّت قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) على رأس قضايا الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.
4. عام 1997م، ومع وصول التيار الإصلاحي للسلطة في إيران إثر فوز محمد خاتمي بالانتخابات الرئاسية، شهدت العلاقات تطورات إيجابية وانفتاحاً غير مسبوق، سواء على صعيد الخطاب السياسي أو السلوك العملي الإيراني.
5. مع عودة المحافظين إلى السلطة- في انتخابات عام 2004م من خلال فوز محمود أحمددي نجاد- عاد التوتر ليُخيم من جديد على مسار العلاقات بين ضفتي الخليج.
6. تعزيز إيران لبرامج التسلّح التقليدية:

ففي أعقاب توقيع إيران الاتفاق النووي بدأت محادثات مع كل من الصين وروسيا؛ من أجل تطوير منظومتها الصاروخية الباليستية، وذلك في انتهاك لقرار مجلس الأمن الخاص بحظر تطوير التسلح التقليدي، من ناحية أخرى فإنّ رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من شأنه تعزيز نفوذ الحرس الثوري الذي يعدّ أحد الأجهزة الأمنية المهمّة في إيران؛ إذ يستحوذ على ثلث الاقتصاد الإيراني؛ حيث لوحظ حرص إيران على استعراض أسلحتها التقليدية، وخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي من خلال القيام بتجربة صاروخ باليستي جديد- في الحادي عشر من أكتوبر 2015م- أطلقت

عليه إيران اسم "عماد"، ويعدّ أول صاروخ إيراني موجّه بدقّة، ولديه القدرة على إصابة أهداف في دول الجوار، وهو الأمر الذي أكّده وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان بالقول "إنّ الصاروخ -عماد- قادر على ضرب أهداف، بدرجة عالية من الدقة، وتدميرها بالكامل؛ الأمر الذي سوف يزيد من قدرة إيران على الردع". وعلى الرغم من أنّ تلك التجربة تعدّ انتهاكاً لقرار مجلس الأمن بشأن الاتفاق النووي، فضلاً عن كونها تتعارض والاتفاق النووي، فإنّ وزير الدفاع الإيراني قال "نحن لا نطلب إذنًا من أحد لتعزيز دفاعاتنا وقدراتنا الصاروخية". ويعدّ ذلك الصاروخ تطوراً نوعياً بالنسبة للتسلح التقليدي الإيراني، وتجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس الإيراني حسن روحاني قال خلال الاحتفال بإنتاج صاروخ باليستي جديد قصير المدى - في 22 أغسطس 2015م - يبلغ مداه 500 كم، إنّ "إيران تتجه نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة الدفاعية خلال العام الأخير".

من ناحية ثانية فإنّ إعلان روسيا خلال شهر نوفمبر 2015م، أنها يمكن أن تسلّم إيران صفقة لصواريخ الدفاع الجوي المتطورة من طراز (إس-300)، والتي ربما تستغرق وفقاً لنيكولاي باتروشفيف سكرتير مجلس الأمن الروسي نصف عام على الأقل، وذلك اعتماداً على صناعة الأسلحة الروسية، بينما أشار علي شمخاني رئيس مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران إلى أنه يتوقّع تسليم تلك الصواريخ هذا العام "الجدير بالذكر إنّ تلك الصواريخ بموجب صفقة عسكرية تمّ توقيعها عام 2007م بقيمة 800 مليون دولار، إلّا أنّ الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف قد حظر تسليمها لإيران عام 2010م؛ تطبيقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 1929م الذي يفرض عقوبات على إيران؛ بسبب برنامجها النووي¹.

رابعاً: بين الحوار الإستراتيجي والصراع

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأخذاً بعين الاعتبار تعدّد وتشابك ملفات وقضايا الحوار والنزاع، بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ باتجاه مسار هذه العلاقات على نحو دقيق. ويمكن القول إنّ ثمة سيناريوهين، يمكن استشرافهما لشكل العلاقات الخليجية - الإيرانية خلال المستقبل المنظور بعد التوقيع على الاتفاق النووي:

1. سيناريو الحوار الاستراتيجي: حيث يؤسّس هذا السيناريو على إقامة حوار جادّ بين الجانبين عبر قنوات إتصال دورية رسمية واضحة، بشأن قضايا الخلاف الرئيسية، وفي مقدمتها السلوك الإيراني التدخلّي في شؤون بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

1 الخبر على الرابط التالي: http://www.akhbar-alkhaleej.com/13536/article_touch/17616.html

ويعدّ هذا السيناريو الأفضل من المنظور الخليجي، لكنّ تحقّقه يظل رهناً بمدى توافر الرغبة الصادقة والإرادة السياسية الحقيقية لدى إيران؛ لتغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادلة، على مبدأ بسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي المستند إلى منطق القوة وحده.

2. **سيناريو الصدام:** يقوم هذا السيناريو على احتمال تصاعد وتيرة التوتر الحالية في العلاقات بين إيران وبعض دول الخليج العربية، وتجاوزها نقطة التوازن، لتصل إلى نوع من الصدام العسكري المباشر، وإن كان محدوداً.

رغم احتمالية حدوثه، تبقى نسبة تحقّق هذا السيناريو عند مستوياتها الدنيا؛ نظراً لكون السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تعتمد القوة منهجاً لإدارة علاقاتها الدولية، وحل قضاياها الخلافية مع دول العالم.

الدعوة للحوار:

1. من الجانب الخليجي

إعلان دول مجلس التعاون- على لسان وزير خارجية دولة قطر الدكتور خالد العطية- الترحيب بالاتفاق مع إيران تطوّراً لافتاً، يأتي بالتزامن مع الاتفاق على تواصل الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، الذي بدأ في كامب ديفيد، بالمطالبة بإجراء "حوار جدّي وبناء مع جيراننا الإيرانيين"، يشمل مسألة "التدخّل" في الشؤون الداخلية لدول الخليج، ومواصلة دعم طهران للرئيس بشار الأسد. فهناك حركة دبلوماسية وسياسية، تتزامن مع التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران. هناك أيضاً حركة اقتصادية وأمنية تفسّر إقبال أميركا وروسيا وأوروبا على إيران، ودول الخليج، جزء منها بطبيعة الحال لتسويق السلاح.

وفي تحرك نوعي في مسار العلاقات الخليجية مع طهران قال وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير "نحن ما زلنا في دول مجلس التعاون نناشد الجارة إيران أن تعمل وفق القواعد الدولية، ومستعدّون لفتح حوار مع إيران، وعليها أن تعمل وفق المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والالتزام بحسن الجوار". تأتي هذه الدعوة الكويتية بعد عشرة أيام فقط من تصريح أمير دولة قطر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بأنّ "الخلافات بين دول الخليج وإيران سياسية، وليست مذهبية، وأعرب عن استعداد بلاده لاستضافة حوار بين إيران ودول الخليج، واعتبر الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 1+5 خطوة إيجابية ومهمّة". ولم يكتف أمير قطر بتوجيه هذه الدعوة، لكنه قدّم تشخيصاً لطبيعة الصراع، ووضع كذلك أساساً واضحاً للحوار المقترح مستنداً إلى أحد أهم المبادئ في العلاقات الدولية، وهو احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الآخرين، والقاعدة ذاتها أكّدت

عليها الكويت. أما الهدف الأكثر أهمية الذي يمكن للحوار أن يسهم في تحقيقه - والذي أشار إليه أمير قطر - فهو ما يمكن تسميته بنزع "الفتيل الطائفي" من الصراع مع إيران، وإبقائه في إطاره السياسي الطبيعي، بعد أن أصبحت الطائفية تغطي على مصطلحات السياسة المعروفة، وتهدّد بانفجار مذهبي إقليمي، قد لا ينجو منه أحد.

2. من الجانب الإيراني

كما سعت طهران عبر "ظريف" - المحسوب على الإصلاحيين - لعقد حوار استراتيجي تاريخي مع دول الخليج حول جميع ملفات المنطقة الساخنة، وعلى رأسها ملف سوريا واليمن و"داعش"، في إطار ما تسمّيه تحسين العلاقات بعد الاتفاق النووي، بالتزامن مع تطور نوعي في الخطاب السياسي، حيث أكّد الرئيس الإيراني حسن روحاني في طهران "على أنه ليس لدينا هلالٌ شيعيٌّ، وإنما لدينا قمرٌ إسلاميٌّ، ويجب أن نتّحد معاً لمواجهة التحديات والمخاطر".

كما اقترح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عقد اجتماع لمجموعة السبع في حضور الدول الأعضاء، في مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى إيران. وفي هذا الإطار قال معاون وزير الخارجية الإيراني للشئون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان إنّ مثل هذا الحوار بحدّ ذاته سيوفر الأجواء؛ لإزالة سوء التفاهم والوصول إلى فهم مشترك لجميع القضايا المطروحة، إضافة إلى التعاون لحلّ الأزمات التي تعاني منها المنطقة، والوصول إلى الأمن والاستقرار المنشودين. ووفق التصريحات الإيرانية فإنّها تهدف - من هذا الحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي - إلى وضع أسس جديدة للعلاقات العربية- الإيرانية، بما يضمن إعادة الأمن والهدوء إلى المنطقة. وفي تصريحات مغايرة لما سبق - عشية عاصفة الحزم - تمّ الإشادة بالعلاقات الأخوية والإسلامية التي تربط إيران بالسعودية، حيث ذكر اللهيان إنّ الحوار الثنائي يُعتبر ضرورة من الضرورات، معرباً عن أمله باتخاذ المملكة العربية السعودية خطوات دبلوماسية؛ لاستغلال الأجواء المتوافرة؛ من أجل خدمة مصالح البلدين.

موقف دول الخليج من دعوة الحوار ومخاوفها المشروعة

الموقف الخليجي من الدعوة التي أطلقتها طهران للحوار، لم تلق ترحيباً من كافة الأطراف الخليجية؛ ففي الوقت الذي رحّبت فيه الدوحة وعمان بهذا الطرح، وقامت بدعمه - وفق تصريحات اللهيان - التي أكّد فيها على أنّ سلطنة عُمان وقطر تعملان على عقد هذا الاجتماع - قبل نهاية سبتمبر - على مستوى وزراء الخارجية في إحدى العواصم. لم تسجّل الكويت موقفاً رافضاً للحوار، وبدأ أنها لا تمنع من إجرائه، أمّا السعودية والإمارات والبحرين فكانت لديهم تحفظات عميقة، على إقامة مثل هذا الحوار، في وقت لا تزال طهران تواصل مساعيها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، بالإضافة إلى استمرار سياستها العدوانية ضد جيرانها.

على صعيد آخر، هناك مخاوف خليجية من أن يكون الخطاب الإيراني الجديد المنفتح على دول الخليج يهدف إلى تمرير ملف رفع العقوبات الدولية - وفق الاتفاق النووي الأخير - خاصة في ضوء ما تشير إليه بعض التقارير من أن دول الخليج تضغط على فرنسا تحديداً؛ لإلزام طهران بالامتثال للبنود الخاصة بالتحقيق من قدراتها النووية ومنشآتها، وتدرك طهران أن أي خلل في التنفيذ سيعرقل رفع العقوبات المفروضة عليها. وثمة تخوفات أخرى من أن يكون هدف طهران من الحوار هو الاعتراف بها كلاعب إقليمي، وشرعنة أدوارها الإقليمية، في الدول العربية، التي دخلت فيها طرفاً مباشراً أو غير مباشر، لصياغة النفوذ الإيراني فيها، وعلى رأسها العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان، وإضفاء شرعية على دورها العسكري، في تلك الدول، تحت غطاء الحرب ضد "داعش".

ورغم العديد من التخوفات الخليجية المشروعة إزاء بدء حوار مع طهران، إلا أنه في ضوء الانفتاح الأوروبي على إيران والتداعيات المرتقبة للاتفاق النهائي حول البرنامج النووي الإيراني، وما قد يترتب على ذلك من تحولات في موازين القوى، بمنطقة الخليج، قد لا تجد دول الخليج أمامها سوى الشروع في بدء هذا الحوار، مع وضع شروط مسبقة له، تضمن عدم التفاف إيران على مجريات هذا الحوار، وألا تستغل؛ لتحقيق أهداف خاصة بها، سواء على صعيد علاقاتها مع العالم الخارجي، أو على صعيد نفوذها في منطقة الخليج.

لكن ما سبب سعي طهران للحوار مع دول الخليج؟

هناك جملة من العوامل التي تدفع طهران لتبني لغة الحوار مع دول الخليج العربي، يمكن إجمالها في:

1. يرى المراقبون أن طهران مهتمة - في هذا الظرف التاريخي - بالتهدئة مع دول الخليج العربي؛ سعياً وراء فك عزلتها؛ ولتسهيل تنفيذ مقتضيات الاتفاق النووي الذي ينطوي على أهمية قصوى، لاسيما في شقه الاقتصادي. فدخل الاتفاق حيّز التنفيذ الفعلي، سينجم عنه الإفراج عن الأصول المالية الإيرانية لدى الغرب، التي تتراوح ما بين 120 إلى 150 مليار دولار. لذلك فتوقيت دعوة الحوار ليس جزافاً؛ حيث ترمي طهران لإرسال رسائل إلى العالم، بأنها قد تغيّرت للأفضل، وأنها تمدّ يدها بالسلام للجميع.

2. إفتضاح الممارسات الإيرانية في البحرين والكويت مؤخراً، ودور طهران الضالع في زعزعة استقرار هاتين الدولتين الجارتين لها. لذا؛ تسعى طهران من خلال هذا الحوار إلى تبرة ساحتها أمام الرأي العام العربي والعالمي.

3. الانعطاف الأمريكي الأخير تجاه طهران قد يدفعها للتقارب مع دول الخليج، في ظل تأكيدات واشنطن أن اتفاق طهران النووي يعدّ صورة مثالية لعلاقة جيدة مع النظام الإيراني. وهو ما سيفضي إلى تهدئة الأوضاع الداخلية بالمنطقة، وتعزيز احتمالات تحسّن العلاقات الإيرانية-الخليجية. كذلك فإن الاجتماع الذي عقده وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" مع وزراء خارجية دول مجلس

التعاون الخليجي في الدوحة بتاريخ 3 أغسطس 2015، أكد قبول الدول الخليجية للتطبيق الكامل للاتفاق النووي؛ لما سيؤدي إليه من إرساء الاستقرار في المنطقة، قد يسهم في هذا التوجه.

4. المسعى الإيراني لإحداث تقارب إيراني خليجي؛ بهدف شرعة الدور الإقليمي، الذي تضطلع به إيران في الدول العربية- التي دخلت فيها طرفاً مباشراً أو غير مباشر، لصياغة النفوذ فيها- وعلى رأسها العراق وسوريا واليمن.

من هنا نرى ما يلي:

يتطلب أي حوار برامجي محتمل بين إيران والخليج وجود ضمانات وإجراءات بناء الثقة وموقفاً خليجياً موحداً، وعدم التفاوض فرادى، وتحديد الخيارات والبدائل، مع وجود دول ضامنة، وعدم التعرض لضغوط. ففكرة الحوار، هي مسألة سياسية، وهي اشتباك مع الآخر؛ للوصول إلى تفاهات وتحقيق نتائج إيجابية، تنعكس على أطراف الحوار، لكنه مع إيران يبدو مختلفاً جداً، فإيران ترغب بحوار وجولات ماراثونية من الحوارات؛ لأنها ترى أن الأطراف الأخرى ليس لديها مشروع استراتيجي موحد من إيران.

وبالتالي يتعين على دول مجلس التعاون وضع مشروع استراتيجي متكامل لإدارة الصراع مع إيران، والتي من شأنها الحد من النفوذ الإيراني، بل وموازنة هذا النفوذ على المديين القريب والبعيد.

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب:

1. القوة، تكنولوجيا المعلومات، ونظرية العلاقات الدولية.
مروة العبيدي
2. التصورات العربية للتهديدات ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.
محمد جاسم علي بوحسن

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

1. منتدى حوار المنامة - الدورة الحادية عشرة، (30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م).
هيئة تحرير الدورية
2. ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثاني، (1 - 2 نوفمبر 2015م).
هيئة تحرير الدورية

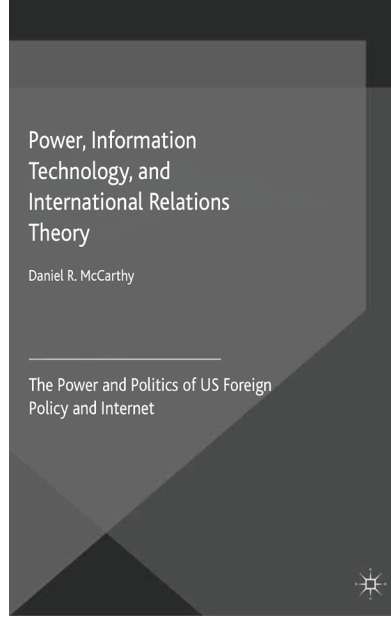
ثالثاً: الوثائق:

1. الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مدينة الرياض، (10 نوفمبر 2015م).
2. الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع لمجلس النواب والشورى بمركز عيسى الثقافي، (11 أكتوبر 2015م).
3. البيان الصحفي للدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري، (15 سبتمبر 2015م).
4. البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، (الدوحة، دولة قطر في 3 أغسطس 2015م).
5. البيان المشترك في ختام جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي باراك أوباما، (واشنطن 4 سبتمبر 2015).

تقديم الملف

انطلاقاً من الدور المهم الذي تضطلع به مراكز الدراسات والأبحاث تجاه رصد وتحليل واستشراف التحولات الإقليمية والعالمية، فقد لوحظ مدى انعكاس تلك التحولات على عمل تلك المراكز من خلال الإصدارات والمؤتمرات التي نظمتها تلك المراكز والتي كان بعضها تقييماً لتلك التحولات والبعض الآخر كان استشرافاً لها.

ومع التسليم بتعدد تلك الإصدارات والمؤتمرات فإنه كان هناك حرص من جانب هيئة تحرير الدورية على انتقاء تلك التي ترتبط بشكل وثيق بقضايا دول مجلس التعاون سواء المؤتمرات التي عقدت داخل مملكة البحرين أو خارجها، فضلاً عن اختيار بعض الإصدارات المهمة المرتبطة في غالبيتها بملف العدد، بالإضافة إلى التركيز على الاختيار الدقيق للوثائق ذات الصلة بتلك التطورات -ومملكة البحرين بشكل خاص- والتي تتكامل فيما بينها؛ لتقديم معلومات مهمة تكون ذات فائدة لذوي الاختصاص.



Daniel R. McCarthy

Power, Information Technology, and International Relations Theory

The Power and Politics of US Foreign Policy and Internet

(Palgrave Macmillan – 2015)

**القوة، تكنولوجيا المعلومات، ونظرية العلاقات الدولية
السلطة والسياسة، للسياسة الخارجية الأمريكية، وشبكة الإنترنت**

عرض: مروة العبيدي¹

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

نشر الكاتب دانيال مكارثي، المحاضر المتخصص في العلاقات الدولية - في جامعة ملبورن في أستراليا- كتاباً حول التكنولوجيا المعاصرة وعلاقتها بالعلاقات الدولية وخاصة السلطة والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

رغم الباحث في كتابه على السياسة الأمريكية تجاه الإنترنت؛ باعتبارها شكلاً من أشكال القوة في السياسة العالمية، مع مراعاة أهمية الثقافة المادية العالمية، بناء على نظريات العلاقات الدولية، وأن تعيد النظر في كيفية فهم التكنولوجيا، كشكل من أشكال السلطة الاجتماعية.

ويرى الكاتب أنه يجب معاملة التكنولوجيا في عالمنا الحصري كمؤسسات دولية، وأن التكنولوجيا تلعب دوراً كأي مؤسسة أخرى في الدولة، حيث إن لها كياناً سياسياً واجتماعياً، وأن معاملة التكنولوجيا - كمؤسسة - تخلق دور القوة في العلاقات الدولية.

كما يناقش الكاتب سياسة التكنولوجيا، ومن خلال البحث يؤكد أنه من الصعب فهم كيفية صناعة "أجسام" التكنولوجيا وتطويرها، إذا أهملنا دور التعدد المجتمعي، أي إذا لم ننظر إلى هذه القضية كقضية دولية، ومن منطلق الولايات المتحدة يجب على الحكومة مراعاة تطور التكنولوجيا من منطلق عالمي، وليس محدوداً حول مصالحها كدولة مستقلة.

بدأ الكاتب بتحليل نظري للمنهج التاريخي المادي حول علاقة القوة والتكنولوجيا في العلاقات الدولية، حيث ركز على الجوانب الفكرية والمادية حول التطور التكنولوجي في السياسة الدولية. مؤكداً على أن التفكير في التكنولوجيا - كمؤسسة - يتيح الفرصة للتفكير في كيفية استثمار المواد غير الإنسانية؛ لممارسة القوة المؤسسية بين المجتمعات السياسية، ووجوب التفكير أن التكنولوجيا تعمل كقوة في العلاقات الدولية.

وقد حلل الكاتب ثلاثة مناهج لتكنولوجيا المعلومات، وهي: technological instrumentalists، و optimistic technological essentialists، و pessimistic technological essentialists. حيث إنه في تحليل القضية لا توفي هذه النظريات تحليلاً واضحاً حول قضية العلاقات الدولية والتكنولوجيا. تطرق الكاتب إلى نظرية Andrew Freenberg للتكنولوجيا. حيث توفر هذه النظرية الأسس المفاهيمية للنظر في علاقة القوة والتكنولوجيا في العلاقات الدولية، والتي تركز على مفهوم التكنولوجيا "متحيزة ولكن متناقضة"، ففي رأي الكاتب هذه النظرية تقبل أن للتكنولوجيا دوراً في تطور الحياة الاجتماعية؛ نظراً لدور التكنولوجيا من تمكين التطور الاجتماعي.

وقد ركز الكاتب على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن الحكومة تعمل على open door في سياستها الخارجية. وأن مسؤولي السياسة الأمريكية يشجعون على الحفاظ على شبكة تساهم في "التدفق الحر للمعلومات"؛ من أجل نشر ليبرالية ديمقراطية رأسمالية دولياً. كما أن حماية الملكية الفكرية تركز على تطوير الابتكار التكنولوجي وتنمية اقتصاد الدولة، ويتطرق الكاتب إلى قضية سنودن الذي كان

يعمل في (NSA) وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام بتسريب معلومات مهمة حول تنصت الولايات المتحدة على أعدائها. يرى الكاتب أن هذا الشيء سوف يؤثر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في التكنولوجيا. وأن قدرة الولايات المتحدة على تشكيل سياسات الإنترنت في تراجع.

ويطرح الكتاب نظرية أن التكنولوجيا هي شكل من أشكال السلطة المؤسسية التي تعكس القيم الثقافية للمبدعين، وفي حالة شبكة الإنترنت، فإنه يعكس القيم الثقافية للرأسمالية الليبرالية الأمريكية.

كما ركّز الكتاب على إنشاء نظرية تعمل على تطور تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحالي. ففي مراجعة النظريات التاريخية توصل الكاتب إلى نظرية تدرس كيفية تطوير واستثمار علاقة القوة والتكنولوجيا في العلاقات الدولية. وكيفية التعامل مع التكنولوجيا كمؤسسة دولية تستحق الاهتمام، حيث إنه مع تقدّم الحروب الإلكترونية تزيد قدرة الدول على حماية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالأخص البنية التحتية لكل دولة متعلقة بالإنترنت. اليوم أصبح الفضاء الإلكتروني ساحة للحرب كالأرض، والبحر، والجو. من هذا المنطلق يتيح الكاتب الفرصة في دراسة كيفية التعامل مع الحروب الإلكترونية من خلال السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر الكتاب مساهمة فريدة وموضوعية؛ لدراسات الحكم، والسلطة، والإنترنت، وسيكون هذا الكتاب مورداً قيماً للباحثين في مجال "نظرية العلاقات الدولية" و "السياسة العالمية" و "دراسات التكنولوجيا". والذي يطرح نظرية التحكّم في البنية التحتية للاتصالات العالمية، وفي إدارة العلاقات الدولية. كما يبرز هنا المركزية والتحكّم في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن التكنولوجيا والقوة كانتا في صلب نظرية العلاقات الدولية، كما ينير فهمنا لتكنولوجيات الاتصالات الرقمية، وعلاقتها بالسياسة الخارجية، والقوة الهيكلية.



**ARAB THREAT PERCEPTIONS AND THE
FUTURE OF THE U.S. MILITARY PRESENCE
IN THE MIDDLE EAST**

W. Andrew Terrill



**ARAB THREAT PERCEPTIONS AND THE FUTURE OF THE U.S. MILITARY
PRESENCE IN THE MIDDLE EAST**

W. ANDREW TERRIL

UNITED STATES ARMY WAR COLLEGE

OCTOBER 2015

**التصوّرات العربية للتهديدات ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في
الشرق الأوسط**

عرض: محمد جاسم علي بوحسن¹

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

مما لا شك فيه أن رصد وتحليل الدراسات الغربية عموماً، والتي تتناول القضايا الاستراتيجية على نحو خاص، يعدّ أمراً مهماً، وخاصة أن تلك المراكز وثيقة الصلة بصانع القرار في تلك الدول، فهي إما أنها تروج لسياسة ما، أو أنها تعمل على تقييم سياسة، وفي كلتا الحالتين يلاحظ أن هناك اهتماماً بالبيئة، التي تعمل فيها تلك السياسة، والتي تُعدّ منطقة الشرق الأوسط في بؤرتها. وفي هذا السياق يأتي عرض هذا الكتاب الذي كتبه أندرو تريل، وأصدرته كلية الحرب الأمريكية في الولايات المتحدة في أكتوبر 2015 بعنوان "التصورات العربية للتهديدات ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط"، والذي يكتسب أهمية بالغة؛ نظراً لكونه يتناول إحدى أهم القضايا الاستراتيجية، وهي مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخارج؛ نظراً لارتباط تلك القضية - ليس فقط بمستقبل العلاقات الأمريكية - بل بمعادلة النظام العالمي بوجه عام.

وفي البداية أشار المؤلف إلى أن هناك مخاوف وقلقاً لدى حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط عموماً، ودول الخليج على نحو خاص، بشأن إمكانية تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تلك الشراكة؛ حيث كانت هناك مؤشرات على ذلك خلال الآونة الأخيرة، منها تراجع اهتمام الإدارة الأمريكية بقضايا منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أن اعتمادها على الطاقة أصبح أقل؛ وذلك بالنظر إلى المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة في المنطقة، وخاصة بعد الحرب على العراق عام 2003. من ناحية أخرى لوحظ أن الاهتمام الأمريكي الآن يتركز تجاه بحر الصين الجنوبي، والتصدي للمشكلات التي ظهرت في أوروبا الشرقية، ومنها الأزمة الأوكرانية؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن تلك الأزمة تُعدّ أحد تحديات الأمن القومي الأمريكي المحتملة.

وعلى الرغم من حرص الإدارة الأمريكية على تهدئة مخاوف حلفائها من الدول العربية، بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عنهم، وذلك من خلال اللقاءات المتعددة بين الجانبين التي عقدت لهذا الغرض، وضمت مسؤولين رفيعي المستوى حيث تمت مناقشة قضايا بالغة الأهمية، منها القيام بمهام تدريبية عسكرية مشتركة، وعقد صفقات جديدة للتسلح، وتأكيد الولايات المتحدة بأنها سوف تدعم حلفاءها حال تعرضوا لأي اعتداءات خارجية، فإن تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما تشير إلى أن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت أكثر تعقيداً الآن وأكثر من أي وقت مضى؛ وبالتالي لم تعد هي ذاتها المصالح التقليدية، ومنها ضمان أمن الطاقة والحفاظ على أمن إسرائيل فقط؛ حيث إن اكتشافات النفط والغاز الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد حذت من اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، إلا أن الكاتب أشار إلى أنه حال تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها - وخاصة دول مجلس التعاون - فإن ذلك يعني خلق فراغ استراتيجي في المنطقة؛ الأمر الذي من شأنه أن يدفع قوى أخرى مثل الصين وروسيا؛ لتعزيز تواجدتها في تلك المنطقة الهامة من العالم، في الوقت الذي لاتزال معظم الدول العربية ترى ضرورة الإبقاء على الولايات المتحدة؛ بوصفها الضامن الرئيسي لأمن الخليج العربي، حيث لاتزال هناك شكوك بشأن القوى الدولية الأخرى، ومنها روسيا التي تدعم نظام بشار الأسد.

إلا أن المؤلف أشار إلى أن الولايات المتحدة قد تكبدت خسائر فادحة جرّاء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003؛ حيث تقدّر الخسائر البشرية بحوالي 4500 قتيل، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى، بينما تقدّر الخسائر المادية للحرب - خلال الفترة من 2003 وحتى 2011 - بحوالي 804 مليارات دولار؛ الأمر الذي كان له انعكاس على السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث أكّد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه سوف يتجنّب استخدام القوة العسكرية التقليدية إلّا في الحالات التي تنطوي على مصالح حقيقية للولايات المتحدة.

وتطرّق الكاتب إلى مسألة "الثقة" المطلوبة بين الولايات المتحدة وحلفائها من الدول العربية؛ حيث أكّد على أن الدول العربية تدرك منذ الحرب على العراق عام 2003 أن الولايات المتحدة لم تعد تولي اهتماماً ملحوظاً بعلاقاتها العسكرية مع الدول العربية؛ وذلك بسبب تجاربها في كل من العراق وأفغانستان، بما يعني أن تلك الدول لا تزال في حاجة إلى المزيد من إجراءات الثقة من جانب الولايات المتحدة، ومن ذلك على سبيل المثال دول مجلس التعاون، والتي ترى أن إيران هي أكبر مهدّد لأمنها القومي، بل والأمن الإقليمي برمتها؛ حيث إن إيران تُعدّ لاعباً في العديد من الملفّات الإقليمية، كما أن توقيع الاتفاق النووي مع دول الـ 1+5 قد منحها وضعاً إقليمياً غير متوقّع؛ ممّا جعلها تشكّل تحدياً للدول العربية والغربية على حدّ سواء، فاليوم لدى إيران علاقات قوية مع كلّ من روسيا والصين، كما أن لديها أوراقاً للمناورة مع كلّ من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وعلى الرغم من تبنيّ الرئيس الإيراني حسن روحاني سياسة فتح قنوات حوار مع الجيران إلّا أن هناك حالة من عدم الثقة لاتزال سائدة بين دول الخليج وإيران؛ أفرزتها السياسات التي انتهجتها النخب السياسية السابقة في إيران.

وأشار الكاتب إلى أن الحلفاء العرب توقّعوا أن تقدّم الولايات المتحدة الدعم للسنة في العراق، كما كانت الحكومة اللبنانية تتلقّى الدعم من الولايات المتحدة عام 2008.

تعليق على الكتاب:

ممّا لا شكّ فيه أن الكتاب يُعدّ مهماً للغاية؛ لكونه صادراً من كليّة الحرب الأمريكية، والتي تُعدّ إحدى أهمّ المؤسسات الدفاعية في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، ولصلتها -أي الكليّة- بصانع القرار الأمريكي من ناحية ثانية؛ وبالتالي من المهمّ رصد وتحليل تلك الدراسات، والتي تتناول قضايا مهمة، ومنها مسألة بناء الثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط. وبوجه عام يرى الكاتب أن الولايات المتحدة بدأت تواجه صعوبات بشأن طمأنة حلفائها العرب؛ وبالتالي لايزال هؤلاء الحلفاء في حاجة إلى متطلّبات خمسة، يتعيّن أن تضطلع بها الولايات المتحدة؛ من أجل بناء الثقة بين الجانبين، وهي:

- 1- إنّ المحادثات النووية مع إيران كانت بهدف احتوائها، وليس التقارب معها.
- 2- إنّ أي صفقات من شأنها خدمة مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لن يكون من شأنها

الإضرار بمصالح حلفائها العرب.

3- أن يكون حصول إيران على السلاح النووي خطأً أحمر، لا يمكن للولايات المتحدة التساهل إزاءه، ومن ثمّ يتعيّن أن تبقى العقوبات لضمان ذلك.

4- ضرورة أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل حكومة تضم كافة ألوان الطيف السياسي في العراق.

5- ضرورة العمل على محاربة تنظيم داعش في العراق والشام كأولوية للأمن العالمي، وليس كفرصة لإيران لترسيخ نفوذها الإقليمي.

منتدى حوار المنامة - الدورة الحادية عشرة

بتنظيم من وزارة الخارجية بمملكة البحرين والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م

عرض: هيئة تحرير الدورية

عُقد بمملكة البحرين منتدى "حوار المنامة" في دورته الحادية عشرة، في الفترة بين 30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م، بتنظيم من وزارة الخارجية بمملكة البحرين، بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS، بحضور مسؤولين رسميين، ورجال أعمال، وشخصيات دولية، واقتصاديين، وسياسيين، ومفكرين من آسيا، وأفريقيا، وأميركا، وأوروبا؛ لتبادل وجهات النظر إزاء التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

في حفل الاستقبال دعا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء إلى مراجعة صريحة، وشاملة، تشخص بدقة أسباب عدم التوصل إلى صيغ مستدامة، تحلّل الأزمات العالقة، في عدد من دول المنطقة. ولفت سموه إلى ضرورة إعادة التفكير بشكلٍ جدي، وحاسم، في بنية الآليات الدولية لصنع القرار، بما يطرح حلولاً ناجعة ومستدامة، للأوضاع الراهنة، وما نتج عنها من مضاعفات جسيمة، أبرزها التصاعد المقلق لمظاهر التطرف والتكلفة الإنسانية غير المسبوقة في التاريخ الحديث، وأشار سموه إلى أنه من المؤسف اليوم رؤية نتيجة عدم قدرة الجهود الدولية على التوصل لحلول إزاء عدد من التحديات في المنطقة، ومن أبرزها سوريا؛ ممّا أمعن في تعقيد الوضع الإنساني؛ ليشكّل عدد النازحين السوريين خمس المجموع الكلي لأرقام النازحين دولياً.

وقال سموه إنّ الاستقرار والأمن عاملان يدفعان بتنمية الأوطان قدماً؛ كونهما لا ينفصلان عن معاني التعايش، والتآخي، والاحتفاء بالتنوع، كميزة إيجابية؛ ممّا يشكّل الأرضية المناسبة لترسيخ الأمل، وخلق الفرص، ومواصلة النماء، مؤكداً سموه أنّ النموذج الحضاري في مملكة البحرين الذي تبنّى هذه المبادئ

بأنَّ واءَ مَ بين روح الإسلام السمحة، والنهج الوطني الجامع، هو أساس للقوة، والمنعة، وحماية الوطن من الولايات التي مرّت بها بعض الشعوب في المنطقة. وأضاف سموه أنَّ المشروع الإصلاحي الذي تتواصل خطاه بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، جعل هذه المبادئ أركاناً ترسّخ المكتسبات الوطنية، وتعمل لتحقيق المزيد منها عبر الإدراك الواعي؛ لضرورة توظيفها في جميع نواحي الاستمرار بتعزيز مخرجات التطوير والتقدّم.

وفيما يتعلق باليمن الشقيق، قال سموه إنَّ مملكة البحرين أدركت أهمية المشاركة الفاعلة في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة؛ لحفظ الشرعية والسيادة في اليمن الشقيق، وذلك بعد التدرج في الخطوات الدبلوماسية التي شملت المبادرة الخليجية، والحوار اليمني، والقرار الأممي 2216. وأشار سموه إلى أنَّ مملكة البحرين ثابتة على موقفها من دعم جهود التحالف الدولي؛ بما يحفظ استقرار اليمن والمنطقة ككل، وفي موازاة ذلك ترخّب بأيّ تقدم جاد على مستوى الجهود الدبلوماسية، فيما يتعلق بهذا الملف.

من جانبه حثّ الرئيس المصري في كلمة له على ضرورة تكاتف الجهود لوضع حلول جذرية تعالج الأوضاع التي آلت إليها المنطقة، مبدياً استعداد بلاده للتعاون والتكاتف مع القوى الإقليمية والدولية التي من شأنها أن تعزز من استقرار العالم العربي، حيث قال في كلمته:

لعلّ دولكم الشقيقة والصديقة ومؤسساتكم الموقرة تشارك مصر شواغلها إزاء ما يصيب مفهوم "الدولة الوطنية" من ضرر بالغ جرّاء ما يُقترَف في منطقتنا بحق هذا المفهوم الذي تمّ تطويره على مدى قرون مضت؛ تحقيقاً لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وفقاً للدستور والقانون، بما ينظّم العلاقة بين الشعوب والحكومات، ويقرّ الحقوق للمواطنين، ويرتّب عليهم الالتزامات، ويضع الدول أمام مسؤولياتها إزاء مواطنيها وجوارها الإقليمي، وكذا على الصعيد الدولي. لقد أضحت الميليشيات والجماعات الخارجة عن القانون والحاملة للسلاح في سباق مع ما هو مستقر من مبادئ احتكار الدولة لأدوات فرض القانون، بل وأصبحت فكرة سيادة القانون - في بعض دولنا - تنكسر أمام نزعات طائفية، ودينية، ومحلية، وغيرها.. فنجد أنّ كلّ مجموعة من المواطنين أو عشيرة تشترك في اللون، أو العرق، أو المذهب، تُعرّف نفسها بحسب هويتها الأضيّق، وتخشى من الآخر، بدلاً من التعايش معه، في سياق منطق الوطن الجامع الحافظ لمصلحة مواطنيه، أيّاً كانت انتماءاتهم الدينية، أو المذهبية، أو العرقية.

ولقد وجدت بعض الأطراف ضالتها في الجماعات الإرهابية، وقامت بإذكاء تلك النزعات الطائفية البغيضة؛ لتحقيق أجنداتها ومصالحها في المنطقة التي تؤثر سلباً على مفهوم الدولة من حولها، واعتمدت تلك الأطراف على عوامل طائفية وشرائح مجتمعية، تمكّنت من استقطابها؛ لتمرير أجندات خاصة، هدفها توسيع نفوذها، على حساب مفهوم الدولة في المنطقة العربية، ومع بالغ الأسف فقد تمّت ترجمة ذلك عملياً في صراعات تُمزق النسيج الاجتماعي والوطني لدول عربية، وبات تأجيج الاختلافات المذهبية

وقوداً لاستمرار الصراعات في المنطقة، بما يهدر طاقاتها، ويهدّد مقدّرات شعوبها، فضلاً عما يُحقّقه من أضرار بالغة بدور الدولة وهيبته.

لقد ظنّ البعض - عندما تحرّكت الشعوب العربية للمطالبة بالتغيير- أنّ التيارات التي توطّف الدين لأهدافها السياسية هي المرشّحة لأنّ تسود المنطقة بتأييد جماهيري، واعتقد البعض أنّ هذه التيارات معتدلة سياسياً، وقادرة على احتواء تطلّعات شعوبها، وعلى احتواء وتوجيه قوى التطرّف والإرهاب.

إنّ أدوات الحفاظ على "الدولة الوطنية" لا يمكن أن تقف عند حدود المواجهات العسكرية والترتيبات الأمنية، وإنما يجب أن تمتد لتضم توجهاً شاملاً، يدرك أنّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية تعدّ من أهم عوامل استقرار الدول واستمرار مسيرتها، ويتناسب مع تعاظّم وعي الشعوب بحقوقها؛ وهو ما أدّى بطبيعة الحال إلى انتفاض الشعوب للتعبير عن تطلّعاتها وطموحاتها المشروعة، والمطالبة بالتغيير؛ أملاً في تحقيق مصالحها ومراعاة حقوقها. وأؤكد في هذا المقام أنّ التردّي الاقتصادي والاجتماعي يؤثّر سلباً، وبشكل مباشر على الدولة كفكرة ومفهوم في أذهان المواطنين؛ نتيجة صعوبة التفرقة أحياناً بين الحكومة والدولة، والنتيجة أننا أصبحنا أمام وضع إقليمي شديد الصعوبة والتعقيد، وبات الأمن القومي العربي مهدّداً على نحو أصبح يتطلب - بل ويحتّم - الحفاظ على ما تبقى من الدول ومؤسساتها، وإعادة الثقة لدى المواطنين العرب في إمكانية تعايشهم تحت سقف دولة واعية بحقوقهم وقادرة على حمايتهم، وهو ما لن يتحقق إذا ما اكتفينا بمحاربة قوى التطرّف والإرهاب.

إنّ مصر لم ولن تألّو جهداً للعمل نحو التوصل إلى حلول سياسية لأزمات المنطقة، ويشهد التاريخ على مساعيها الدؤوبة؛ من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق على إقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من يونيو 1967م - وعاصمتها القدس الشرقية - بما يساهم في القضاء على إحدى أهم الذرائع التي تستند إليها الجماعات المتطرّفة؛ لتبرير أعمالها الإرهابية، واستقطاب عناصر جديدة إلى صفوفها، ويوفّر واقعاً إقليمياً أفضل للأجيال القادمة في المستقبل. كما دعمت مصر بقوة الجهود الأممية لتسوية الأزمة الليبية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون مهمتها إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، وقد سعت خلال عام كامل لتشجيع القوى الليبية على التوصل إلى المشاركة في السلطة بأسلوب لا يخلّ بمبدأ تولى الأغلبية زمام الأمور وفقاً لما عبّر عنه الشعب الليبي من توجهات عبر صناديق الاقتراع.

أمّا بالنسبة للأزمة السورية، فإنّ مصر تؤكّد دعمها للجهود الأممية الرامية لتسوية الأزمة السورية، وأهمية التوصل إلى تسوية سياسية، بالتنسيق مع القوى الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى مواصلة جهود مكافحة الإرهاب، والبدء في جهود إعادة الإعمار فور التوصل إلى تسوية سياسية، بما يسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، ويشجعهم على الاستقرار فيه. ولقد حرصت مصر على مساعدة قوى المعارضة الوطنية السورية في الاجتماع على أراضيها؛ لكي تتفق على رؤية وخطة تطرحها على العالم كله، كمخرجٍ سياسي من الوضع الكارثي الذي بات يسود سوريا الشقيقة، وقد اجتمعت بالفعل حوالي مائة

وستؤن شخصية سورية ممثلة لقوى المعارضة الوطنية، في الداخل والخارج، في مصر، يومي 8 و9 يونيو 2015م، واعتمدوا خارطة طريق نحو الحل السياسي التفاوضي، فضلاً عن مشروع ميثاق وطني، طرحوا من خلاله رؤيتهم للعلاقة الصحية بين الدولة والمواطنين، على أساس مبادئ المساواة والمواطنة البعيدة عن مفاهيم الطائفية والعرقية، وقد كان لمصر دور هام في مساعدتهم على تحقيق أهدافهم دونما أي سعي لممارسة وصاية أو هيمنة، على تلك القوى المستقلة، بأي شكل من الأشكال.

وفي اليمن العزيز، فإن مصر كما لم تتوان عن الاستجابة لدعوة أشقائها في دعم جهودهم؛ لدرق قوى الإرهاب والتطرف، فإنها تؤكد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية، تحفظ السلامة الإقليمية لليمن، وتضمن وحدة أراضيها، وتصون مقدرات شعبه، كما تكفل إعادة إعمارها عقب تحقيق الاستقرار، بما يساهم في توفير واقع أفضل لشعبه الشقيق.

وفي اليوم الثاني من أعمال المؤتمر عقدت أربع جلسات حوارية تناولت الأولى دور الولايات المتحدة وموقفها من الأمن الإقليمي، والجلسة الثانية ناقشت الرؤى المستقبلية المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط بعد توقيع الاتفاق النووي، والجلسة الثالثة عن تحديات التطرف وتأثيراتها على المنطقة، إضافة إلى جلسة رابعة تتعلق بالصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط.

حيث أكد معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير الخارجية، على أن الوضع في سوريا بمثابة التحدي الأكبر أمام دول المنطقة، حيث إن المشكلة تعدد الدولة ذاتها، بتأثيراتها الإقليمية الكثيرة والخطيرة. وأضاف وزير الخارجية في كلمته، خلال الجلسة العامة الأولى لحوار المنامة، حول: (السياسة الأمريكية والأمن الإقليمي)، إن انتشار الجماعات الإرهابية ليست المشكلة الأهم في سوريا، إذا ما قورنت بفقدان الوحدة بين السوريين أنفسهم. وأشار الشيخ خالد إلى أن السبب الأساسي فيما يحدث في سوريا هو الفراغ الذي حصل بعد عام 2011م، فعملت الجماعات الإرهابية على ملء هذا الفراغ، كما نرى في تنظيم داعش الإرهابي الذي استولى على مناطق معينة، كانت بمثابة قواعد للانطلاق خارج حدود سوريا. وقال وزير الخارجية "إن هناك قوى إقليمية أخرى، سعت أيضاً لملء الفراغ؛ لبيسط نفوذها على سوريا، وهو ما نراه جلياً في وجود الحرس الثوري الإيراني ومقاتلي حزب الله الإرهابي في سوريا".

وشدد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة على أن الحل في سوريا يكمن في استرجاع الوحدة السورية، بأسرع وقت ممكن، وأن أول خطوة في هذا الاتجاه هي منح السوريين أملاً في مستقبل بلادهم، بأنهم سيكونون أداة بناء هذا المستقبل ومشاركين فيه، قائلاً: "إن الطريقة الأمثل للوصول لذلك الهدف هي الالتزام بمخرجات جنيف 1، وأن تعمل القوى الدولية الكبرى مع دول المنطقة؛ لتشكيل سلطة انتقالية، تحفظ مؤسسات الدولة، والتضامن بين جميع فئات وأطياف الشعب السوري، وأن يكون لهذا الهدف السياسي نفس الأولوية التي تعطى حالياً لمكافحة الإرهاب". ولفت الشيخ خالد إلى أن وجود تنظيم داعش الإرهابي في سوريا لا يجب أن يكون عائقاً؛ للتوصل إلى حل، بل يجب أن يكون دافعاً؛

للوصول إلى ذلك الحل السياسي. وحول تنظيم داعش الإرهابي، أعرب الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة عن أسفه؛ لانتشار هذا التنظيم حتى وصل لدول مثل ليبيا ونيجيريا، من خلال الإعلان عما يسمّى "ولايات"، من قبل منظمات إرهابية، لها وجود في هذه الدول. وأشار وزير الخارجية إلى أنّ قيام هذا التنظيم بعمليات إرهابية وتفجيرات، استهدفت المساجد في كل من المملكة العربية السعودية والكويت يوضح أنّ داعش لن تنتهي حتى لو تم القضاء على تواجدتها في العراق وسوريا، إضافة إلى أنها ليست التهديد الإرهابي الوحيد الذي نواجهه في المنطقة، وأوضح الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أنّ إيران دأبت على تدريب إرهابيين وتمويلهم من أجل تنفيذ عمليات إرهابية في البحرين، واستغلال عدد من المواطنين، وتدريبهم على كيفية صناعة العبوات الناسفة وتهريب الأسلحة؛ فقد تمّ تهريب عدد من الأسلحة والمتفجرات مثل سي فور والألغام والبنادق مصدرها إيران، إذ تمّ العثور على 439 عبوة ناسفة، مشيراً إلى مقتل 16 شرطياً وإصابة الآلاف؛ نتيجة لهذه الأعمال، مؤكداً أنّ هذا الخطر لا يقل عن خطر تنظيم داعش الإرهابي. وحول فرص تحسين العلاقات مع إيران، أكّد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أنّ هذا الأمر يتوقف على سلوك إيران ومدى التزامها بعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون المملكة، قائلاً: "إنّ هذا التقارب في العلاقات لن يتم في ظل وجود مسؤولين يتفكرون بسقوط أربع عواصم عربية للثورة الإسلامية الإيرانية". وطالب وزير الخارجية المجتمع الدولي بأن يولي موضوع وقف التدخل الإيراني في شؤون دول المنطقة نفس الأهمية التي أولاهها لإبرام اتفاق مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي. وحول تطورات الأوضاع في اليمن، قال الشيخ خالد: "إنّ دول مجلس التعاون جاهزة تماماً لأن تواصل دورها الاستراتيجي؛ لأجل استعادة الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق والقضاء على الجماعات التي انقلبت على الشرعية، وحاولت هدم مؤسسات الدولة، ونقضت الوعود والتعهدات، وأشاعت الفوضى والإرهاب"، وأشار وزير الخارجية إلى أنّ قرار التدخل في اليمن لم يكن أمراً سهلاً، وإنما كان الخيار الأخير، وبعد استنفاد جميع السبل الدبلوماسية والسياسية، وأنّ هذا التدخل سينتهي فور تحقيق أمن وسلم اليمن دون أي إبطاء ولو للحظة.

وقال وزير الخارجية: "لم نكن نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي، وهناك منظمة إرهابية مدعومة من حزب الله الإرهابي، دون أن نتحرّك لمواجهة الخطر المحدق باليمن الشقيق والجزيرة العربية"، مؤكداً أنّ دول مجلس التعاون تعطي أهمية بالغة للوضع الإنساني في اليمن، وملتزمة بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني، منوهاً بجهود المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون، وكذلك الدور الكبير الذي يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن.

كما شدّد وزير الخارجية السعودي عادل أحمد الجبير أنّ على بشار الأسد أن يرحل في أقرب وقت ممكن، لافتاً إلى أنّ الاجتماع - الذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا مؤخراً - قد تميز بالمناقشات الصريحة بين كل الأطراف، وقال الجبير في كلمته حول الملف السوري "لا بدّ من رحيل بشار الأسد حتى يتم إعادة سوريا إلى حالة الأمن والاستقرار، موضحاً أنه تم التطرق في مناقشات الدول في فيينا حول

التدرج في إنشاء حكومة انتقالية تضمن عدم الانفلات الأمني. متمنياً أن تقوم روسيا بإقناع الأسد على الرحيل". كما رحب وزير الخارجية السعودي مجدداً بالاتفاق النووي الإيراني، معتبراً إياها فرصة سانحة لتثبيت طهران حسن نواياها؛ لإعادة الاندماج، ولعب دور فعال في المنطقة، متسائلاً إذا كانت إيران تنوي تغيير سياستها التي نفذتها خلال السنوات الماضية تجاه دول المنطقة. وقال الجبير: "إنّ دول الخليج تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومدّت يد ودود" إلى إيران التي قامت من جانبها بمحاولات لتهديب الأسلحة إلى مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، والآن الكرة في ملعب إيران لتثبيت حسن نواياها في المرحلة القادمة، وأن تكفّ عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة". وأبدى الوزير الجبير عدم الممانعة في تعزيز العلاقات بين السعودية وإيران، منوهاً بأنه كانت تجمع البلدين علاقات جيدة قبل قيام الثورة الإيرانية.

بدوره أشار الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية إلى أنه لا يخفى على أحد أنّ إيران تقوم بتدخلات في الكثير من المناطق العربية، قائلاً: "يكفي الإشارة إلى سوريا"، لافتاً إلى أنّ الاتفاق النووي الإيراني لم يشتمل على أن تحدّ إيران من تدخلاتها في شؤون الدول العربية الداخلية. وتطرّق العربي إلى الشأن الفلسطيني قائلاً: إنّ المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية ليست متساوية، فنحن نتحدث عن دولة تحتل أراضي مُلكاً لشعب آخر، مشيراً إلى أنّ قرار إنشاء دولتين، إسرائيلية على مساحة 56% وفلسطينية على مساحة 44% لم يطبّق، وأنه على الإسرائيليين الانسحاب، وليس التفاوض؛ لأنّ الفلسطينيين يعيشون على 22% فقط من الأرض، مضيفاً أنّ كل الاتفاقيات التي وقّعت بين الجانبين خلال الـ 20 عاماً الماضية لم تنفّذ، وأوضح أنّ ما نراه هو زيادة المستوطنات الإسرائيلية، معتبراً أنّ الدولة الوحيدة في العالم التي تعتبر الوقت عاملاً استراتيجياً هي إسرائيل، وأن ما تريده هو شراء الوقت لإقناع العالم بوجود مشاكل أخرى، وحول الأوضاع السورية، قال العربي إنّ الجامعة العربية حاولت إصدار قرار من مجلس الأمن؛ لوقف إطلاق النار في سوريا، ولكن تم استخدام حق الفيتو لمنع هذا القرار، قائلاً إنّنا نجد الآن تخلياً تاماً من مجلس الأمن عن سوريا باستثناء بعض الأصوات التي تنادي بضرورة وقف سفك الدماء في سوريا. وأوضح أنّ سوريا تشهد أسوأ كارثة إنسانية في القرن 21، ورغم ذلك فإنّ مجلس الأمن لم يتخذ قراراً لوقف إطلاق النار، مطالباً بضرورة النظر في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، وأن تكون هناك مقاربة شاملة، بما يتماشى مع المادة 109 من ميثاق الأمم المتحدة.

من جانبه قال أنتوني بلينكن نائب وزير الخارجية الأمريكية، إنّ الأوضاع الإقليمية والدولية أصبحت أكثر تعقيداً في ظل العديد من التغيرات على مختلف المستويات، والتي تجعلنا مترابطين بشكل غير مسبق، وهنا نقاط هشاشة مشتركة أيضاً، ومنها ضعف مفهوم الدولة والتطرّف الديني. ونفى بلينكن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أداء دورها في منطقة الشرق الأوسط، وقال هذا ادّعاء خاطئ، بل إنّنا نشارك بشكل أكثر، سواء اقتصادياً أو عسكرياً أو دبلوماسياً، ونحن نسعى لاستخدام كل عوامل القوى الأمريكية؛ من أجل بناء أشخاص لتحقيق مصالح بلدانهم وتعزيز الثقة في حوكمة أفضل، حيث

نجد أن هناك عواقب وخيمة من التدخل العسكري في السنوات الماضية. وأكّد نائب وزير الخارجية الأمريكي أنّ معظم الاضطرابات في الشرق الأوسط ليست ناتجة عن الولايات المتحدة، ولكننا نضع كل إمكانياتنا لمساعدة حلفائنا في المنطقة، ولدينا التزام تجاههم، كما أكّد الرئيس الأمريكي باراك أوباما ذلك مراراً، مشيراً إلى أننا نؤمن بأنه لا يمكن إحراز تقدم في المنطقة من دون أمن، ولا يحدث النمو الاقتصادي من دون سلام. وتطرق إلى الاتفاق النووي مع إيران، مؤكداً أنّ الولايات المتحدة تعي آثاره، وتركز على أهداف إيران، وتدرك أنّ طهران تزعزع السلم، وتدعم الإرهاب؛ ولذا في المقابل نعمل مع حلفائنا على أنظمة الدفاع الصاروخية ومكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك تسريع وتيرة التسليح العسكري لهم، كما حدث مؤخراً مع البحرين والسعودية والإمارات والكويت. كما انضمت الولايات المتحدة مع العديد من الدول في تحالف لدحر داعش، وعلى مدار 14 شهراً تم تنفيذ 7000 ضربة جوية لهذا التنظيم، وواجهت دعايته، وتمكّن التحالف من تقليص الرقعة التي يسيطر عليها داعش في العراق، ونسعى لإعادة ملايين اللاجئين السوريين إلى شمال سوريا، وسد الطريق على محاربي داعش، وكشف نائب وزير الخارجية الأمريكي عن أنّ بلاده تساعد قوات المعارضة السورية؛ من أجل ممارسة الضغوط على الرقعة التي يسيطر عليها داعش، لافتاً إلى أن الوضع في سوريا من أكبر التحديات، وأزمة اللاجئين تمثل مشكلة للمنطقة ولأوروبا أيضاً، وعلينا أن نجد حلاً قريباً لهذه المشكلة. وحذر أنتوني بلينكن من أنّ التدخل الروسي في سوريا سوف يسهم في تعزيز النزاع، وحثّ روسيا للعمل على الانتقال السياسي في سوريا، حيث لا يمكن أن تظل موسكو معارضة، لكل من يعارض بقاء حكم الأسد، لافتاً إلى أنّ تدخلها قد يمنع هزيمة الأسد، ولكن لا يضمن له الانتصار، مشيراً إلى أنّ استمرار ارتباط سوريا بحزب الله وإيران ليس في صالح الأزمة السورية، لافتاً إلى أنّ الضربات الروسية لم تحقق إنجازات على الأرض، مشدداً على أنه لا مستقبل للأسد في سوريا. وكشف بلينكن عن أنّ بلاده قدّمت مساعدات إضافية لقوى المعارضة السورية بقيمة 100 مليون دولار، كما أسهمت في إنشاء صندوق دعم تعافي سوريا؛ من أجل دعم مشاريع إعادة البنية التحتية فيها، وتطلع إلى مشاركة العديد من الدول في هذا الصندوق؛ لأنّ الوصول إلى حل سياسي هو بداية لإعادة بناء الدولة. وبشأن الأوضاع في ليبيا قال نائب وزير الخارجية الأمريكي إننا نتطلع إلى الحكومة الليبية من أجل العمل على تشكيل حكومة توافق وطني؛ للقضاء على الإرهاب، وفي اليمن نشارك دول الخليج بأنه لا يمكن تهديد السعودية، ونسعى لإرجاع كل الأطراف للجلوس معاً لحل الأزمة، لافتاً إلى أنّ مواطني اليمن يعانون من صعوبات عدّة، وعلينا أن نسمح بوصول المساعدات الإنسانية لهم.

وفي الجلسة العامة الثالثة بعنوان "تحديات التطرف وتأثيراتها على المنطقة"، جدّد فيليب هاموند وزير الدولة للشؤون الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة التأكيد على التزام بلاده بضمان أمن شركائها في المنطقة، مؤكداً أنّ أمن منطقة الخليج العربي من أمن المملكة المتحدة. كما كشف عن إشراك حاملتي طائرات جديدتين في أمن الخليج، في مستهل العقد المقبل، واللتين مازالتا قيد الإنشاء حالياً؛ وذلك تعزيزاً

لالتزامنا بالتواجد العسكري المستدام في المنطقة برّاً وبحراً وجواً، وبينّ هاموند أنّ إيديولوجية التطرف في القرن الحادي والعشرين معقّدة بطابعها المختلف؛ لأنها ليست مخترعة مثل الفاشية والشيوعية في القرن المنصرم، بل أخذت جذورها في إساءة تفسير أحد أهم أديان العالم، وهو الدين الاسلامي، مدعومة بالإنترنت لنقل رسالاته عبر العالم، بسرعة وسهولة. ووصف هاموند تنظيم "داعش" الإرهابي بالعقدة المخربة والبربرية التي تسعى لتحقيق أهدافها؛ لتحكم بالترهيب والعنف وقمع كل من لا يعتمد آراءها، ويؤدي الى إقصاء فئات مختلفة وزعزعة أسس الأقاليم، وذكر هاموند أنّ هزيمة داعش لوحده ليست كافية، ولكي نزيح تهديدهم يجب انتزاع إيديولوجيتهم الإسلامية المتطرفة، وهي معركة على مستوى الأجيال. وبينّ هاموند أن بريطانيا تأخرت بالاعتراف بمخاطر التطرف، لافتاً إلى أنه لكي نربح بمواجهته يجب انتزاع كل أنواع التطرف، وانتزاع فكرة أنّ الإسلام لا يتماشى مع المواطنة الجيدة في الغرب. وأكد هاموند على الحاجة إلى مقاربة شاملة بين جميع الأطراف؛ لمواجهة كافة أنواع التطرف، مع التأكيد على ضرورة احترام الثقافات والتاريخ المختلف، فإن لم نفسح مجالاً للاختلاف عن الرأي السائد، فقد يؤديّ سريعاً إلى ظهور التطرف. وأشار هاموند إلى أنّ بريطانيا أصدرت مؤخراً استراتيجية متكاملة؛ لمكافحة التطرف، وتعزيز النسيج المجتمعي، ودعم الأصوات المعتدلة، ومحاربة التطرف، بكافة أشكاله، على جميع المستويات. كما لفت هاموند إلى قيام الخارجية البريطانية بإنشاء وحدة لتحليل التطرف، والسلوكيات الخاطئة، وسوء استخدام الشريعة، واحتواء المحتوى الخطر على الإنترنت، إضافة إلى اعتماد إجراءات أكثر صرامة بالجامعات والمدارس والسجون، واعتماد تشريع لتغليظ العقوبات على المنظمات المتطرفة.

بدوره، قال صلاح الدين رباني وزير خارجية أفغانستان إنّ لبلاده باعاً طويلاً في مكافحة الإرهاب، وماتزال تقاتل ببسالة جميع المتطرفين والإرهابيين، من طالبان والقاعدة وجماعة الحقاني وحركة تركستان الشرقية وفلولها. وأكد رباني أنّ أفغانستان عازمة على الانتصار على التطرف، بحرب بلا هوادة، وإجهاض جميع الخطط والمؤامرات. وأكد رباني أن طبيعة تهديد الإرهاب تتطلب منهجية دولية لمكافحة، مضيفاً: "يجب علينا أن نفي بعودنا لمضاعفة الجهود؛ لمواجهة خطاب الإرهاب والتطرف وترويج مبادئ الاعتدال والتسامح". واستطرد رباني: "إنّ وضع حدّ للعنف يتصدّر أولوياتنا، وضخينا بالكثير من مواردنا؛ للتوصل لنتيجة ملموسة، ورغم الاعتداءات أبقينا باب المباحثات مستمراً لممثلي المعارضة، إلّا أنّ القوى الوطنية ستواصل دفاعها عن مواطنيها".

من جانبه، قال رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خالد خوجة إنّ ظاهرة الإرهاب غريبة، عن بلد كان مهدياً لأقدم الحضارات الإنسانية منذ قرون عدة ما قبل الميلاد، وأوضح خوجة أنه منذ مطلع 2011م بدأ الحراك الشعبي في سوريا يطالب بالحرية والتغيير، والذي جُوبه باستخدام كافة أنواع الترسانة العسكرية والكيماوية والبراميل المتفجرة؛ لقمع مطالب الشعب، إضافة إلى إطلاق استخبارات الأسد لسراح المجموعات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة، وبينّ خوجة أنّ مساري

الترسانة العسكرية والكيماوية وتهيئة بيئة حاضنة لتنظيم داعش ساعداً في تدمير الهوية السورية العليا، وجعل الهوية التحتية تتناثر، وتتنافس فيما بينها، وهو ما وفّر بيئة الفوضى التي يستفيد منها النظام والجماعات الإرهابية، ويرى خوجة أنّ السبب الثاني في استمرار التطرف هو عدم توقّر الرغبة السياسية للمجتمع الدولي؛ لإيجاد حل جذري يفرض على النظام، إضافة إلى الفشل الإقليمي وفشل الجامعة العربية، بإيجاد الحل وفشل مجلس الأمن بوقف القتال، وبينّ خوجة أنّ البديل لذلك كله هو مشروع وطني، يجمع مكوّنات الشعب السوري، وهو ما نسعى لتعزيز قوته من الناحية العرقية، والدينية، والسياسية، والمجتمعية، إلّا أنه يواجه بطش النظام وتحدي توفير البيئة الآمنة في المناطق المحررة، وكيفية فرض الحوكمة المدنية، كبديل عن التطرف. وأكد خوجة أن الخروج بالأزمة الخانقة ممكن، بدعم حل شامل، يعالج بطش النظام وإيقاف العدوان الخارجي، المتمثل بالاحتلال الروسي الإيراني والقوة الجاذبة للتطرف والإرهاب، إضافة إلى توفير بيئة آمنة للمدنيين، ومناطق خالية من القصف، ووقف كامل لإطلاق النار، وتفعيل الحل السياسي لاتفاق جنيف، وأن يكون رحيل الأسد شرطاً أساسياً، كبداية لهزيمة الإرهاب، وخطوة لبدء مصالحة وطنية، ووضع البلاد على طريق التحول السلمي إلى مرحلة انتقالية، يشارك فيها جميع مكونات المجتمع .

الجلسة الرابعة من حوار المنامة والتي انطلقت تحت عنوان "الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط"، حيث أدار الجلسة المدير العام والرئيس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن جون تشييمان، وتحدث فيها كل من سعادة الدكتورة أورشولا فون دير لاين وزيرة الدفاع الألمانية، والسيد خالد العبيدي وزير الدفاع العراقي.

قالت الدكتورة أورشولا فون دير لاين وزيرة الدفاع الألمانية إنه نعم، لقد كثرت النزاعات، وقلّت التحالفات القادرة على التحكم، وبعض التحالفات الترهيبية تبدو أكثر قوة من التحالفات، منوهة بأنه في أوروبا لا يقفون متفرجين على ما يجري، فقد استهدف الإرهاب بلدانهم أيضاً، حيث إنهم أصيبوا بالصدمة لرؤية الجثث على السواحل الأوروبية وازدياد عدد اللاجئين؛ حيث وصل عدد اللاجئين إلى بلادها إلى عشرة آلاف لاجئ يومياً؛ لذا، أصبحت هذه النزاعات تخص البلدان الأوروبية أيضاً، وقالت وزيرة الدفاع الألمانية بأنه يجب مكافحة الإرهاب، سواء تمثّل ذلك في داعش أو غيرها من الجماعات الإرهابية، ليس على المستوى العسكري بل على المستوى الأيديولوجي، ومن ثمّ إرساء الاستقرار في بعض البلدان مثل لبنان وسوريا، وهو شرط مسبق لبلوغ المصلحة والمنفعة العامة لشعوب هذه المنطقة، وأضافت الدكتورة أورشولا فون دير لاين بأنهم ليسوا بصدد خطة محورية، بل إنّ الجميع يعيش لحظة حازمة؛ فأوروبا بما فيها ألمانيا تواجه ذلك بجهود دبلوماسية، عن طريق دعم المجتمعات كتونس، وأفغانستان، وذلك بإعطائهم ملاذاً آمناً، كما تعمل ألمانيا على استتباب وإستقرار الأمن في العراق، كما تقوم القوات الألمانية بتأمين سواحل لبنان، وأيضاً تقوم بتدريب القوات في الصومال.

وأضافت وزيرة الدفاع الألمانية بأن هناك خمس عشرة دولة اجتمعت في فيينا تحت مظلة الأمم المتحدة، منوهة بعدم كفاية ذلك، بل هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية وشراكة وإرادة سياسية مشتركة، ومواجهة عدو واحد، من خلال إبراز التضامن مع ملايين البشر، ومن خلال توفير المزيد من الدعم للبلدان التي تستقبل اللاجئين، مثل الأردن ولبنان وتركيا، والعمل على عودتهم سالمين إلى بلدانهم، مشددة على أهمية محاربة من يغذي الإرهاب، عن طريق الاتحاد، وتسليط الضوء على رأي واحد، وهو الشراكة نحو الالتزام.

بدوره أكد وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي خلال مشاركته في الجلسة على وجود مقاربات بين العراق وسوريا، مضيفاً أنه بإمعان النظر نجد أن الدولتين تعانيان تحديات مشتركة، ومخاطر الانهيار والتفتت، ومخاطر الإرهاب وداعش، مشيراً إلى أن التاريخ لا تصنعه الأنظمة، بل الشعوب الحية، متى ما وجدت ذاتها، وإن إدارة المصير لا تصنعها انشغالات الحال، بل التدابير الجريئة والقرارات الشجاعة. وأشار إلى ضرورة التبصر لما يجري في العراق وسوريا، من أحداث متداخلة، وحروب ممتدة، وساحة عمليات واحدة، لافتاً إلى أنه بسبب تداخل التهديدات والأزمات أصبحنا نداري تهديداً بتهديد مقبل، ونطمح لرؤية ذروة الأزمة؛ على أمل تسويتها، والعلة في كل ما يجري أننا مازلنا حيارى من إنتاج ذاتنا من جديد، والهوية التي نسعى لصيانتها. وقال وزير الدفاع العراقي إنه من المؤسف أن القيادات في سوريا لم تستجب للرؤى العراقية، وألتمت ما بدا في حينها أنه مصلحة، والحقيقة أنه كان وهماً، وجعلت مقتربات علاقتها مع العراق لنسق إقليمي، جعل من الساحة العراقية مرتعاً للإرهاب، والتطرف، وتصدير الفتنة، وذكر وزير الدفاع العراقي أن وحدة البناء الأمني هي امتداد -بالضرورة- لوحدة البناء الأرضي أو الجغرافي، وأي خلل في إدراك معطياته المختلفة سيكون أشبه بلعبة الدومينو، وقمادي حركات النصر ثم داعش في سوريا هو ذات التمادي في العراق، وذاته في ليبيا، ومصر، وهو ليس بعيداً عن كل من يحسب خلاف ذلك، وشدد الوزير العراقي على أن زلزال داعش - إذا ما انهار العراق وسوريا - سيضرب المنطقة كلها، ولا يمكن أن يندحر إلا عسكرياً في العراق وسوريا/ وتتبعه آليات فكرية وإعلامية واقتصادية ومجتمعية، في الدولتين أو على مستوى الإقليم الشرق أوسطي، ودون ذلك سيبقى الحل مجرد سراب لا رصيد له على أرض الواقع، وأشار إلى أن البناء على فرضية التهميش والإقصاء التي يتردد صداها إقليمياً تجاه العراق سيدعم الجماعات الإرهابية المسلحة عملياً، بدلاً من أن يكون حافزاً للاستقرار في العراق، وأكد على أن الوضع في سوريا مقلق، ولا يملك رصيذاً للتوافق السياسي الداخلي، من دون إسناد حقيقي إقليمي أو دولي، لافتاً إلى أن القضاء على داعش هو فرصة لبناء حوارات دفاعية بين جيوش المنطقة ومؤسساتها الوطنية؛ من أجل بناء تآلفات استراتيجية، أصبحت ضرورة، وليست خياراً.

وفي اليوم الأخير من المنتدى، عقدت أربع جلسات مغلقة، تحدثت الجلسة الأولى عن مستقبل اليمن، حيث ترأس الجلسة البروفيسور توبي دودج - باحث أول واستشاري في الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وتحدث فيها معالي الدكتور عبداللطيف الزباني الأمين العام لمجلس التعاون

لدول الخليج العربية، ومعالي السيد رياض ياسين وزير خارجية اليمن، ومعالي السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول اليمن، ومعالي السير الان دونكان المبعوث البريطاني الخاص إلى اليمن وعمان.

أما الجلسة الثانية فعقدت بعنوان "الموقف الدفاعي لدول مجلس التعاون والقوى الخارجية"، وترأس الجلسة الجنرال ريتشارد لورد هرستومونسو مستشار أول للشرق الأوسط ومنطقة آسيا - المحيط الهادي بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وتحدث في الجلسة معالي الشيخ ثامر الصباح رئيس جهاز الأمن الوطني في دولة الكويت، والجنرال أويد جيمس أوستن الثالث قائد القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن خالد الفيصل رئيس الجوشن للخدمات الأمنية، والجنرال ريتشارد بارونز قائد القوات المشتركة من وزارة الدفاع في المملكة المتحدة.

وفيما يخص الجلسة الثالثة فعقدت تحت عنوان "تثبيت الاستقرار في الدول الضعيفة"، ترأس الجلسة نيكولاس ردمان مدير تحرير المطبوعات بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وتحدث فيها معالي الدكتور عبدالله المعتوق مستشار الديوان الأميري، والمبعوث الإنساني للأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيد كريستيان بيرجر المدير، ونائب المدير العام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمفوضية الاتحاد الأوروبي، وسعادة السيد فرحات بن قدارة المستشار الخاص لرئيس وزراء ليبيا، والأستاذ أميل حكيم زميل أول لأمن الشرق الأوسط، بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

أما الجلسة الرابعة والأخيرة فبعنوان "دور الإسلام السياسي"، ترأسها السير جون جينكز المدير التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - الشرق الأوسط، وتحدث فيها معالي السيد حمادي جبالي رئيس الوزراء الأسبق لتونس، ومعالي السيد نبيل فهمي عميد كلية العلاقات الدولية والسياسة العامة بالجامعة الأمريكية في القاهرة وزير الخارجية المصري الأسبق، والدكتورة نبلي لحود زميل أول باحث في الإسلام السياسي، بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية .

حيث أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن التحالف العربي يتعامل مع الأزمة اليمنية وفق استراتيجية من ستة محاور، وأن التحالف العربي يهدف إلى إعادة السلام والأمن إلى اليمن، مشيراً إلى أنه يتم التعامل مع الأزمة اليمنية وفق استراتيجية تتطلب عملاً دؤوباً، وأوضح أن هناك تغييراً كبيراً حدث في اليمن ممثلاً في تشكّل التحالف العربي الذي قاده المملكة العربية السعودية وبدء عاصفة الحزم، ومن ثم إعادة الأمل نصرةً للشعب اليمني الشقيق، ودفع الأذى عنه، وإعادة السلام والأمن إلى اليمن؛ بناءً على طلب من قيادته الشرعية؛ نتيجة ما ارتكبته القوى المناوئة للشرعية من اعتداءات، وانتهاكات، وممارسات، تتعارض مع كل القوانين الدولية، وتتنافى مع القيم العربية الأصيلة التي حافظ عليها اليمنيون على مر السنين. وأضاف إن اليمن سيكون أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، إذا ما تم انتهاج استراتيجية فاعلة وشاملة؛ لحل الأزمة بكل أبعادها السياسية.

والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، مشيراً إلى أنه يتم التعامل مع الأزمة اليمنية وفق استراتيجية تقوم على ستة محاور أساسية، وهي تتطلب عملاً دؤوباً، وجهوداً متواصلة، وتعاوناً وتنسيقاً مستمراً، من كل الأطراف الإقليمية والدولية التي ترغب في عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن، والحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي، وهي محاور متداخلة تتطلب تنفيذها كوحدة واحدة:

1. المحور الأول "عسكري": مواصلة الجهد العسكري لتحرير المحافظات التي سيطرت عليها القوى المناوئة للشرعية، ممثلة في الحوثيين وأعوان صالح، وفك الحصار عن المحافظات التي تتعرض يومياً لقصف عسكري مستمر يستهدف المدنيين، مشيراً إلى أنّ هذا الجهد العسكري كان سبباً في أننا نشهد توجهاً إلى التفاوض والحوار، نأمل أن يقودنا إلى مواصلة العملية السياسية التي توقفت إثر انقلاب الحوثيين وأعوانهم على السلطة الشرعية.

2. المحور الثاني "دبلوماسي": دعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة بالتعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية؛ للتوصل إلى تسوية تنهي هذه الأزمة من خلال المرجعيات الأساسية التي تمّ التوافق عليها دولياً، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 لعام 2015م، وطالب الأمين العام لمجلس التعاون المجتمع الدولي بأن يكون حازماً وحاسماً في إلزام القوى المناوئة للشرعية بتطبيق كل بنود قرار مجلس الأمن؛ تأكيداً لمصداقية المجلس ووحدة موقفه، وتعزيزاً لدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وأشار إلى أنّ دول مجلس التعاون أكدت مراراً دعمها لجهود الأمم المتحدة والمسعاري التي يبذلها مبعوث الأمين العام إسماعيل ولد الشيخ أحمد في هذا السبيل، معرباً عن التقدير لمسعاري المبعوث الأممي التي أسفرت عن الموافقة على البدء في إجراء مشاورات تحت رعاية الأمم المتحدة، والأمل بأن تسفر تلك المشاورات عن نتائج إيجابية.

3. المحور الثالث "الإغاثي والإنساني": إيصال مساعدات الإغاثة الإنسانية إلى الشعب اليمني، ورفع الحصار عن المحافظات والمدن التي تعاني من نقص بل شحّ في مواد الإغاثة المعيشية؛ من أجل تخفيف معاناة الشعب اليمني، مؤكداً أن دول مجلس التعاون والمنظمات التابعة للأمم المتحدة تبذل جهوداً كبيرة، في هذا الإطار، من خلال التعاون والتنسيق المستمر بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والمنظمات الدولية المتخصصة في مجالات الدعم والإغاثة؛ من أجل إيصال المساعدات والعون إلى كل المحافظات.

4. المحور الرابع "انتهاكات حقوق الإنسان": الذي عانى من ممارسات ظالمة وانتهاكات مرفوضة، حرّمته من حقوقه التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية، مشيداً بقرار الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بتشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق، وأن يستفاد من هذه التجربة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في اليمن الشقيق.

5. المحور الخامس "الإعمار": إعادة الإعمار والبناء نتيجة ما خلّفته الحرب الدائرة من دمار وخراب، واستكمال الجهود التي بدأتها الدول المنضوية تحت منظومة "أصدقاء اليمن"؛ لتنفيذ مجموعة من المشروعات التنموية الطموحة التي من شأنها أن تعيد بناء ما خلّفته الحرب من دمار، وتجدد مسيرة التنمية والنشاط الاقتصادي في اليمن الشقيق، مؤكداً أنّ مجلس التعاون تحرّك بالفعل في هذا المحور ونجح أخيراً في عقد اجتماع للمانحين؛ لتلبية الاحتياجات العاجلة التي طلبتها الحكومة اليمنية بمبلغ 510 ملايين دولار. ولفت إلى أنّ منظومة أصدقاء اليمن كانت قد تمكنت من جمع حوالي ثمانية مليارات دولار؛ لإعادة الإعمار، ودعم مسيرة اليمن التنموية. وكانت جهود البناء والإعمار قد بدأت إلا أنها توقفت؛ بسبب انقلاب القوى المناوئة للشرعية، وتعطيلها للجهود السياسية السلمية لتسوية الأزمة اليمنية.

6. المحور السادس "مكافحة الإرهاب": مواصلة التعاون والتنسيق الإقليمي بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيماته، التي وجدت في اليمن مرتعاً لها لمتابعة أنشطتها الهدامة، وتهديد أمن واستقرار اليمن والمنطقة عموماً، مؤكداً ضرورة توقف الدول الداعمة للانقلاب على الشرعية عن دعمه، ومواصلة إرسال السلاح الذي يتسبب في سفك دماء الشعب اليمني.

ومن جانبه، قال وزير الخارجية اليمني السيد رياض ياسين إنّ مشكلة التطرف الأساسية في اليمن أنه تطرف مرتبط برئيس دولة سابق وبتمرّد، وهذا يشكّل مثلثاً مع دعم إقليمي من دولة اسمها إيران، والتي تسعى من أجل إيجاد ظهير سياسي لها في المنطقة، محدّراً من أنّ القوى الإرهابية والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش وغيرهما، تريد أن تكون لاعباً أساسياً في تشكيل تاريخ المنطقة، من خلال دعم إيران. وأضاف ياسين، ولكن عندما يأتي هذا التطرف، ويهدم كل أنواع البناء، ليس فقط البنية التحتية، ولكن كل العلاقات الإنسانية المختلفة، والنتائج دائماً ما تكون كارثية، عندما تكون هناك قوى متطرّفة، ولا يوجد رادع لها، معتبراً أنّ عاصفة الحزم جاءت كخطوة استباقية، تمنع اليمن من الانزلاق إلى مصير سوريا والعراق وغيرهما.

وحول ما إذا كانت قد تجاوزت خطر الإرهاب، أوضح الطيب البكوش وزير الخارجية التونسي أنّ بلاده لم تتجاوز خطر التطرف والإرهاب؛ لأنه لا يمكن أن نتحدث عن الإرهاب كظاهرة معزولة؛ لأنه يتجاوز الحدود، رافضاً ما يردده بعضهم من أن تونس أصبحت مصدراً للإرهابيين، ومؤكّداً أنّ تونس لم تعرف الإرهاب من قبل، وأشار البكوش إلى أنّ هناك شباباً وقع إغراؤهم في المساجد، بالمال، وتمّ تغطية هذا الإغراء بدافع ديني، باسم الجهاد، كما أنّ هؤلاء الشباب المغرّرين بهم هم شباب ليس لديهم ثقافة دينية، وهو يعطي الإرهاب أفطح أشكاله، عندما يتخذ غطاء دينياً. وتطرّق وزير الخارجية التونسي إلى أنه يتمّ نقل هؤلاء الشباب المغرّرين بهم إلى ليبيا، حيث يتم تدريبهم، ويتم نقل بعضهم إلى سوريا والعراق عبر

تركيا غالباً، وبعضهم يعود إلى تونس، مشيراً إلى أنه ليس متأسلاً في تونس، ولكن الإشكالية فيما يحدث في ليبيا، حيث لا يوجد دولة تتحكم؛ ولذا، وجدت داعش بيئة حاضنة لها؛ حيث تخترق البلدان التي بها حروب أهلية ونزاعات. وأشار إلى اعتراف توني بلير منذ أيام بأنّ غزو العراق كان سبباً في ظهور داعش، ولكن لم يتم الاعتراض بما حدث في العراق، وتكرّر الأمر في سوريا وليبيا. وأوضح وزير الخارجية التونسي أنّ النزاعات تحلّ داخلياً، وفي تونس نجحنا في حل خلافاتنا داخلياً بالحوار، وبإشراك المجتمع المدني، لافتاً إلى أنّ تحطيم أسس الدولة يخلق فراغاً، يملأه الإرهاب. ولفت إلى أنّ الخارجية التونسية قد وضعت استراتيجية لمقاومة الإرهاب.

وفي الجلسة العامة الخامسة والأخيرة من حوار المنامة بعنوان "إدارة امتداد الصراع"، أكّد وزير الداخلية اللبناني نهاد مشنوق احتياج دول المنطقة إلى تغيير جذري في منهجية وطريقة التعاطي مع الملفات الشائكة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، وأنه يجب على الدول العربية التخلي عن فكرة العمل الأحادي والقرارات الفردية، والعمل على خلق نواة صلبة مبنية على تحالفات استراتيجية، وقال مشنوق إنّ عاصفة الحزم - على سبيل المثال - حققت تلك النواة الصلبة، ومن دون هذا التحالف العربي لم يكن بالإمكان تحقيق أي تقدّم في اليمن. وحول الدور التركي والإيراني من تلك التحالفات الاستراتيجية قال مشنوق: إنه لا أحد يستطيع أن ينكر وجود تركيا وإيران في المنطقة، ولكن لا يمكن أن تبدأ تلك التحالفات بتحالف عربي تركي أو إيراني، بل يجب أن يكون تحالفاً عربياً - عربياً أولاً، موصّحاً أنّه خلال الـ 35 عاماً الماضية نجد العلاقات العربية الإيرانية متوترة، ولها طبيعة أمنية، وأيضاً بالنظر إلى السياسة التركية فسنعدها قد اهتمت بالأوضاع العربية حديثاً، مؤكداً أنه في وقت لاحق لا بدّ من جلوس هذه الأطراف الإقليمية على طاولة المحادثات، أمّا الآن فلا بدّ أن يكون هناك موقف عربي موحد، معتبراً أنّ تحالفاً استراتيجياً سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، مصرياً - سعودياً يمكن أن يكون بداية لهذا الموقف العربي الموحد. وأشار وزير الداخلية اللبناني إلى أنّ إيران لم تغيّر من أسلوها وسياساتها في المنطقة، وأنّ الاتفاق النووي لم يؤثر على سلوكها وتعاطيها مع ملفات المنطقة ودول الخليج، بل على العكس نرى كل يوم اكتشافاً لخلايا إرهابية، وأسلحة ومتفجرات من إيران، إضافة إلى تزايد الدور العسكري الإيراني المباشر في سوريا، من خلال الحرس الثوري أو غير المباشر من خلال مليشيات عراقية وأفغانية وباكستانية تابعة لها. وتطرّق مشنوق إلى الصراعات الموجودة في المنطقة ومدى تأثيرها على الدول، موصّحاً أنّ الصراع العربي الإسرائيلي الذي نعاني منه جميعاً كعرب، وخاصة الدول المحيطة بفلسطين، وأنتج مشكلة اللاجئين المستعصية تاريخياً، وكرّس سلطة مجموعات مسلّحة في عدد من الدول على حساب الشرعية والجيوش الوطنية، وأبرزها لبنان التي وجدت بها مليشيات بحجة مقاومة إسرائيل، ولا تزال تنهش في الدولة والمجتمع. وتابع قوله بأنّ هناك أيضاً التمدد الإيراني في المنطقة العربية، والذي بدأ يأخذ أدواراً أكبر مع التدخل الأمريكي في العراق 2003م، وفي لبنان يمكن اعتبار ما جرى من اغتيال الرئيس رفيق الحريري وإسقاط حكومة سعد الحريري 2011م مروراً بأحداث 7 مايو 2008م على أنها محطات في

مخطط هذا التمدد الإيراني المستند إلى قوة عسكرية غير شرعية، تتمثل بـ "حزب الله" والقوى الحليفة له، مضيفاً أنَّ هناك أيضاً صراع المجموعات التكفيرية المتطرفة مثل داعش في العراق والشام، ومجموعات أخرى استفادت من تصدّع الأنظمة العربية وتمللمها، وفرضت نفسها كلاعب في الإقليم العربي.

وقال إنَّ سوريا أصبحت ساحة صراعات، لافتاً إلى أنَّ أمل نجاح روسيا في سوريا ضعيف، لأنَّ النفس الروسي قصير؛ نظراً إلى احتياجها إلى تمويل عملياتها العسكرية في سوريا، وهذا أمر صعب على روسيا تحقيقه، مضيفاً أنَّ بلاده استطاعت أن تحتوي - بشكل كبير - تداعيات الصراعات التي تحدث في سوريا على لبنان، وأشار إلى أنه لكل 3 لبنانيين يقيم مواطن سوري على الأراضي اللبنانية، ورغم ذلك أظهر الشعب اللبناني قدرة استثنائية على استضافة إخوانه من السوريين، بالرغم من صعوبة المعيشة، لافتاً إلى أنَّ تورط "حزب الله" في الحرب السورية دعماً للنظام؛ يشكّل الخطر الأكبر على أمن لبنان واستقراره.

بدوره أكّد كريسن بلانت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم البريطاني ضرورة تنسيق السياسات الإقليمية والدولية بين القوى كافة؛ من أجل حلّ مشكلة اللاجئين السوريين، مضيفاً أنَّ حلّ تلك المشكلة يتمثّل في ضمان ملاذ آمن وتوفير المساعدة لهم، بشكل ملائم من المجتمع الدولي، ووضع حد للنزاع القائم. وأوضح بلانت خلال كلمته بالجلسة أنه بعد مرور 4 سنوات على النزاع في سوريا، وتدهور الأوضاع في المناطق كافة هناك، فإنه يرى صعوبة في إيجاد حل، وبالتالي فإنّ أزمة اللاجئين ستزيد، معتبراً الاتحاد الأوروبي فشل في إظهار التضامن مع تلك الأزمة، ويتوقّع منه أن يجد تسوية لهذه المشكلة، وبالتالي أصبحت قدراته مغمورة، ونتج عن هذا تدفق اللاجئين على سواحل البلدان الأوروبية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي مطالب بالاستجابة لتلك القضية، على المستوى السياسي، مثل ما شهدناه من ألمانيا عندما قالت وزيرة الدفاع الألمانية إنّ هناك استجابة إنسانية لهؤلاء اللاجئين، وتوفير فرص تعليم وعمل لهم.

من هنا، يمكن أن نصل إلى عدّة نتائج من تنظيم هذا المنتدى، والتي يمكن إيجازها في:

1. التأكيد على قدرة البحرين على تنظيم واستضافة مثل هذه الفعاليات الدولية المهمة، والثقة التي باتت توليها الدوائر والأوساط المختلفة؛ لما تتمتع بها البحرين من أجواء آمنة، مكنتها من استقطاب محرّكي السياسة العالمية، وجعلتها ملتقى لمشاوراتهم ومباحثاتهم، ومنبراً لرؤاهم ومواقفهم.
2. جملة القضايا التي نوقشت في أروقة المنتدى وبين جنباته، واتسمت بالتنوع والشمول والعمق، وحظيت باهتمام واسع من جانب الدوائر والأوساط المعنية؛ لمحوريتها وخطورتها. مع التركيز على قضايا الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام، وما يتعلق بقضايا الساحة المحلية، لاسيما ما يتعلق بتعزيز علاقات المملكة وروابط الصداقة مع غيرها من الدول في المجالات كافة.
3. النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أعمال المنتدى بنقاشاته وفعالياته المختلفة، إضافة إلى خروج

المؤتمرين والمتحاورين بنتائج جوهرية، بشأن كيفية إدارة بعض الأزمات، والتي جاءت عقب النقاشات المعمّقة حول أسباب اندلاع الصراعات في المنطقة، وكيفية ضمان وتحقيق حلول ناجعة لها في المستقبل، ودور الأطراف والقوى المختلفة لمعالجة أسباب الصراع به، وتجلّى ذلك واضحاً، بالنظر للحدث المستفيض حول مستقبل اليمن، في الفترة المقبلة، بعد أن نجحت قوات التحالف العربي، في إرساء دعائم الاستقرار وإعادة تثبيت الشرعية هناك.

4. إنّ حوار المنامة أثبت أنّ التغيير نحو الأفضل ممكن، وأنّ تجاوز الأزمات وارد، إذا ما خلصت النوايا، وصدقت الإرادات، وسعت الدول والحكومات إلى تعزيز المكتسبات، وتقليل المخاطر والمشكلات عبر الحوارات البناءة، واللقاءات الجادة، والمشاركات الهادفة، والأطروحات غير المنحازة سوى لأمن واستقرار العالم .

ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثاني

بتنظيم من مركز الإمارات للسياسات، وزارة الخارجية الإماراتية ومجلس الأطلسي

2.1 نوفمبر 2015م

عرض: هيئة تحرير الدورية

نظم مركز الإمارات للسياسات "ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثاني" في الفترة من 1 - 2 نوفمبر 2015م وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية الإماراتية ومجلس الأطلسي، بقصر الإمارات بأبوظبي، والذي يهدف إلى تحقيق فهم أفضل بين الفاعلين الدوليين والإقليميين وتعزيز جهود صناعة السياسات بينهم بمشاركة نخب من دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية ومن العالم.

وقد أشارت الدكتورة ابتسام الكتبي رئيسة مركز الإمارات للسياسات في الكلمة الافتتاحية للملتقى إلى حرص المركز على استقطاب "ملتقى أبوظبي الاستراتيجي" النخب المؤثرة في توجيه السياسات على المستويين الإقليمي والدولي؛ لإفادة صناع القرار من خلال ما تطرحه هذه النخب من مبادرات ومشروعات وأفكار لتبقى الإمارات طرفاً فاعلاً في المنظومة الدولية وبما يخدم الاستقرار والعدالة دولياً. وذكرت الكتبي أن أهم ما خلصت إليه حوارات "ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الأول" هو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحولت إلى مركز إقليمي مؤثر فقد أسهمت الظروف الإقليمية والمحلية التي عصفت بالبلدان العربية الرئيسة ذات الثقل الاستراتيجي مثل مصر والعراق وسورية في تزايد أهمية دور دول المجلس، وأضافت أنه في حين كانت دول المجلس تستند إلى عمق تلك الدول وقوتها من أجل حماية النظام الإقليمي العربي عموماً وأمن الخليج بخاصة في مواجهة المشاريع الإقليمية الأخرى فقد تحولت دول المجلس إلى محور ارتكاز وفاعل إقليمي ودولي تستند إليه تلك الدول وغيرها من دول المنطقة للمساهمة في حل الأزمات فيها وإعادة استقرارها.

وأكدت الكتبي أن المشروع الجيوسياسي الإيراني أصبح ينتهج سياسة طائفية واضحة في المنطقة العربية عبر التدخل المباشر ودعم الحركات السياسية والمليشيات الشيعية وتجلي هذا الاتجاه بوضوح في العراق من خلال الاستعانة بالأحزاب العراقية الشيعية لملء الفراغ الاستراتيجي فيه والهيمنة على مؤسساته وإمكاناته، وفي سورية عبر دعم النظام السوري والمنظمات الشيعية العراقية واللبنانية التي تسانده، وفي اليمن عبر تأييد سيطرة الحوثيين على أغلبية مؤسسات الدولة وسلاحها، وأخيراً عبر تشجيعها وتحريضها للأقليات الشيعية في الدول المجاورة، وبهذا عززت إيران نفوذها الإقليمي ضمن منظور "المركزية

الإيرانية للشيعه" في العالم. داعية إلى إعادة إنتاج منظومة علاقات دولية جديدة تستجيب للتحولات في التحالفات الدولية والإقليمية وتعقد مفهوم القوة وبخاصة بعد بروز "الفاعلين دون الدول" وتهديدات الفضاء المعلوماتي وانعكاس التطور التكنولوجي على الصناعات وتغير طبيعة الاقتصاد وتوسع ظاهرة الإرهاب ونجاح تمويل شبكاته وشيوع الجريمة المنظمة دولياً.

من جهته أكد الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية في كلمة له خلال الجلسة الافتتاحية للملتقى "أن دولة الإمارات ترى أن الأيديولوجيات المتطرفة والإرهاب وجهان لعملة واحدة ويعززان بعضهما البعض؛ مما يؤدي إلى المساهمة في عدم الاستقرار"، وأضاف إن الحركة ضد التطرف والإرهاب ليست مجرد معركة مادية ولكن لها أيضاً بعداً عقائدياً وفكرياً ومجتمعياً وهو الأكثر تعقيداً وأهمية. وأوضح الدكتور قرقاش: إن الاستفزازات الأخيرة في المسجد الأقصى المبارك زادت من الأيديولوجيات الراديكالية والفوضى المرتبطة بها، مشيراً إلى أن حالة عدم الاستقرار والخوف والعنف التي تجتاح المنطقة يمكنها أن تنتهي فقط إذا تم حل النزاع الفلسطيني؛ لأنه في قلب مشكلات المنطقة. وبشأن اليمن أكد أن دولة الإمارات ستستمر مع شركائها الإقليميين في العمل بجد للحفاظ على وحدة وسلامة السياسة اليمنية، مضيفاً أن دولة الإمارات تؤمن بأنه من المحتمل إمكانية التوصل قريباً لحل سلمي لهذا الصراع عندما تحترم رغبات الشعب اليمني وشرعية الحكومة اليمنية ويضع حداً لمفهوم تغيير الوضع السياسي الراهن بالقوة. وأضاف قرقاش أن الحل السياسي القائم على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وقرار مجلس الأمن الدولي 2216 هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا الصراع .

في الجلسة الأولى للملتقى التي عقدت تحت عنوان "الخليج في العالم الجديد" قال الكاتب والمحلل السياسي السعودي عبد الرحمن الراشد - مدير الجلسة - إن منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية تشهد لأول مرة في تاريخها كمّاً هائلاً من الاضطرابات المحيطة بها والمتمثلة في حروب تنتشر في الجغرافيا السورية والليبية واليمنية فضلاً عن الفوضى الأمنية التي تطبع المشهد العراقي منذ سنوات، وأضاف أن ما يزيد الوضع تعقيداً هو الصعود المستمر للتنظيمات الإرهابية في المنطقة خاصة تنظيم "داعش" الذي أصبح لديه نشاطات عنيفة وإرهابية داخل بعض الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية، لافتاً إلى مخاطر وتبعات التدخلات العسكرية الأجنبية لاسيما الإيرانية والروسية في سوريا.

من جانبه قال جيمس جونز المستشار السابق للرئيس الأمريكي باراك أوباما لشؤون الأمن القومي رئيس مجلس إدارة "مركز برنت سكوكروفت للأمن الدولي في "المجلس الأطلسي"، إنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية التوقف عن اتباع سياسة قائمة على ردة الفعل واتخاذ قرارات متأخرة فيما يتعلق بشؤون الخليج والمنطقة، وأكد جونز أن الاستخدام الأمريكي للقوة العسكرية في التعامل مع التحديات المتصاعدة في هذا الاقليم من العالم يجب أن يكون حاسماً وسريعاً؛ فالضربات الجوية ضد تنظيم داعش الإرهابي وأخيراً القرار بإرسال 50 جندياً أمريكياً إلى شمال سوريا، هذه القرارات الرمزية من شأنها أن تمد أمد المواجهة لسنوات طويلة دون إحداث تغيير حقيقي في المعادلة العسكرية في سوريا. ودعا جونز دول

الخليج العربي إلى تشكيل حلف عسكري فيما بينها شبيه بحلف الأطلسي حيث يعتبر التهديد لأي عضو فيه هو تهديد لجميع دول التحالف، مشدداً على أهمية أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية خطوات جدية في دعم حلفائها في هذا الحلف تعزيزاً لمناخ الثقة الذي بات مهدداً بين الجانبين وحماية أيضاً لمصالح الولايات المتحدة نفسها، وقال إنه لاتزال هناك الكثير من الشكوك تحوم حول السلوك الإيراني في المنطقة رغم توقيعها الاتفاق النووي، معرباً عن ثقته الشخصية في أن إيران لن تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في هذا الاتفاق فيما لاتزال تمارس سياستها التوسعية القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ودعم الميليشيات المذهبية والعمل على تأجيج حالة عدم الاستقرار في عدد من البلدان المجاورة.

من جهته طالب الدكتور إبراهيم آل مرعي الخبير السعودي في الشؤون الأمنية والاستراتيجية صناع القرار الخليجيين بمواجهة أسئلة حاسمة قبل التحدث عن وضع استراتيجيات لمواجهة المخاطر بأشكالها المتعددة من بينها، هل تنظر دول الخليج نظرة واحدة ومتساوية الى الخطر الإيراني كتهديد محتمل لوجودها، وهل تتفق هذه الدول أيضاً في رؤيتها وتعاملها مع ظاهرة الإسلام السياسي وتنظيم الإخوان المسلمين مثلاً. وأشار إلى ضرورة عدم لوم الآخرين حتى أولئك الذين في المعسكر المعادي للمصالح الخليجية على سياساتهم واستراتيجياتهم بل يجب أن يبحث الخليجيون في كيفية تطوير استراتيجياتهم على الدوام ليكونوا مستعدين للمواجهة على مستويات مختلفة.

من ناحيتها أشارت الدكتورة ثريا العريض عضو مجلس الشورى السعودي في معرض حديثها عن كفاءة السعودية في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية إلى ما جاء على لسان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- في لقاء جمعه مؤخراً مع نخبة من المثقفين والإعلاميين المحليين - .. إذ أكد أن المملكة لن تسمح بالتدخل في شؤونها الداخلية مع ترحيبها الدائم بالتعاون مع الشركاء الحقيقيين وأن حرص المملكة على الاستقرار داخلياً وخليجياً وإقليمياً لا يعني أن تخضع للابتزاز من أي جهة داخلية أو خارجية، وأضافت الدكتورة العريض أن محاولة دول مجلس التعاون الخليجي لتجنب الهزات العنيفة التي ضربت المنطقة ولا تزال يجب أن لا يمنعها من النظر أكثر إلى المستقبل ومحاولة استشرافه.

من جانبه أكد الدكتور ظافر العجمي مدير مجموعة مراقبة الخليج بدولة الكويت أن الهاجس التاريخي يشكل جزءاً من المفهوم الأمني لدى دول الخليج، ورأى أن التعاون الأمني والعسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي قطع أشواطاً جيدة على عكس ما قد يعتقد البعض وأن مستويات التنسيق الأمني البيني مرضية جداً على مستوى الأمن الذاتي ودرع الجزيرة واتفاقيات الدفاع المشترك فضلاً عن الاتفاقيات الأمنية والدفاعية التي وقعتها دول الخليج مع الحلفاء الدوليين.

في الجلسة الثانية من الملتقى تحت عنوان "التحولات الداخلية في بلدان الربيع العربي: سورية والعراق وليبيا واليمن ومصر" التي أدارها جاسم الخلوفي مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية الإماراتية،

تحدث السيد طارق متري وزير الخارجية اللبناني الأسبق الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا عن ثلاثة أسباب : أولها بنيوي متعلق بالتماهي بين السلطة والدولة واختزال مؤسسات الدولة في الصراع على تولي الحكم والثاني تاريخي يتعلق بالإرث الاستبدادي والصعوبات المرتبطة بتصفيته، والثالث إجرائي يتصل بإدارة العملية الانتخابية وما اعترأها من استعجال حولها من منافسة سياسية إلى صراع دموي على السلطة. وقال متري إن الانتخابات ليست حلاً سحرياً وكان حرياً الانخراط في عمليات للمصالحة الوطنية وبناء الوفاق الوطني حول إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية قبل الدخول في المنافسة السياسية عبر آلية الانتخابات. وفي ذات السياق قال الدكتور عارف علي النايض سفير ليبيا لدى الدولة المختص في الدراسات الإسلامية إن فشل الثورة الليبية في تحقيق أهدافها لا يجب أن يدفعنا لليأس لأن الليبيين أشهروا في ثلاث مناسبات انتخابية "لا" واضحة في وجه حركات الإسلام السياسي، واعتبر النايض أن مدخل الخروج من الأزمة الليبية يكمن في دحر ما سماه "بالفاشية الجديدة" التي تمثلها الحركات المتطرفة كتنظيم داعش لأن الديمقراطية حسب قوله لن تتأسس إلا بعد دحر هذه الفاشية.

وقال السيد مصطفى النعمان السفير في وزارة الخارجية اليمنية إن أحد أسباب فشل الدولة اليمنية يكمن في استمرار نفس نخب وأساليب النظام السابق في الحكم، أما اللاعب الجديد الوحيد فهم الحوثيون وقد تواطأت معهم جميع المكونات السياسية لأهداف ذاتية مختلفة من أجل إسقاط صنعاء بين أيديهم كما أن الحوثيين لعبوا على تناقضات البنية اليمنية لإقامة تحالفات طائفية الشمال وسياسية في الجنوب. أما الدكتور مرهف جويجاتي أستاذ العلاقات الدولية في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية في أبوظبي فقد لفت إلى أن كل الدول العربية التي آلت للفشل ومنها سوريا لجأت للقوة المفرطة لقمع المحتجين أو آمنت بالعنف كوسيلة للتغيير وعلى عكسها نجحت دول قدمت تنازلات سياسية وأقدمت على إصلاحات مثل المغرب والأردن في تفادي رياح العنف التي تعصف بالمنطقة.

وفي سياق تحليل الأسباب التي أبعدت مصر عن هاوية الفشل .. قال الدكتور بهجت قرني أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة إن الوضع في مصر يؤثر في العالم العربي كافة بسبب محورية دورها وثقلها الاستراتيجي والديموغرافي، كما أنه يفرز تحديات خاصة ترتبط بمدى نجاعة السياسات ونجاحها في مواجهة التحديات الكبيرة التي تمر بها مصر، واعتبر قرني أن مصر لم تعبر المرحلة الانتقالية بشكل كامل لأنها وإن عرفت مكامن الخلل في النظام السابق إلا أنها لم تنتج نظاماً جديداً بعد، كما أنها لا تزال محل تحديات كبيرة. وحاول الدكتور ضافر العاني عضو البرلمان العراقي مقاربة الأسباب التي أدت بالعراق إلى الوضع الكارثي الذي يتخبط فيه .. قائلاً " إن هنالك ميلاً لدى الجميع إلى اعتبار محاربة تنظيم داعش الإشكالية الأكبر، بينما قليلاً ما تتم مساءلة السياسات الطائفية التي أنتجت، وأشار العاني في هذا السياق إلى استهداف شرائح اجتماعية واسعة من النسيج الوطني العراقي وفي مقدمتهم مكون العرب السنة الذي يتعرض لإذلال ممنهج من خلال سياسات الاجتثاث والتهجير والتهميش، واعتبر أن العشائر السنية هي أنجع سلاح في محاربة داعش، لكن العرب السنة لا يتشاركون القناعة بمحاربة التنظيم؛ لأنهم غير مطمئنين لإمكانية معاملتهم كمواطنين في بلدهم بعد القضاء على داعش.

وقال تشارلز ريس نائب رئيس مؤسسة "راند" للشؤون الدولية للدور الأمريكي في المنطقة إنه لم يتغير وإن التزام واشنطن بأمن المنطقة ثابت ومستمر، لكنه أقر بفشل ما سماه "الخيال الأمريكي وليس السياسات الأمريكية"، مضيفاً أن الأمريكيين لم يستطيعوا تخيل ما يمكن أن ينتج عن تدخلهم في بلد مركب كالعراق ولم يقدروا أن سوريا قد تفتت بهذا الشكل أو أن مشاكل البطالة بين الشباب قد تشعل النار في العالم العربي.

أما إيلينا سوبونينا المستشارة في المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية فقد اعتبرت أن كثيراً من الأسباب التي أدت للوضع الراهن في العالم العربي موجودة في مناطق أخرى من العالم وقد تؤدي إلى هزات فيها، وتوقعت سوبونينا ظهور "كائن عالمي جديد" قائلة "لا بد من نشوء دول جديدة وتغير في الحدود الدولية"، وأضافت أن روسيا تدعم التشكل الجديد للعالم ولذلك فإنها عادت إلى منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها في ظل نظام عالمي جديد قيد الولادة، واعتبرت الخبرة الروسية أن العالم يقف اليوم أمام خيارين.. إما توحيد الجهود لمواجهة الإرهاب وإما الذهاب في اتجاه تعميق الخلافات.

وفي الجلسة الثالثة المعنونة بـ "تجاذب وتنافر القوى الاقليمية: ايران وتركيا والصراع العربي - الإسرائيلي" وأدارتها الدكتورة داليا داسا كيه أستاذة العلوم السياسية ومديرة "مركز الشرق الأوسط للسياسات العامة في مؤسسة "راند" لأمركية، وتحت عنوان "صراع القوى الاقليمية المحموم من أجل توسيع النفوذ وفرض واقع جديد في المنطقة وفرص التعاون المحتملة" قال الدكتور محسن ميلاني المدير التنفيذي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية وأستاذ العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة "ان الرئيس الأمريكي باراك أوباما وإدارته أظهرت رؤية استثنائية بإنجاز الاتفاق النووي مع إيران والذي يتجاهل كثيرون أنه أيضاً اتفاق تم توقيعه مع خمس قوى عالمية كبرى أخرى". واستنكر الدكتور ميلاني مواقف من يعارضون هذا الاتفاق النووي مع طهران مشيراً إلى "عدم تقدمهم ببدايل حقيقية في هذا الصدد ومذكراً بأن 37 عاماً من العداء والقطيعة بين واشنطن وطهران أنهتتهما مصافحة بين القادة الإيرانيين والأمريكيين، وهذه رسالة للخليج بأن التعاون لا يزال ممكناً وأن القطيعة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد".

وأكد الدكتور محمد السلمي المتخصص في الشأن الإيراني والعلاقات الدولية "أن جميع دول المنطقة تريد انفتاحاً على إيران وفي مقدمتها دول الخليج العربي بحكم الجوار" إلا أن التناقضات في الخطاب السياسي الإيراني تزداد حدة؛ إذ إن الزعيم الإيراني خامنئي طالب بعد ثوري تونس ومصر في مطلع ما سمي بـ "الربيع العربي" شعوب المنطقة بالثورة من أجل إسقاط الأنظمة الحاكمة، ثم أعلن بعد ذلك أن الربيع العربي مؤامرة صهيوي-أمريكية؛ ليتراجع مرة أخرى بسبب موقفه من الأزمة في سوريا ليقول: إن ما يحدث هو حرب ضد الإرهاب السني"، وأكد السلمي "أن لا تعاون مرشح للاستمرار بين إيران ومحيطها ما لم تتخل طهران عن حلمها بإقامة مشروعها الإمبراطوري في المنطقة، وما بعد حدود المنطقة وتهتم مثل أي دولة أخرى بشؤونها الوطنية".

وفي سياق النقاش حول الطموحات النووية الإيرانية قال الدكتور سلطان النعيمي عضو هيئة التدريس في جامعة ابوظبي "إن دول الخليج والمنطقة العربية لا يعارضون امتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً لكن الخلاف يتمحور حول عدم وجود ضمانات حقيقية وكافية تكبح مطامع طهران النووية في امتلاك التكنولوجيا النووية واستخدامها لأغراض غير سلمية"، ولفت الدكتور النعيمي الى "أن الحديث عن النظام الإيراني يختلف عن الحديث عن الحكومة هناك، فعلى الرغم من كون الأخيرة الجهة التنفيذية في الدولة إلا أنها تبقى الحلقة الأضعف في سلسلة صناعة القرار الإيراني، وهذه مشكلة واجهت معظم من تعاملوا ويتعاملون مع إيران".

من جانبه أكد الدكتور بيوتر دتكيويتز مدير "مركز الحوكمة والإدارة العامة" في جامعة كارلتون الكندية "أن إيران حصلت على هدية ثمينة من المجتمع الدولي متمثلة في الاتفاق النووي، وهي تدرك جيداً أنها يجب أن لا تفسد هذه الفرصة الاستثنائية التي جاءت بعد سنوات من الانتظار الصعب"، وأضاف الدكتور دتكيويتز إن إيران في الوقت نفسه تواصل محاولة إحداث الشقاق بين المحافظين والليبراليين بذات القدر الذي تلعب فيه على تكريس الطائفية من خلال إذكاء نار الخلاف الشيعي السني في المنطقة والعالم". أما الدكتور وو بنغبغ الأستاذ المشارك ومدير معهد الثقافة العربية-الإسلامية في جامعة بكين فقال "إن هناك تفهماً صينياً للمخاوف التي تبديها معظم الدول الخليجية والعربية تجاه البرنامج النووي الإيراني؛ لأنها دول من خارج النادي النووي مضيفاً إن "الصين قلقة أيضاً من أن تتهاوى مزيد من دول المنطقة لتصبح دولاً فاشلة؛ الأمر الذي سيرتب أعباء أمنية واقتصادية مضاعفة على دول العالم؛ بما يعني ذلك من انتشار أوسع للإرهاب في ساحات جديدة".

وفي المحور التركي قدم يشار ياكيش السياسي البارز ووزير خارجية تركيا الأسبق توصيفاً للمقاربة التركية الخاطئة للوضع في سوريا قائلاً: "لم يسقط نظام بشار الأسد لكن سياسة تركيا الخارجية لم تتكيف وأصبحت أنقرة أكثر عزلة من أي وقت مضى"، وأكد ياكيش أن الانتخابات التي تشهدها تركيا اليوم تعد حاسمة؛ لأن نتائجها ستؤثر كثيراً على السياسة الخارجية التركية، ومنها الموقف من الحرب في سوريا".

أما عبدالله الشمري الباحث غير المقيم في "مركز الشرق الأوسط الدولي" بأنقرة فقد قال "إن أفضل وصف للعلاقات السعودية التركية هو ما جاء في إحدى المقالات "أفضل الأصدقاء الأعداء"، ورأى الشمري "إن الباب لا يزال مفتوحاً أمام القادة في إيران لإبداء نوايا حقيقية للتعاون مع دول الخليج والمنطقة ولو تمتعوا بالحكمة المطلوبة لفعلوا ذلك على الفور".

وفي شأن الصراع العربي الإسرائيلي أكد الدكتور سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني السابق "إن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تبقى قيد التهميش حتى وإن بدا الأمر كذلك، وأن لها الفضل تاريخياً في تعزيز روح الرفض للاحتلال في العالم العربي"، وأضاف سلام "إن عملية السلام كانت تفتقد للأسس السليمة الضامنة لاستمرارها ونجاحها، ولذلك كانت جميع التفاهات تنتهي بالإخفاق، وقد حصل تباعد بين

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي جراء الفشل المتكرر في المفاوضات" داعياً إلى ضرورة تحمل المسؤولية نحو التعريف بمصالحنا وأن ندافع عن حقوقنا بشكل سوي ونعمل على خلق علاقات متوازنة إقليمياً. أما ماريسا ماتيئاس عضو البرلمان الأوروبي من البرتغال فقد أكدت على "ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي إلى الممارسات السياسية في فلسطين وإجراء مراجعة ذاتية ودائمة؛ لكي نستطيع أن نسير قدماً نحو مسار السلام"، وأضافت ماتيئاس إنه "لا بد أن ننظر إلى القضية بعمق من أجل تبني قرارات تحظى بالحد المطلوب من النجاح؛ إذ على الجميع أن يستمعوا إلى بعضهم جيداً، وأن يكونوا منصفين من أجل أن لا تتكرر أخطاء الماضي ولعبة الكيل بمكيالين".

وفي الجلسة الرابعة حلل المشاركون "الصددمات الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية"، وأدار الجلسة ستيفن كليمنز المحرر في مجلة أتلانتك والباحث في مؤسسة "أمريكا الجديدة"، وقال سيرغي ألكساشنكو باحث غير مقيم في معهد "بروكنغز" والنائب السابق لمحافظ المصرف المركزي الروسي "التغيير الطارئ على سياسات روسيا هو في الواقع تغيير في موقف بوتين الذي وصفه بالسياسي الانتهازي"، وأضاف ألكساشنكو إن "تدخل بوتين في سوريا جاء بطلب من الإيرانيين بهدف إنقاذ نظام الأسد معتبراً أن روسيا لا تعمل بالضرورة على الاستقرار في المنطقة لكنه أنحى باللائمة كذلك على الغرب الذي لم تنتج تدخلاته العسكرية العديدة في العالم عن أي نموذج ناجح باستثناء البوسنة وكوسوفو.

من جانبه قدم الدكتور محمد بن هويدن رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات رؤية مختلفة عن طبيعة الفاعلين المؤثرين في صياغة النظام العالمي الجديد عندما قال "إن كل الوقائع تشير إلى أن الشرق الأوسط سيكون مؤثراً، وليس الصين أو إفريقيا أو الاتحاد الأوروبي، فتراجع الدور الأمريكي والصعود الروسي مؤخراً وتحديات أزمة اللاجئين، وتقنيات أسواق النفط كلها ظواهر مرتبطة بمنطقتنا وتؤكد جميعها أن ما يحدث عندنا ينتقل إلى بقية دول العالم ويؤثر فيها، وأضاف إن دولة الإمارات مدركة لهذه التحولات لهذا حزمت أمرها وقررت مع شركائها في المنطقة تحمل مسؤولياتها لملء الفراغ الذي أرى أن الانكفاء الأمريكي خلفه، معتبراً أن الرئيس الأمريكي نأى بنفسه عن مشاكل المنطقة لعدم التأثير على حزبه أو إرثه السياسي، وكان حرياً به أن يبدي التزامه حيال حلفائه بالمنطقة.

وتحدث فريدريك كيمب الرئيس التنفيذي لمجلس الأطلسي عن سيناريوهات المستقبل في ظل المخاطر والتحديات الناجمة وبرز قوى جديدة وتراجع أخرى تقليدية في سيناريو يذكر بعالم 1949م و1990م في إشارة إلى الحرب الباردة، وقال كيمب إن الأزمة في سوريا تأخذ أبعاداً عالمية وهي مرشحة إما لمزيد من التدهور أو لاستمرار الدولة لكن دون سيطرة حقيقية. من جانبه اعتبر نيكولا دي سانتس مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حلف شمال الأطلسي "الناتو" إنه يجب النظر إلى العالم العربي كثلاث كتل متباعدة هي المغرب وشمال إفريقيا والشرق ثم الخليج. وقال إن مناطق مرشحة أكثر من غيرها لحدوث أزمات وأن احتمال حدوث نكسات في شمال إفريقيا يعتبر التهديد الأكبر للأمن الأطلسي، مشيراً إلى أن دولاً عربية كانت مساهمة في التغيير وشريكاً رئيساً في صنع الأمن في مناطق عدة من العالم.

من جانبها قالت جيسكا ماثيوز الرئيسة السابقة لمؤسسة كارينغي للسلام الدولي إن الصدمة القادمة تكمن في اقترابنا من أزمة غير مسبقة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأضافت "وبينما نقترّب من قمة باريس المناخية أستطيع أن أرى أن ثمانين بالمئة من الدول ستطلق تعهدات بتخفيض من هذه الانبعاثات ولكن وحتى لو تم الالتزام بهذه التعهدات من أجل خفض درجتي حرارة على كوكب الأرض فإننا نتوجه نحو كارثة مناخية". وقال الدكتور زيد عيادات المستشار في مركز الإمارات للسياسات إنه يرى أزميتين اثنتين تهددان العالم تتصل الأولى من انتقال الصراع على المقدرات والموارد إلى صراع بين الأفكار والقيم بينما ترتبط الثانية بانهيار النظام الأمني العالمي الذي عرفناه في المئة عام الأخيرة خاصة في منطقتنا المقبلة على ما يبدو أنه سايكس بيكو جديد. وتناول المتحدث الصيني سوالو وانغ مدير مركز الشرق الأوسط في جامعة بكين موقع الصين من التحولات العالمية باعتبارها الوريث القادم للنظام العالمي الجديد برأي الكثيرين، وأعرب عن اعتقاده بأن على دول الشرق الأوسط أن تشق طريقها بشكل ذاتي دون اتكال على حلفائهم التقليديين، واعتبر وانغ أن نماذج الانتقال الدامي في المنطقة العربية أعطت هدية ثمينة للقادة الصينيين تعزز قناعتهم بأن "للأنظمة الشمولية ميزاتنا بالنظر إلى ما خلفه سقوط أنظمة مماثلة في دول الربيع العربي.

وفي اليوم الثاني من أعمال الملتقى عقدت جلسة بعنوان "القوة في العصر الرقمي"، وقال توماس رايت الباحث ومدير مشروع النظام الدولي والاستراتيجية في معهد بروكنغز بالولايات المتحدة الأمريكية الذي أدار الجلسة "إننا جميعاً مطالبون اليوم بالبحث في دور القوة بعالمنا المعاصر الذي رسمت الثورة الرقمية ملامحه إلى حد كبير خلال الـ 20 عاماً الأخيرة وأن نفكر في ما يجب علينا معرفته مسبقاً ونحن نبحر بسرعة فائقة نحو مستقبل العالم الرقمي". وقال باري بافل نائب رئيس ومدير مركز برنت سكوكروفت للأمن الدولي التابع للمجلس الأطلسي بالولايات المتحدة الأمريكية "إن تطورات الأوضاع في مناطق الصراع لا سيما في الشرق الأوسط قد أنتجت شبكات إرهابية ذات بنى مركبة ومعقدة استطاعت أن تكون من أبرز المستفيدين من طفرة الرقمية فتتظلم داعش مثلاً يستخدم الفضاء الإلكتروني للتجنيد والتمويل والتسويق ونشر الرسائل ذات المحتوى الدعائي بشكل لافت وسريع الوصول إلى جميع أنحاء العالم"، وأضاف بافل "إن المجلس الأطلسي الذي يمثله يرى أن هناك تراجعاً واضحاً للدول حتى الكبرى منها في المعركة الرقمية وصعوداً لافتاً للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية في هذا السباق المحموم نحو الهيمنة على أكبر حصة من منافذ الفضاء الرقمي واستخداماته التي تكاد لا تحصى".

ورأى أندريه كورتونوف مدير عام مجلس الشؤون الدولية في روسيا ومؤسسة أوراسيا الجديدة في موسكو "إن مفهوم القوة قد اختلف جذرياً خلال السنوات الـ 50 الأخيرة إذ أصبح بإمكان الدول وحتى بعض المنظمات الأمنية والميليشيات الإرهابية أن تعبر الحدود بسلاسة، وأن تخوض حروباً إلكترونية ضارية من بعيد وتنتصر فيها في عالم الواقع على قوى تقليدية لطالما عرفت بالصلابة"، واعترف كورتونوف: "إن من المنظمات والأفراد الذين يقودون الثورة الرقمية في العالم اليوم وحتى أولئك الذين هم عملاؤها في السوق الرقمية قد تفوقوا على القطاعات الرقمية التابعة للدول المركزية؛ لأنهم أرقى علماً وأكثر تعليماً وخبرة من غيرهم .

من جانبها قدمت إلين ليبسون الباحثة والرئيسة الفخرية لمركز ستمسون بالولايات المتحدة الأمريكية مقاربة مختلفة عن تلك التي ذهب إليها عدد من المشاركين في الجلسة النقاشية إذ رأت أن الدول العظمى لا تزال أقوى مما يعتقد الكثيرون في سباق المواجهة الرقمية مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية إلا أن التزامها الديمقراطي بتمكين الأفراد من أدوات العصر الرقمي قد يعطي انطباعاً بأنها قد فقدت جزءاً كبيراً من قوتها الرقمية، ولفتت ليبسون النظر إلى وجوب الاهتمام بالجانب الإيجابي لكل المنتجات التي تعتمد أساساً على الثورة الرقمية، فالثورة الرقمية تضع دائماً الخيارات أمام الجميع.

وقال جيامبيرو جياكوميلو الأستاذ المشارك في العلوم السياسية في جامعة بولونيا الإيطالية "إن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الرقمية العظمى في العالم اليوم وهي تستخدم هذه القوة الهائلة في مجالات شتى ولأغراض مختلفة"، واتفق جياكوميلو مع الآراء التي ذهبت إلى الاعتراف بقدرة بعض الأفراد والمنظمات غير الحكومية ممن لا يمتلكون مصادر كبيرة مثل تلك التي تملكها الدول على إحداث أضرار فادحة بخصومهم أو ضحاياهم في كثير من الأحيان. وعبر يوهان أريكسون مدير البحوث في المعهد السويدي للشؤون الدولية عن مخاوفه من سعي الحكومات الشمولية حول العالم لفرض مزيد من الرقابة الصارمة على التكنولوجيا الرقمية وحرية تداول المعلومات؛ لأن ذلك من شأنه تعميق الفجوة المعرفية بين تلك الدول وباقي الكوكب.

وفي الجلسة الثانية من أعمال اليوم الثاني للملتقى والتي عقدت تحت عنوان "تأثير مستقبل الفضاء المعلوماتي في القوة والدولة"، بدأت مديرة الجلسة نازلي شكري أستاذة العلوم السياسية ومديرة "شبكة النظام العالمي للتنمية المستدامة" بسرد سريع لعناوين التحديات التي يفرضها الفضاء المعلوماتي قائلة "إن الحلبة المعلوماتية نشأت وتطورت وأديرت من قبل القطاع الخاص وإن الدول والحكومات دخلتها بشكل متأخر، وهذا الأمر يستدعي فهمنا لهذا الواقع الجديد من أجل تحسين إدارتنا له ومواجهة التحديات التي يفرضها".

وقال أنتونيو لوبيز- إستوريز عضو البرلمان الأوروبي عن حزب الشعب الأوروبي الإسباني في مداخلته إن ما يهمه كسياسي يعمل على قضايا الحريات العامة والأمن ورسم السياسات هو خلق توازن بين الانفتاح على المستقبل الذي يمثله فضاء المعلومات وعدم خلق جدران عازلة أو إقامة أنظمة رقابة جماعية، وأضاف أن "حق استعمال المواطنين لوسائل الفضاء المعلوماتي يجب أن يكفل لأنه وسيلة للمشاركة والتأثير الإيجابي على أصحاب القرار"، وأشار لوبيز إلى حادثتي التجسس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ممثلاً في ألمانيا قائلاً "إننا تعلمنا الدرس منهما وهو ضرورة بناء جسور الثقة بين الحلفاء وتركيز الجهود لمحاربة العدو المشترك الممثل في الإرهاب"، وأكد على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في عالم اليوم وكيف أصبحت إدارة قوية في العالم وتأثيرها على المجتمع .

بدوره وصف ناصيف حتي سفير جامعة الدول العربية في إيطاليا والفاتيكان والمندوب الدائم للجامعة في الأمم المتحدة، الإنترنت بأنه أداة "حررت العالم ولكن جعلته أكثر فوضى . فبقدر ما ساعدت على ديمقراطية إنتشار المعلومات وتدفعها بقدر ما أن هناك أطرافاً تعمل من خارج أطر الدولة"، وأضاف حتي أن عولمة الفضاء المعلوماتي تسببت في "بلقنة" خريطة الأمن المعلوماتي وتسببت في حرب باردة جديدة تجري في الفضاء الرقمي، مؤكداً على ضرورة الموازنة بين ضرورات الأمن والحفاظ على المصالح وبين حماية الحريات الفردية .

واعتبر ما زياولن المدير التنفيذي لـ "مؤسسة الصين للدراسات الدولية" ومدير "جمعية الصداقة العربية الصينية" أن الإنترنت لا يعترف بالحدود ولكن هنالك حدود للدول ومصالحها، وعلى الجميع أن يعمل من أجل حماية مصالحه وصد الإجرام الإلكتروني. وقال إن ردم الهوة بين سياسات الإنترنت والتحديات التي يفرضها يمر عبر التعاون الدولي ومن خلال سن قوانين لإدارة الفضاء المعلوماتي وتبني منظومة قيم تحكمه، وتحدث عن أهمية عنصر الأمن وحماية المصالح وقال "نحن بصدد مجال جديد وهو الفضاء الإلكتروني والذي يتعرض للاختراق في بعض الأوقات".

وركز فيتالي ناومكن مدير "معهد الدراسات الشرقية" التابع للأكاديمية الروسية للعلوم على استعمال الفضاء المعلوماتي كأداة جديدة في الحروب متوقعاً أن يزيد اللجوء إليه في الحروب المستقبلية التي تقوم على ثلاثة أضلع هي القوات الخاصة والطائرات بدون طيار والسلاح المعلوماتي، وأشار ناومكن الى أن روسيا اقترحت صياغة اتفاقية دولية للحد من عسكرة الفضاء المعلوماتي لكنها لم تجد آذاناً صاغية الأمر الذي دفعها إلى تعزيز قوتها العسكرية المعلوماتية"، ونبه إلى أن المنظمات الإرهابية تصطاد الموهوبين من خلال شبكة الإنترنت وتجندهم في آسيا الوسطى وبعض الدول العربية.

وشارك البدر الشاطري الأستاذ الملحق بكلية الدفاع الوطني في الإمارات بملاحظاته بشأن تأثير الفضاء المعلوماتي على الدولة الوطنية قائلاً إن مظاهر هذا التأثير بنوية وسياسية وإيديولوجية وإنها تتفاوت في مداها بين الدول النامية والمتقدمة واعتبر الشاطري أن التأثير البنوي يكمن في كون الفضاء الرقمي يفتح الباب أمام الهويات ما دون الوطنية للتعبير عن نفسها دون أن يمنحها إطاراً للاندماج في مجتمعاتها الوطنية، أما التأثير السياسي فيتصل بإعطاء الفضاء الرقمي فرصة لتعبير الجماهير الساخطة ويحد في الوقت ذاته من قدرة الدولة المركزية على استعمال القوة واحتواء التعبيرات الاحتجاجية.

وقد خصص الملتقى جلسته الثالثة لقراءة عمليات التحول التي تشهدها بعض الاقتصادات المؤثرة في العالم والتي حملت عنوان "إعادة هيكلة النظام الاقتصادي". وقال مدير الجلسة إدوارد لويس كبير معلمي وكتاب صحيفة "فاينانشال تايمز" في الولايات المتحدة الأمريكية "إن الصين بوصفها أحد أكبر محركات نمو الاقتصاد العالمي تواجه شكوكاً داخلية وخارجية حول قدرتها على إنجاز مشروعها العملاق في التحول الاقتصادي من النموذج الاستثماري إلى الاستهلاكي ونجاحها في المحافظة على موقعها كقوة

اقتصادية قائمة في العالم في الوقت ذاته"، وأضاف لويس "إن العام 2015م شهد لأول مرة في التاريخ الاقتصادي تفوق الهند على الصين من ناحية معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة". ورأى تشن يي مدير "معهد الدراسات العبرية واليهودية في جامعة بكين الصينية أن الاقتصاد الصيني الذي تسيطر عليه الدولة بشكل مركزي رغم قيامها باعتماد كثير من آليات السوق الحرة يشهد تحولاً اقتصادياً صعباً يجعل عملية التنبؤ بمآلات هذا الانتقال ونتائجه امراً بالغ التعقيد".

من جانبه اعتبر جول نتشيتنزي المدير التنفيذي في "معهد مابونجبوي للتفكير الاستراتيجي" في جنوب أفريقيا "أنه حتى لو نجحت الصين في تحقيق التحول الاقتصادي في الوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فإن عليها أن تتوقع ظهور منافسين حقيقيين لها وأولهم كما تقول المؤشرات الاقتصادية الهند"، وتوقع نتشيتنزي "أن تؤثر خطة التحول الاقتصادي الصينية التي تتضمن زيادة عالية في معدلات الاستهلاك والإنفاق على البنى التحتية في قطاعات كثيرة سلباً على معدلات النمو الاقتصادي هناك".

وأكد ليونيل فرنانديز الرئيس السابق لجمهورية "الدومينيكان" "أن التباطؤ في معدلات النمو التي بدأ يسجلها الاقتصاد الصيني منذ 3 أعوام وصولاً إلى تسارع هذا التباطؤ في العام الحالي قد خلف آثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة في دول أمريكا اللاتينية"، وأضاف فرنانديز في المقابل "النمو الاقتصادي في أمريكا يؤثر بشكل مستدام على اقتصاديات دول أمريكا الجنوبية؛ لأنها ودول الكاريبي (33 دولة) مرتبطة اقتصادياً بالولايات المتحدة الأمريكية".

وفي الجلسة الرابعة من أعمال ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثاني التي عقدت تحت عنوان "التكنولوجيا والطاقة وإعادة التوازن الاقتصادي" قال مدير الجلسة جعفر الطائي العضو المنتدب لشركة "منار لاستشارات وإدارة مشاريع" الطاقة الإماراتية إن نجاح استراتيجيات الولايات المتحدة لاستخراج النفط الصخري من عدمها لن يقلل من المكانة الاستراتيجية لدول المنطقة ولا بطبيعة علاقاتها المحورية مع أمريكا، وأضاف إن أهمية المنطقة كامنة في الكلفة المتدنية للإنتاج لكن ظهور لاعبين جدد في سوق أسواق الطاقة العالمية واضطلاعهم بأدوار متعاظمة تفرض عدداً من التحديات على الدول المنتجة للنفط الأحفوري.

واعتبر جيفري فرانكس مدير مكتب "صندوق النقد الدولي" في أوروبا والممثل الأوروبي الدائم في الصندوق أن "الاقتصاد العالمي دخل نقطة انعطاف في دورة إنتاج واستهلاك السلع وفي مقدمتها النفط الأحفوري"، وتوقع أن تظل أسعار النفط لسنوات طويلة تحت عتبة الـ 100 دولار ما سيطرح تحديات كثيرة على مستوى التخطيط وإدارة الموارد وتنويع الاقتصاد وضبط مستويات الإنفاق والعجز. لكن فرانكس دعا إلى ترقب تراجع حصة النفط الأحفوري في سلة الطاقة العالمية والاستعداد له من خلال التخطيط والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة الكثيرة ومنها الطاقة الشمسية، كما توقع استمرار ما

أسماءه "ثورة النفط الصخري" وإن بوتيرة بطيئة بسبب كلفة الإنتاج التي لا تزال مرتفعة معتبراً أن تأثير تقلبات الطاقة في علاقات القوة لا يهم دول الخليج في علاقتها بالولايات المتحدة بقدر ما يهم القوى الكبرى فيما بينها ضارباً المثل بسياسة التدخل التي ينتهجها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتي اعتبر أنها غير مستدامة بسبب تأثير روسيا المتوقع بتراجع الأسعار على المدى البعيد.

وتناول مارات تيرتروف المنسق الرئيسي للأمانة العامة لمنظمة "ميثاق الطاقة" بالاتحاد الأوروبي تأثير التكنولوجيا الحديثة في مجال الطاقة على تحولات القوة والتوازنات العالمية واعتبر أنه ليس دوراً محدداً بالمقارنة مع عوامل السوق كمعدلات النمو في الصين وبعض العوامل السياسية كغزو العراق. وضرب تيرتروف مثلاً بحقل الغاز المصري "شروق" الذي لن تشكل عوامل التكنولوجيا عائقاً أمام تطويره بينما سيتأثر سلباً أو إيجاباً بحجم الطلب الداخلي والدولي. وتناول محمد الصبان المحلل الاقتصادي وكبير مستشاري وزير البترول السعودي السابق التوقعات القائلة بإمكانية "إفلاس" المملكة العربية السعودية نتيجة تراجع أسعار النفط قائلاً إن الأمر لا يبدو كونه أماني لن تتحقق بالنظر إلى الاحتياطي المالي السعودي القوي ومستوى الدين العام المنخفض لديها فضلاً عن شروعاتها في سياسات لترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل. كما نفى الصبان أن تكون هنالك علاقة بين تراجع أسعار النفط وارتفاع حجم الاستثمار في الصخر النفطي قائلاً إن "الصخر النفطي وجد ليبقى خصوصاً وأن الفجوة بين كلفة إنتاجه وكلفة إنتاج النفط التقليدي تتضاءل. ولذلك على الدول الخليجية أن تتكيف مع الأمر وتستبقه بالعمل على تنويع اقتصادياتها".

وتناولت الجلسة كذلك توجه اليابان المتزايد نحو الطاقة النووية وحجم التأثير المحتمل لذلك على توازنات القوة وأسواق الطاقة في العالم، وفي هذا السياق دافع شويشي إيتوه مدير ومحلل أول في "معهد اقتصاديات الطاقة" في اليابان عن توجه بلاده نحو هذا النوع من الطاقة بالنظر إلى افتقارها التام لموارد طاقة داخلية واعتمادها الكلي على الاستيراد وبسبب العجز المالي المزمن وغير المستدام والذي تفاقمه الواردات النفطية، وقال إيتوه إن الطاقة النووية ستشكل 20 في المئة من سلة اليابان من الطاقة بحلول 2030 مشيراً إلى أن اليابان تريد تطوير برنامج نووي سلمي وفق أعلى المعايير العالمية وفي إطار من الشفافية والمسؤولية بالنظر إلى تاريخ اليابان المرتبط بالآثار النووية المدمرة.

وفي الجلسة الختامية للملتقى قدمت الدكتورة ابتسام الكتبي رئيسة مركز الإمارات للسياسات أهم الخلاصات والاستنتاجات التي أثرت خلال الجلسات، وذلك على النحو التالي:

1. تطرقت الجلسة الأولى التي خصصت لمنطقة الخليج في العالم الجديد والبيئة الإقليمية المتغيرة التي تحيط بها إلى الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.
2. ركزت الجلسة الثانية على التحولات الداخلية في دول "الربيع العربي" وحاولت أن تستقرئ العوامل

الداخلية التي أسهمت في تلك التحولات ودور القوى الخارجية فيها .

3. سلطت الجلسة الثالثة الضوء على ديناميات ما يمكن أن يسمى نفوذ إيران وتركيا والتحولات التي قد تطال سلوك النظام الإيراني بعد الاتفاق النووي وتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي .

4. حاولت الجلسة الرابعة تحديد التوجهات المستقبلية التي تتشكل في الوقت الراهن وأهم السيناريوهات التي ستواجهها البشرية بفعل التحولات العميقة الطارئة في منطقتنا العربية والعالم .

5. وركزت الجلسة الخامسة والسادسة على موضوع تأثير الديناميات المتغيرة للقوة الرقمية في الاستراتيجيات العالمية والإقليمية ومستقبل القوة الرقمية وقوة الدولة وأشارت إلى أن القوة الرقمية تؤثر في السلطات التقليدية ومنها سلطة الدولة كما نعرفها وتؤثر في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

6. الجلسة السابعة والثامنة اللتان خصصتا لبحث اتجاهات الاقتصاد العالم ودور التكنولوجيا والطاقة في تشكيلها تم فيهما استخلاص أن تحولات كبيرة حدثت في توازن قوى الاقتصاد العالمي؛ فالعالم يشهد تحولاً للثقل الاقتصادي من الغرب إلى الشرق وصعود الصين يعد مؤشراً بارزاً على هذا التحول.

7. أما الجلسة الأخيرة من جلسات الملتقى فركزت على خطر صعود الإرهاب والطائفية في المنطقة والعالم ومدى تأثير هذا الصعود في السياسات الإقليمية والدولية. وخلصت الجلسة إلى وجود ظاهرتين جديدتين ضمن الظاهرة الإرهابية الأوسع .. الأولى تتمثل بروز جيل جديد من الإرهابيين الذين نشأوا وترعرعوا في مجتمعات خارج منطقة الشرق الأوسط مثل أوروبا والولايات المتحدة، في حين إن الظاهرة الثانية هي بروز الموجة الثالثة للظاهرة الإرهابية، وهي الموجة التي جاءت بعد تنظيم "القاعدة"، وعليه تستدعي هذه العناصر الجديدة مقاربات جديدة لفهم الظاهرة الإرهابية برمتها، وأكدت الجلسة أن الإرهاب أصبح ظاهرة معومة ولم يعد ظاهرة إقليمية، وعلى دول العالم ألا تتعامل مع الإرهاب فقط بل عليها أن تتعامل مع فكر التطرف وجماعاته.

ثالثاً: الوثائق

الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مدينة الرياض

الرياض في 10 نوفمبر 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نشارككم اليوم في هذه القمة الهامة، تلبية لدعوة كريمة من أخينا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة - حفظه الله - معربين عن جزيل شكرنا على حفاوة الاستقبال، وحسن الوفادة، وكرم الضيافة، التي نحظى بها دائماً كلما حللنا على هذه الأرض الطيبة.

ونغتنم هذه المناسبة أيضاً؛ للتعبير عن تقديرنا البالغ لفخامة الرئيس أولانتا هومالا رئيس جمهورية بيرو الصديقة، على الجهود الحثيثة التي بذلها خلال ترؤسه للفترة السابقة، والتي كان لها الأثر الكبير في تقدّم مسيرة التعاون المشترك بيننا.

أصحاب الجلالة و الفخامة والسمو،

لقد شكّلت القمة الأولى بيننا والتي استضافتها جمهورية البرازيل الاتحادية عام 2005، الانطلاقة الأولى للعلاقات متعدّدة الأطراف بين المجموعتين، وحددت الخطوط العريضة والأطر الرئيسية؛ لاستثمار ما يربط دولنا وشعوبنا من علاقات تاريخية عريقة، وقواسم مشتركة عديدة وتقارب كبير في وجهات النظر والمواقف إزاء العديد من القضايا المطروحة على المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية التي ننتمي إليها.

واليوم، وبعد مرور عقد على إنشاء هذا التجمع الهام، فإننا على ثقة تامة بأن هذه القمة ستحقق الأهداف المرجوة منها في تمتين وتكثيف العمل بيننا في مختلف المجالات، وخاصة أننا قطعنا أشواطاً لافتة في مسيرة التعاون المشترك خلال القمتين التاليتين في الدوحة وليما، تعدّ بمثابة أساس راسخ للارتقاء نحو المزيد من التعاون المثمر.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إنَّ ما تموج به منطقتنا العربية من صراعات معقّدة وما تشهده من أزمات متفاقمة أساسها التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمتد بتأثيراتها الخطيرة وإفرازاتها السلبية إلى مختلف دول العالم، وتؤثر بشكل مباشر على الأمن والسلم الدوليين، يتطلّب جهوداً أكبر وتعاوناً أقوى لمواجهتها وحلّها.

فما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اعتداءات وانتهاكات متواصلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هو أمر يفرض تحركاً أكثر فاعلية؛ لمنع تردي الأوضاع إلى مستويات أكثر خطورة، ولتوفير الحماية الكافية للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الأماكن الدينية في مدينة القدس وفي مقدّماتها المسجد الأقصى المبارك، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ووقف الاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من يونيو عام 1967م، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، مقدّرين عالياً مواقف دول أمريكا الجنوبية الداعمة للقضية الفلسطينية.

أمّا الأوضاع في اليمن، فهي تسير بخطى ثابتة نحو ما يصبو إليه الشعب اليمني الشقيق، ولن تتخلى دول التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، عن دورها الذي تقوم به حتى يتم استعادة الأمن والاستقرار في اليمن، وإنهاء كافة صور التدخل الخارجي، وإيجاد حلّ سياسي طويل الأمد بين جميع الأطراف يضمن تحقيق تطلّعات الشعب اليمني الشقيق في التنمية والتقدّم، مؤكّدين بأننا ملتزمون بالقيام بواجبنا في تقديم مختلف أنواع المساعدات الإنسانية، وندعو المجتمع الدولي لتكثيف جهوده المبذولة في هذا المجال.

كما إننا نوّكد على أحيّة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران، وندعم كافة الجهود التي تحفظ للأشقاء في سوريا وليبيا الحرية في اختيار مستقبلهم من خلال المشاركة والاتفاق على بناء نظامهم السياسي المستقل؛ للمحافظة على وحدة واستقلال دولهم، وحماية أراضيها من الإرهاب والتطرّف، والعمل من أجل التنمية والتقدّم والرخاء.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إننا نتطلّع إلى زيادة وتيرة التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري بين الجانبين العربي والأمريكي الجنوبي، وخاصة أن إنجاز هذا الهدف لن يساهم فقط في تدفق المبادلات التجارية والاستثمارات بينهما، ولكنه سيؤدي كذلك إلى انبثاق تجمّع اقتصادي قوي يتمتع بقدرات هائلة ومقومات كبيرة على المنافسة الدولية، وإنّ الفرصة سانحة لقيام هذا التكتل الاقتصادي في ظلّ ما شهدته العلاقات الاقتصادية بين دولنا من طفرة كبيرة وارتفاع معدّل التبادل التجاري بين كثير من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

إلى مستويات مبشرة، إضافة إلى إمكانيات ومجالات وفرص التعاون والتكامل الكبيرة المتاحة في العديد من القطاعات بين دول المجموعتين، ومن بينها قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والسياحة والخدمات المالية والتدريب والتعليم وغيرها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إيماناً منا بأن العلاقات الإنسانية بين الشعوب تعدّ ركناً أساسياً في ترسيخ العلاقات وتعزيز المصالح المشتركة، وانطلاقاً من أنّ العلاقات بيننا قد بدأت وارتكزت على الترابط والتواصل بين شعوبنا، فإننا نرى أهمية أن تتطور اجتماعاتنا الرسمية؛ لتكون ضمن منتدى موسع يتناسب مع حجم المشاركات التاريخية والحضارية بيننا؛ ليشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويشارك فيه الجميع من سياسيين ورجال أعمال ومثقفين ومفكرين، كي يستند عملنا الرسمي المتقدم والمتطور على إطار شعبي متسع يحقق دفعة نوعية وخطوة فارقة في مسيرة التعاون المشترك، ويضمن استدامة العلاقات فيما بيننا.

في الختام ، نؤكد أن تعظيم مكتسبات شعوبنا وتحقيق المزيد من التنمية والرخاء سيكون أمراً قائماً وبقوة بارتقاء التعاون بيننا لمجالات وآفاق أوسع، معربين مجدداً عن ثقتنا التامة في نجاح هذه القمة في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، بما يحقق مصالحنا المشتركة، ويلبّي تطلعاتنا وآمالنا في مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه- في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع لمجلس النواب والشورى بمركز عيسى الثقافي

المنامة في 11 أكتوبر 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقرين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

على بركة الله وبعونه وتوفيقه نفتتح أعمال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع للمجلس الوطني؛ لنعرب عن تقديرنا واعتزازنا بالمساعي والجهود الطيبة للسلطة التشريعية وهي تمارس مسؤولياتها وواجباتها الدستورية بكل اقتدار، وتحرص على مزاولة دورها الرقابي والتشريعي من منطلق التزامها الدستوري الأصيل بخدمة الوطن والمواطنين، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية النابعة من ثقافتنا وقيمنا الوطنية العريقة، والتي سطرها ميثاقنا الوطني المجيد.

الحضور الكريم ،

تمرّ المنطقة بتطورات سياسية متسارعة، وأوضاع اقتصادية استثنائية، الأمر الذي استدعى منّا التوجيه بدمج بعض الوزارات والهيئات الحكومية، لدعم الميزانية العامة ومعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، لتخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة، دون التقليل أو المساس بالخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن الذي هو موضع اهتمامنا على الدوام والثروة الحقيقية للوطن. وبالرغم من كل الظروف، فإنّ عملنا الوطني المشترك وبرامجنا التنموية ستتمو وتواصل، بإذن الله تعالى، في كافة القطاعات التي تخدم الوطن والمواطن، ونخصّ منها مشاريع البنى التحتية والتعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات الحيوية.

ويسرنا في هذا السياق أن نتوجه بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي، العم العزيز الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، الذي حقق الكثير من المكتسبات والإنجازات على المستوى

الوطني والدولي، والتي هي مبعث فخر واعتزاز للوطن والمواطنين، ولولي عهدنا صاحب السمو الملكي، الابن البار الأمير سلمان بن حمد آل خليفة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، على سعيهما الدؤوب والدائم لمتابعة وتطوير عمل الحكومة وتنفيذ برامجها، من خلال التواصل مع كافة فئات المجتمع والوقوف على ما يجب أن تقدمه الدولة من خدمات تلبي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم. وإننا جميعاً ننظر اليوم إلى المستقبل الذي نطمح إليه ونستحقه، المستقبل الذي نريده لنا ولأجيالنا القادمة من واقع ما نختاره نحن لأنفسنا، وليس ما يريده لنا الآخرون، وربما يسعون لفرضه علينا من خلال الإرهاب والإجرام. فقد كان لنا من التجارب والتحديات خلال السنوات الماضية ما ألهمنا كيفية التعامل الحصيف مع ما يحاك ضدنا جميعاً من مؤامرات، استطعنا، وبعون الله، من كشفها وإبطالها بعقول وطنية مستنيرة، ووعي مجتمعي متيقظ، رافض لأعمال التدمير والتخريب والانغلاق والتعصب.

إنّ مملكة البحرين التي اكتوت بنار هذه التدخلات تعي مخاطرها على أمنها واستقرارها وأبعاد ذلك على دول المنطقة، ولقد أثبتت أحداث اليمن الشقيق في ظل ما شهدته ساحته من انقلاب على الشرعية والتدخلات الخارجية، صواب قرار المملكة العربية السعودية الشقيقة وقيادتها الحكيمة في ضرورة التدخل مع دول عربية شقيقة أخرى، من خلال عاصفة الحزم وإعادة الأمل؛ لتثبيت الشرعية ووقف التدخلات والأطماع الخارجية.

وقد كان لمملكة البحرين موقف حاسم، بهذا الشأن، ممثّل في إشراك أبنائها من منتسبي قوة دفاع البحرين البواسل للمشاركة في العمليات الحربية لهذه الحملة العسكرية، من منطلق ما يمليه عليها واجب وشرف الدفاع عن المنطقة وإعادة الشرعية في اليمن وحماية شعبه واسترجاع أمنه. كما يواكب ذلك الإسهام، التزام البحرين بعمليات الإغاثة الإنسانية الواسعة والمتواصلة؛ لرفع المعاناة عن الشعب اليمني وضمان سرعة تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في هذا البلد الشقيق، الذي تربطنا به المواثيق والاتفاقيات في إطار العمل الخليجي المشترك، وفي مقدّمة ذلك وحدة الأخوة والعروبة والمصير.

ولا يسعنا اليوم في ظلّ هذا الحجم من التضحيات الكبيرة لأبطالنا البواسل الذين يقومون بواجباتهم الإنسانية والوطنية على أكمل وجه وصورة، إلّا أن نتوجه بالتحية والتقدير إلى جميع الأسر البحرينية التي أنجبت هؤلاء الرجال، والتي نشاركها أمانة حمل تلك المسؤولية الوطنية المتمثلة بانضمام أبنائنا إلى جانب إخوانهم في صفوف المقاتلين في الجبهات الأمامية، وحرصنا على بقائهم في مقدّمة تلك الصفوف سيراً على نهج الآباء والأجداد في مثل هذه المحطات المصرية الهامة والمدونة بأحرف من ذهب في سجل تاريخنا الوطني العسكري المشرف. كما نشارك أسرنا مشاعر المعاناة والفراق والأمل في عودة أبنائنا المخلصين إلى وطنهم سالمين غانمين، بعون الله تعالى.

وإنه لمن دواعي الفخر والواجب، أن نستذكر شهداءنا البررة الذين ستبقى أسماؤهم وتضحياتهم علامة خالدة ومضيئة في تاريخ البحرين. وتخليداً لذكراهم العطرة على مر تاريخ مملكتنا، فقد تقرر أن يكون

اليوم السابع عشر من ديسمبر من كل عام، الذي يصادف يوم عيد جلوسنا، مناسبة احتفاء وتكريم للشهداء تقديراً واعتزازاً لما قدموه لوطنهم وأمتهم من تضحية وفداء.

ومن منطلق تقديرنا وامتناننا لما قامت به قوة دفاع البحرين والحرس الوطني منذ تأسيسهما من واجبات عسكرية مع الدول الشقيقة والصديقة خارج البلاد، وما قامت به وزارة الداخلية من حملات إنسانية، فقد أمرنا بأن توثق هذه المهام والمشاركات، وأن تُدرّس لأبنائنا والأجيال القادمة ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم. كما وجهنا الوزارة على ضرورة أن تُكثّف جهودها التعليمية والتربوية في تطوير ومتابعة مضمون المناهج الدراسية التي تعزز الولاء والانتماء الوطني، وتُثبت قيم التسامح والاعتدال، والتأكد من حسن تطبيقها، مع أهمية العمل على اتخاذ أية إجراءات لازمة تجاه ما يحول دون ذلك. مقدّرين لوزير التربية والتعليم ولجميع منسوبي الوزارة وهيئاتها التعليمية والإدارية جهودهم الحثيثة في خدمة العلم ونشر المعرفة في البلاد.

الإخوة والأخوات،

إنّ ما نشهده في محيطنا العربي من أحداثٍ جسام تهدّد أمن وسلامة ووحدة دول عربية شقيقة، أرغمت مواطنيها على الهجرة والنزوح الجماعي الذي أودى بحياة الكثيرين منهم، يتطلب منا عملاً عربياً جماعياً في إطار جامعة الدول العربية - بيت العرب - حفاظاً على الكيان العربي وأمنه القومي المشترك والدفاع عن قضاياه العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وصولاً إلى الحل العادل والدائم الذي يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وختاماً، أيها الحضور الكريم، إننا ماضون وبعون من الله، رغم كل التحديات، لتحقيق المزيد من الإصلاح في بلادنا وتنمية مجتمعنا، ماضون في تعميق أسس المواطنة القائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فهذه هي المبادئ التي يعمل من أجلها مشروع الإصلاح والتحديث الوطني، وهي مسئولية مشتركة تستدعي مواصلة العمل الجاد في إطار متوازن من التعاون المثمر بين السلطات، وممارسة كافة الأدوات الدستورية المتاحة لها، على أحسن وجه ممكن، لتحقيق أقصى درجات الاستقرار والرخاء لهذا الوطن وأبنائه من رجاله ونسائه.

والله نسال أن يحفظ مملكتنا، ويوفقنا للعمل لما فيه خير وصالح شعبنا الوفي،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

البيان الصحفي للدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري

1. عقد المجلس الوزاري دورته السادسة والثلاثين بعد المائة، يوم الثلاثاء 2 ذوالحجة 1436هـ الموافق 15 سبتمبر 2015م، برئاسة معالي الدكتور خالد بن محمد العطية، وزير الخارجية بدولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. أعرب المجلس الوزاري عن صادق العزاء والمواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وإلى أسر الشهداء في ضحايا سقوط إحدى الرفاعات بالمسجد الحرام، سائلاً الله عز وجل أن يتغمّد الشهداء ويرحمهم، وأن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل، مشيداً بالتطور الكبير والتوسعات التي يشهدها الحرم المكي، معرباً عن ثقته بكفاءة وقدرة الأجهزة المعنية بالمملكة العربية السعودية في تعاملها مع هذا الحادث الأليم، سائلاً الله أن يحفظ المملكة العربية السعودية وشعبها من كل مكروه.
3. رحّب المجلس الوزاري بالقرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 سبتمبر 2015م، برفع علم فلسطين على مقر الأمم المتحدة، وعبر عن تقديره للدول التي صوتت لمصلحة هذا القرار، معتبراً ذلك خطوة هامة في مسيرة القضية الفلسطينية وانتصاراً للجهود الدبلوماسية للحصول على اعتراف بدولتهم.
4. أدان المجلس الوزاري الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى، وكذلك الاعتداءات المتكررة من المسؤولين والمستوطنين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان، مناشداً المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته، واتخاذ كل ما من شأنه حماية أبناء الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية.
5. رحّب المجلس الوزاري بنتائج الاجتماع الطارئ للجنة مبادرة السلام العربية، الذي عقد في القاهرة في شهر أغسطس 2015م، وأكّد المجلس على حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية.
6. استنكر المجلس الوزاري البيان المشترك الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمقدّم من قبل الاتحاد السويصري وعدد من الدول حول الشؤون الداخلية في مملكة البحرين، والذي يتضمّن العديد من المغالطات والافتراءات بشأن حقوق الإنسان، ولا يأخذ في الحسبان ما

اتخذته المملكة من تقدّم ملحوظ وثّقته الجهات الرسمية في عدد من التقارير الصادرة مؤخراً، متجاهلاً ما توليه حكومة المملكة تجاه تبنيها استراتيجيات متطورة تعزّز حقوق الإنسان وفق نسق متقدّم يضمن للمواطن حياة كريمة، وتمتّعه بكامل حقوقه التي كفلها المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين. وعبر المجلس عن دعمه لكل ما قامت به مملكة البحرين في تعزيز مسيرة حقوق الإنسان بالمملكة، و تطبيقها لجميع القرارات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وأنّ دول المجلس في إطار اتخاذ الإجراءات الكفيلة في الدفاع عن مصالحها في هذا الشأن مع الدول التي اتخذت هذا الموقف من مملكة البحرين ودول المجلس الأخرى.

7. استعرض المجلس الوزاري مستجدّات العمل المشترك، وأبدى ارتياحه لما تمّ إنجازه من خطوات لتحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات.

8. بحث المجلس الوزاري تطورات عدد من القضايا السياسية إقليمياً ودولياً، وذلك على النحو التالي:

مكافحة الإرهاب:

1. أدان المجلس الوزاري بشدّة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مساجد في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أدان الأعمال الإرهابية التي تعرّضت لها مملكة البحرين مؤخراً، وراح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيّين الأبرياء، وأشاد المجلس بإحباط الأجهزة الأمنية عملية تهريب لمواد متفجرة شديدة الخطورة، وأسلحة وذخائر - مصدرها إيران - إلى مملكة البحرين، وأعرب عن وقوف دول المجلس ومساندتها في كل ما تتخذه المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين من إجراءات لحماية أمنها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، معرباً عن ثقته بقدرة الأجهزة الأمنية على كشف ملبسات هذه الجرائم الإرهابية وتقديم مرتكبيها للعدالة والمساءلة.

2. عبّر المجلس الوزاري عن عميق استيائه واستنكاره للأفعال الشنيعة والالتزامات التي أسفرت عنها تحقيقات الجهات المختصة بدولة الكويت، وما تنطوي عليه من أبعاد ومخاطر تهدّد أمنها، وسيادتها، واستقرارها، ووحدة وسلامة أراضيها، ولاسيما ما اشتملت عليه المضبوطات من أنواع وكميات الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وتلقّي التدريبات على استخدامها.

3. أشاد المجلس الوزاري بجهود الأجهزة الأمنية في دولة الكويت، وتمكّنها من تفكيك الخليّة التي تنتمي لأحد التنظيمات الإرهابية، وكانت تخطط لزعة أمن الكويت واستقرارها. وإذ يؤكّد المجلس وقوفه الحازم إلى جانب دولة الكويت فيما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها، ليؤكّد

مجدداً أن أمن دولة الكويت وأمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ. كما أكد المجلس التزامه بما تضمنه بيان وزراء الداخلية في دول المجلس من إجراءات بهذا الشأن خلال اجتماعهم الطارئ بتاريخ 2 يوليو 2015م، في دولة الكويت.

4. أكد المجلس الوزاري استمرار الدول الأعضاء في المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومساندة كل الجهود المبذولة، دولياً وإقليمياً، لمحاربة التنظيمات الإرهابية واجتثاث فكرها الضال، وشدد المجلس على ضرورة تكثيف التنسيق والتعاون الثنائي والدولي من أجل مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة والقضاء على الإرهاب، وتهديداته العابرة للحدود، وتعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

"الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة":

1. جدد المجلس الوزاري التأكيد على مواقفه الثابتة الراضية لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتي شددت عليها كافة البيانات السابقة، وأكد المجلس الوزاري في هذا الخصوص على التالي :
 - دعم حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث؛ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.
 - اعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية، ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.
 - دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران:

1. أعرب المجلس الوزاري عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي لدول مجلس التعاون، ومحاولات بث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها، والإضرار بأمنها واستقرارها ومصالح مواطنيها، سواء من خلال إيواء الهاربين من العدالة، أو فتح المعسكرات لتدريب المجموعات الإرهابية، أو تهريب الأسلحة والمتفجرات لتنفيذ عمليات إرهابية داخل دول المجلس، كما حدث

مؤخراً في مملكة البحرين، أو عبر دعم التخريب والإرهاب والتخريض على العنف، أو من خلال التصريحات التي تصدر عن كبار المسؤولين الإيرانيين، مشدداً على أن سياسة إيران القائمة على التدخل في شؤون دول المجلس، تحمل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي بعد أن وصلت لمستويات غير مسبوقة في مخالفة القوانين المعمول بها في التعامل بين الدول، وتندر باشتعال حرب طائفية خطيرة لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها، وطالب المجلس الوزاري إيران بضرورة الكف الفوري عن هذه الممارسات والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار، والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

2. أكد المجلس الوزاري على الأسس والمبادئ والمركبات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معرباً عن رفضه لتصريحات بعض المسؤولين من جمهورية إيران الإسلامية، ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية.

البرنامج النووي الإيراني :

1. أكد المجلس الوزاري على مواقف دول المجلس الثابتة بأهمية الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة دول (5 + 1) في يوليو 2015م، مشدداً على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الشأن، وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة لكل المواقع النووية، بما فيها العسكرية، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال، حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقاً للاتفاق . والتأكيد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231 يوليو 2015م بشأن الاتفاق النووي ، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ الباليستية والأسلحة الأخرى.

الشأن اليمني:

1. نعى المجلس الوزاري شهداء الواجب من قوات الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية خلال المشاركة في العمليات العسكرية ضمن قوات التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن مشاركة القوات المسلحة لدول المجلس في عملية إعادة الأمل تأتي دفاعاً عن الشرعية في اليمن وإعادة الأمن والاستقرار، والدفاع عن أمن وسلامة دول المجلس وعزمها على مواصلة دعم جهود الشعب اليمني؛ لاستعادة سلطة الدولة ودحر القوى الانقلابية.

2. أشاد المجلس الوزاري بالجهود الإنسانية التي قدّمتها دول المجلس لإدخال وتوزيع أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني الشقيق، منوهاً بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في هذا الخصوص، داعياً المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.
3. أكد المجلس الوزاري على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015).
4. أشاد المجلس الوزاري بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد ميليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح، وتحرير عدن وعدد من المدن اليمنية، مؤكداً دعم ومساندة دول المجلس للحكومة الشرعية؛ من أجل استعادة الدولة اليمنية، وإعادة الأمن والاستقرار، كما أشاد المجلس الوزاري بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل للأزمة اليمنية.
5. استنكر المجلس انتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح بحق المدنيين وممارساتها غير المسؤولة لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء اليمن، وأدان اعتداءات ميليشيات الحوثي على سفارات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وغيرها في صنعاء، مؤكداً أن ذلك يعدّ انتهاكاً لقواعد القانون الدولي، ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، مطالباً مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بالحفاظ على البعثات الدبلوماسية وفقاً للأعراف والمواثيق الدولية، معرباً عن احتفاظ هذه الدول بحقوقها في إحالة مرتكبي هذه الاعتداءات للمساءلة والعدالة.

سوريا:

1. دعا المجلس الوزاري المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته بدعم اللاجئين من سوريا، ونوّه بالجهود والمساعدات التي تقدّمها دول المجلس لتخفيف المعاناة الإنسانية للنازحين واللاجئين من الشعب السوري الشقيق؛ جزاء ما يتعرّض له من تدمير وتهجير من قبل نظام بشار الأسد، و أكد المجلس على أنه تمّ معاملة الأشقاء السوريين كمقيمين في دول المجلس، يتمتعون بكافة حقوق الرعاية الصحية المجانية، والتعليم، والعمل، وفقاً لنظام الإقامة المعمول به في دول المجلس. كما نوّه المجلس الوزاري بالدور الريادي وبالدعم المادي والعيني الذي قدمته دول المجلس للأشقاء السوريين اللاجئين في الأردن ولبنان وغيرهما، بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم أو عن طريق منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية، ومبادرات دول المجلس بعقد مؤتمرات دولية للمانحين؛ لحشد الموارد للعمل الإنساني في سوريا

2. رَحَّبَ المجلس الوزاري بقرار مجلس الأمن رقم 2235 أغسطس 2015 ، المتعلق بإنشاء آلية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ لتحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيميائية، بما في ذلك غاز الكلور، خلال النزاع في سوريا ، معتبراً ذلك رسالة من المجتمع الدولي للتصدي لاستخدام هذا السلاح الفتاك والمحرم دولياً ، مطالباً بتعاون جدّي من المجتمع الدولي بهذا الشأن .
3. أكّد المجلس الوزاري على الحلّ السياسي للأزمة السورية والمرتكز على بيان جنيف 1 (يونيو 2012)، ومن دون أية تدخلات خارجية ، مشدّداً على ضرورة خروج كافة المقاتلين الأجانب من سوريا.

الشأن العراقي:

1. أعرب المجلس الوزاري عن أمله في أن يؤدي قرار الحكومة العراقية ومجلس النواب اتخاذ خطوات عملية لمعالجة الفساد، وتردّي الأوضاع الخدمائية، إلى تصحيح مسار العملية السياسية، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع أطراف الشعب العراقي، وتنفيذ كافة الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها في عام 2014؛ تحقيقاً للمطالب التي ينادي بها الشعب العراقي الشقيق .
2. جدّد المجلس الوزاري دعمه لقرار مجلس الأمن رقم 2107/2013 ، الذي قرّر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين، وإعادة الممتلكات الكويتية والأرشفة الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف ، آملاً في مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

الشأن الليبي:

1. رَحَّبَ المجلس الوزاري بقرار مجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري في اجتماعهم الطارئ، الذي عقد في القاهرة بتاريخ 13 سبتمبر 2015م ، بشأن الوضع في ليبيا، داعياً المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة الليبية، وضرورة توحيد الجهود لمواجهة الانتهاكات والمجازر التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي.
2. أعرب المجلس الوزاري عن أمله في أن تؤدّي المباحثات بين أطراف النزاع في الأزمة الليبية ، برعاية الأمم المتحدة ، إلى حل سياسي ، يؤسّس إلى اتفاق ينهي حالة الفوضى وتدهور الأوضاع الأمنية ، مطالباً جميع أطراف الأزمة بتغليب المصلحة العليا لإعادة الأمن والاستقرار لليبيا الشقيقة.

مسلمو الروهينغيا:

1. أدان المجلس الوزاري مجدّداً استمرار سياسة التمييز العنصري، والتطهير العرقي، وانتهاك حقوق الإنسان، بحقّ المواطنين المسلمين من الروهينغيا في ميانمار، مجدّداً دعوته المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن إلى العمل على إيجاد حل سريع لهذه القضية، في إطار قرارات منظّمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، ومطالباً بضرورة تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

صدر في مدينة الرياض

الثلاثاء 2 ذوالحجة 1436هـ الموافق 15 سبتمبر 2015م

البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية

الدوحة، دولة قطر في 3 أغسطس 2015م

اجتمع أصحاب السمو والمعالى وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمن العام لمجلس التعاون مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد جون كيري في مدينة الدوحة بدولة قطر في 3 أغسطس 2015؛ لبحث التقدم المحرز ورسم الخطوات القادمة بشأن الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة، ومجالات التعاون بين الجانبين التي أعلن عنها في كامب ديفيد في 14 مايو 2015.

استعرض الوزراء (خطة العمل المشترك الشاملة) بين مجموعة دول (1+5) وإيران، والصراع في اليمن والحاجة للوصول إلى حل سياسي فيها، يستند إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، كما بحثوا التحديات الإقليمية المشار إليها في هذا البيان. كما استعرض الوزراء جدول أعمال الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين الجانبين المقرر عقده في نيويورك في أواخر سبتمبر 2015.

ناقش الوزراء (خطة العمل المشترك الشاملة) بمزيد من التفصيل، بما في ذلك ما ورد فيها من القيود، والشفافية، والإجراءات الوقائية، وحرية الوصول إلى أي منشأة نووية معلنة أو غير معلنة، كما ناقشوا آليات تنفيذها وآثارها الإقليمية. وأكد الوزراء مجدداً على الموقف الذي تم التعبير عنه في قمة كامب ديفيد بـ "أن اتفاقاً شاملاً وقابلاً للتحقق منه، ويعالج بصفة كاملة الهواجس الإقليمية والدولية، بشأن برنامج إيران النووي هو من مصلحة أمن دول مجلس التعاون، وكذلك الولايات المتحدة والمجتمع الدولي." واتفق الوزراء على أن (خطة العمل المشترك الشاملة) - عندما يتم تنفيذها بصفة كاملة - سوف تسهم في أمن المنطقة على المدى البعيد، بما فيها منع إيران من تطوير أو الحصول على قدرات نووية عسكرية. ودعا الوزراء إيران إلى أن تفي بالتزاماتها على نحو تام بموجب هذه الخطة، وكذلك مسؤولياتها بموجب (معاهدة منع الانتشار النووي)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعاد الوزراء تأكيد الالتزامات التي تم التوافق عليها في قمة كامب ديفيد بأن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تشترك في مصالح تاريخية وعميقة في أمن المنطقة، بما في ذلك الاستقلال السياسي وسلامة أراضي دول مجلس التعاون من أي عدوان خارجي. وأعادت الولايات المتحدة تأكيد التزامها بالعمل مع دول مجلس التعاون لمنع وردع أي تهديدات أو عدوان خارجي. وفي حالة مثل هذا العدوان، أو التهديد بمثل هذا العدوان، فإن الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع شركائها دول مجلس التعاون لتحديد

العمل المناسب بشكل عاجل، وباستخدام جميع الوسائل المتوفرة لدى الجانبين، بما في ذلك إمكانية استخدام القوة العسكرية للدفاع عن شركائها دول مجلس التعاون.

وعبر الوزراء عن قلقهم من التصريحات الصادرة مؤخراً من بعض المسؤولين الإيرانيين، وأعادوا التأكيد على رفضهم لدعم إيران للإرهاب وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، والتزامهم بالعمل معاً للتصدي لتدخلاتها، خاصة محاولاتها لتقويض الأمن والتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، كما حدث مؤخراً في مملكة البحرين. وأكد الوزراء على حاجة جميع دول المنطقة للتعامل وفق مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل واحترام سلامة الأراضي.

رحّب الوزراء بعودة وزراء وممثلي الحكومة الشرعية في اليمن الى عدن ودعوا إلى الوقف الفوري للعنف من قبل الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح، واستئناف الحوار السياسي السلمي، الشامل، بقيادة يمنية، والمستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها القرار 2216، في إطار المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وأكد الوزراء على أنّ كافة مكونات المجتمع اليمني لديها أدوار مهمة للقيام بها في الحكومة السلمية لليمن. ودعا الوزراء إلى سرعة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية على كافة أنحاء اليمن دون تدخل أو معوقات أو تأخير؛ وذلك لتلبية الاحتياجات الماسة للشعب اليمني.

أدان الوزراء بشدّة الهجمات العنيفة وزعزعة الاستقرار من قبل تنظيمي القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش، مشيرين إلى أنّ هذه المجموعات تستغل عدم الاستقرار في اليمن، وتمثّل تهديداً لليمنيين وللمنطقة.

عبر الوزراء عن التضامن مع الشعب العراقي في تصديّه لمنظمة داعش الإرهابية، مؤكّدين على تكثيف الدعم والتعاون مع الحكومة العراقية في سعيها لتلبية احتياجات كافة أطراف الشعب العراقي. كما عبر الوزراء عن الأهمية القصوى لوجود حكومة عراقية فاعلة وشاملة، وشدّدوا على أهمية تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها الصيف الماضي، وأكّدوا على الحاجة إلى قوات أمن قادرة على محاربة داعش، واتفقوا على اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق. كما شدّد الوزراء على أهمية دعم البرامج الإنسانية لمساعدة المتضررين من الصراع.

أكّد الوزراء مجدّداً على دعوتهم لعملية الانتقال السياسي للسلطة في سوريا، مؤكّدين أنّ الرئيس الأسد فقد شرعيته بالكامل. وشدّدوا على الحاجة لوجود حكومة سورية جديدة تلبّي تطلّعات الشعب السوري، وتعزّز الوحدة الوطنية والتعددية وحقوق الإنسان لجميع المواطنين السوريين. كما أكّد الوزراء أنّ النظام لم يبد الرغبة ولا القدرة على التصدي للإرهاب الذي يجد له ملاذاً آمناً في سوريا. كما استنكر الوزراء العنف المستمر الذي يمارسه النظام ضد شعبه، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية. وأعادوا التأكيد على التزامهم الدائم بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري الذي تضررت حياته بشدّة جرّاء هذه الأزمة، ودعوا النظام للسماح بوصول هذه المساعدات إلى المحتاجين.

أدان الوزراء الجرائم البربرية التي ترتكبها داعش، بما في ذلك الهجمات على دور العبادة، واتفقوا على أن الحملة ضد داعش ليست بالدينية أو الطائفية، بل هي حرب ضد الإرهاب والوحشية. كما اتفقوا على وضع خطوات واقعية لدحر داعش وإرساء الأمن والاستقرار، بما في ذلك قطع مصادر تمويله ومنع سفر المقاتلين الأجانب وتبادل المعلومات.

أكدت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون بقوة على ضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس اتفاق سلام عادل ودائم وشامل، يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة متماسكة تعيش جنباً إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل. ولهذا الغرض أكدت كل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون على أهمية مبادرة السلام العربية لعام 2002 والحاجة العاجلة لأن يبدي الطرفان - من خلال السياسات والأفعال - تقدماً حقيقياً لحل الدولتين، وقرروا مواصلة العمل المشترك عن قرب للمضي قدماً في هذا الاتجاه. كما أكدت كل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون مجدداً على مواصلة الوفاء بالتزاماتهم لإعمار غزّة، بحيث تتضمن التعهدات التي التزموا بها في مؤتمر القاهرة 2014.

رحّب الوزراء بالبداية في إعداد مسودة الاتفاقية السياسية الليبية بتاريخ 11 يوليو في الصخيرات بالمملكة المغربية، واصفين مسودة الاتفاقية بخارطة طريق حقيقية لتحقيق حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، وحثّوا كافة الأطراف على مواصلة العمل معاً، بشكل بناء للتوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات برعاية الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص للأمين العام السيد برناردينو ليون. كما ناشد الوزراء كافة الليبيين للعمل نحو تحقيق حكومة موحدة قادرة على التصدي لتهديد المنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، وضمان الأمن والازدهار لكافة الليبيين.

أشاد الوزراء بالأهمية التاريخية لقمة كامب ديفيد، وتعهدوا بالاستمرار في العمل معاً لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، ورحبوا بالتقدم الذي تم في التنفيذ السريع لمجموعة كبيرة من المواضيع التي نص عليها ملحق البيان المشترك لقمة كامب ديفيد، بما فيها الدفاع ضد الصواريخ الباليستية، والأمن البحري، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومبيعات الأسلحة، والجاهزية العسكرية، ومكافحة الإرهاب وحماية البنى التحتية الحساسة. واتفقوا على الاستمرار في البناء على القواعد المتينة من التعاون العسكري القائم عن طريق تعزيز التنسيق من خلال التمارين والتدريبات العسكرية. وعبروا عن ارتياحهم لنتائج اجتماع كبار المسؤولين الذي عقد في مقرّ الأمانة العامة لمجلس التعاون في 9-10 يونيو 2015، وأخذوا علماً بالاجتماعات الوشيكّة لمجموعات العمل والتمارين العسكرية، لإحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة، وأكدوا على الحاجة لآليات متكاملة تشمل جميع الجهات الحكومية؛ لتحقيق أهداف كامب ديفيد. وعبر الوزراء عن تطلعهم إلى مراجعة التقدم المحرز في هذا الشأن، خلال الدورة الخامسة لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون التي ستعقد في سبتمبر 2015، واستخدام آلية (منتدى التعاون الاستراتيجي)؛ لتكون بمثابة مرجعية لكافة مجالات

التعاون بين الجانبين. كما دعا الوزراء إلى مواصلة العمل المتفق عليه لتعزيز الشراكات بين الجانبين في كافة مجالات التعاون. وأكد الوزراء مجدداً على الدور الحيوي الذي يلعبه منتدى التعاون الاستراتيجي في تعزيز القدرة الجماعية للجانبين على مواجهة التحديات التي تستهدف الأمن الإقليمي.

البيان المشترك في ختام جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي باراك أوباما

الجمعة (4 سبتمبر 2015) - واشنطن.

بدعوة من فخامة الرئيس باراك أوباما، قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1436/11/20 هـ الموافق 4 سبتمبر 2015 م، اجتمع خلالها بالرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض.

وعقد الزعيمان جلسة مباحثات إيجابية ومثمرة، استعرضا خلالها العلاقات المتينة بين البلدين؛ حيث تمت هذه العلاقة وتعمّقت خلال العقود السبعة الماضية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية وغيرها من المجالات ذات المصالح المشتركة.

كما استعرض الزعيمان التعاون العسكري القائم بين البلدين في مواجهة ما يسمّى تنظيم داعش في سوريا، وفي حماية المعابر المائية ومحاربة القرصنة، كما ناقشا تسريع الإمدادات العسكرية إلى المملكة، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والأمن السبراني، والدفاع ضد الصواريخ الباليستية.

وأكد الزعيمان أهمية مواجهة الإرهاب والتطرف، كما جدّدا التزامهما بالتعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الجهود المشتركة لمواجهة القاعدة وداعش، وأشادا بتعاونهما للحدّ من تدفق المقاتلين الأجانب ومواجهة حملات داعش الإعلامية الداعية إلى الكراهية، ولقطع إمدادات تمويل المنظمات الإرهابية.

كما أكد الزعيمان الحاجة لجهود طويلة المدى تمتد لعدة سنوات لمواجهة الإرهاب والقضاء على القاعدة وداعش؛ ما يتطلب تعاوناً مستداماً من بقية دول العالم.

وفي الشأن اليمني، أكد الجانبان ضرورة الوصول إلى حل سياسي في إطار المبادرة الخليجية ونتائج الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن رقم 2216، وأبديا قلقهما من الوضع الإنساني في اليمن. وأكد خادم الحرمين الشريفين التزام المملكة العربية السعودية بتقديم المساعدة للشعب اليمني والعمل مع أعضاء التحالف والشركاء الدوليين، بمن في ذلك منظمة الأمم المتحدة، للسماح بوصول المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك الوقود، للمتضررين في اليمن، والعمل على فتح الموانئ اليمنية على البحر

الأحمر؛ لتشغيلها تحت إشراف الأمم المتحدة؛ لتقديم المساعدات الواردة من الأمم المتحدة وشركائها. ووافق الزعيمان على دعم ومساندة الجهود الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة.

وعلى صعيد النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، أكد الزعيمان أهمية مبادرة السلام العربية التي قُدمت في عام 2002 م، والحاجة للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا النزاع، قائمة على حل الدولتين لتحقيق الأمن والسلام، كما شجّعا الطرفين على القيام بخطوات بهدف المحافظة على حل الدولتين وتطويره.

كما شدّد القائدان على أهمية الوصول إلى حل دائم للصراع في سوريا قائم على المبادئ التي اشتمل عليها إعلان جنيف 1، لإنهاء معاناة الشعب السوري، والحفاظ على مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية، والمحافظة على وحدة سوريا وسلامة أراضيها، ولتكون دولة مسالمة تمثّل جميع أطراف المجتمع السوري، خالية من التفرقة والطائفية، كما أكد الزعيمان أنّ أي تحول سياسي حقيقي يجب أن يشتمل على مغادرة بشار الأسد الذي فقد الشرعية لقيادة سوريا.

وأبدى الزعيمان دعمهما جهود الحكومة العراقية للقضاء على داعش، والتطبيق الكامل للإصلاحات المتفق عليها، وتلك التي أقرّها البرلمان مؤخراً، وأن تطبيق هذه الإصلاحات يمثل دعماً لأمن العراق واستقراره، ويحافظ على وحدته الوطنية وسلامة أراضيه، كما يوحد الجبهة الداخلية لمحاربة الإرهاب الذي يمثل تهديداً لكل العراقيين.

وأكد الزعيمان دعمهما القوي والمتواصل للبنان وسيادته وأمنه واستقراره، وللقوات المسلحة اللبنانية في سعيها لتأمين لبنان وحدوده، ومقاومة التهديدات المتطرفة، كما أكد الطرفان الأهمية القصوى لانتخاب البرلمان اللبناني العاجل للرئيس، وفقاً للدستور اللبناني.

وناقش الزعيمان تحديات التغيّر المناخي، واتفقا على العمل معاً لتحقيق نتائج ناجحة في مفاوضات باريس في شهر ديسمبر القادم، مع مراعاة الظروف الخاصة للمملكة.

وأخيراً ناقش الزعيمان شراكة استراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين، وكيفية تطوير العلاقة بشكل كبير بين البلدين، وقدّم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، إيجازاً لفخامة الرئيس، اشتمل على رؤى المملكة حيال العلاقة الاستراتيجية. وقد أصدر خادم الحرمين الشريفين وفخامة الرئيس توجيهاتهما للمسؤولين في حكومتيهما بوضع الآلية المناسبة للمضي قدماً في تنفيذها خلال الأشهر القادمة.

وقد رَحَّب فخامة الرئيس بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لزيارة المملكة العام القادم؛ لاستكمال تنفيذ "الشراكة الاستراتيجية" للقرن الحادي والعشرين بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

- أ. أن تتسم بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- ب. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة.
- ت. التقيد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.
- ث. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- ج. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.
- ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.
- خ. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.
- د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقيها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.
- ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.
- ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدورية.

ثانياً: ترخّب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:

- أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.
- ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.
- ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.
- ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

- أ. تلتزم الدورية حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.
- ب. تترقّب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.
- ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.
- ث. تقدّم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر: الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الإجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الإنترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

- أ. يُشترط في الاستكتاب أن يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، وتهتم المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.
- ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.
- ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.
- ث. يُرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.
- ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.
- ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- خ. يُرفق بالعمل ملخصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.
- د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- ذ. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.
- ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترخّب دوريّة "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدوريّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدوريّة أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- ت. لا تلتزم الدوريّة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدوريّة "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي

aaljar@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، **StrategicJournal@derasat.org.bh**.

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752778 - 00973 - فاكس: 17754678 - 00973

T: (+973) 17 754 757

F: (+973) 17 754 678

P.O.BOX:

496, Manama, Kingdom of Bahrain

www.derasat.org.bh